

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية  
كلية أصول الدين  
قسم: الكتاب والسنة  
تخصص: الحديث النبوي وعلومه

رقم التسجيل:.....  
الرقم التسلسلي:.....

بعنوان:

## اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وأثره في النقد والفقاه - سنن الإمام أبي داود نموذجاً -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إشراف الأستاذ الدكتور :

حالح عومار

إعداد الطالب :

محمد الغفار نويوة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
- أ.د. حسان موهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة-	رئيسا
- أ.د. صالح عومار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة-	مشرفا ومقررا
- د. سامي رياض بن شعلال	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة-	عضوا مناقشا
- د. فتيحة محمد بوشعالة	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1437-1438 هـ / 2016 - 2017 م

جامعة الأميرة



جامعة

# إهداء

إلى الوالدة النبيلة التي فتق قلبها ترحال وحيدها وحلّه.

إلى الوالد اعترافاً بفضلته ديمه وحله.

إلى عبدة الروح رجاء أن يهزم الله به الباطل ويهله.

إلى أخواتي طلة لمن وبلّة.

إلى كل طالب للهدية قد عرفه حرامه وحله.

إلى كل حبة قد شغل في الفؤاد مكانه ومحلّه.

أهدي هذا البحث المتواضع...

محبّكم: عبد الغفار.

## شكر وعرفان

اعترافا بالجميل أتوجّه للأستاذ المشرف الدكتور: **الأبوالبرص صالح حومار**، على إشرافه على هذا البحث ، وصبره علي.

جزاك الله عني كل الخير.

وأتوجه بالشكر كذلك للأساتذة الأفاضل الذين نلت شرف التّلمذ عليهم.

كما أتوجّه بالشكر للوالدين الكرمين، على صبرهما وتحملها، وعلى دعائهما بتمام هذا البحث.... هي ذي باكورة وحيدكما.

وأشكر كل من بذل وساعد في تمام هذا البحث.

وأخصّ أخوين حبيين إلى قلبي:

- أخي وترّي وصاحبي وصنوي: بلال نويوة.

- أخي توأم الرّوح عبد الوهاب بن بليل.



# مقدمة

جامعة الأمير  
عبدالمعز  
للعلوم الإسلامية

## مقدمة: وفيها:

- ❖ تحديد.
- ❖ ذكر عنوان البحث.
- ❖ إشكالية البحث.
- ❖ أهمية الموضوع.
- ❖ أسباب اختيار الموضوع.
- ❖ أهداف البحث.
- ❖ الدراسات السابقة.
- ❖ المنهج المتبع في البحث.
- ❖ الصعوبات التي واجهت الباحث.
- ❖ منهجية البحث.
- ❖ خطة مجلّة للبحث.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تمهيد:

الحمد لله الذي هدى وعلم، وفتح المغاليق وأفهم، ونور العقول بالعلم وألهم، وصلى الله وسلّم على النبي الأكرم، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإنّ الحقّ سبحانه وتعالى ختم بهذا الدين شرائع ما أنزل على عباده، وتكفل بحفظه - سبحانه وتعالى - مقيّضاً من شاء من عباده لذلك، في سلسلة مسدول عليها سوابغ العناية والرعاية، فابتدأ الخطاب منه - سبحانه وتعالى - للرّسول الأمين جبريل ليبلغ الرّسول صلى الله عليه وسلّم فأدى ما أمر به كما أمر، ثمّ إن رسول الله صلى الله عليه وسلّم أمره الله بالبلاغ فقال: **يَا أَيُّهَا الرّسولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ** " [المائدة 67]

فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلّم الأمر على التّمام، وحمل أصحابه فقاموا بالأمانة حقّ القيام - تحمّلاً وأداءً - فضبطوا الوحي قرآناً و سنّة، وأدّوا لمن بعدهم، وهكذا السّلسلة المباركة متواصلة؛ لتتجه العناية بعد ذلك إلى الاشتغال بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم أكثر، نظراً لما جدّ وطراً من أمور وأقضية؛ إذ اعترى السنّة ما لم يعتر القرآن من الدّخيل، فألهم الله أقواماً من أهل العلم فتجنّدوا لخدمة السنّة، وذاذوا عن جناب الوحي كلّ دخيل، رعيًا منهم لما استودعهم الله من أمانة حمل وتبليغ هذا الدّين.

وتضافرت الجهود لخدمة السنّة محافظة على النّسخ الموجودة إذ ذاك - أو ما عرف عندهم بالصّحف -، مع العناية التّامة بها صيانة ورواية، وتوالت هذه الجهود جمعاً وتحرياً وكتابةً وتحريراً، فوضعوا شروطاً وضوابط لقبول السنّة وكتابتها وروايتها، واعتنوا بعناية كبيرة بجانب الكتابة - أحد شقّي الضّبط - وكانت لهم نسخ وأصول يعتمدون عليها في نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم، قال الخطيب في الكفاية: " لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كلّ نسخة منها

تشتمل على أحاديث كثيرة، يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ثم يقول فيما بعده: بإسناده .... إلى آخرها" 214.

و لما استقرَّ الأمر ودُوِّنت السنَّة وصنِّفت، انتقلت الجهود إلى العناية بهذه الكتب - التي جمعت حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاهتموا بها اهتماما بالغاً مرتكزا على معرفة هذه الأصول: ضبطاً لألفاظها وشرحاً لمعانيها وتحريراً لأسانيدها، وبيانا لملاكها وسامعيها وللمجالس وللأماكن التي انتقلت فيها وإليها.

ومع تطاول المدد وكثرة المشتغلين دقت الدافة إلى كتب الحديث، وطاشت يد العبث - قصداً أو عن غير قصد - فزادت عناية الأئمة بهذا النوع من العلم، فبينوا صحيح النسخ وزائفها وما يُعتمد عليه منها وما لا يعتمد، وخرَّجوا مواضع الاختلاف بينها وما اعترى كلَّ نسخة منها، بل عدلوا وجرَّحوا جمعا من التقلَّة والرواة استنادا إلى نسخهم وأصولهم.

يتلخَّص ممَّا سبق، أن النسخ مرَّت بمرحلتين:

01 - نسخ قليلة الأحاديث متناثرة بيد عدد من الصحابة ومن تلاهم من التابعين.

وقد أبان الدكتور: بكر أبو زيد عن جملة منها في كتابه: "معرفة النسخ والصحف الحديثية".

02- نسخ الأصول التي جمعت حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمعا منظماً مرتباً

مبوّبا.

ويلاحظ أنّ الحكم في المرحلة الأولى كان متركزا على النسخ جملة، صححة ووضعا، بينما تميّزت المرحلة الثانية بمعالجة النسخ وتصحيحها وضبطها في تفصيلات أخرى، ثم الحكم عليها بعد ذلك.

ويظهر الأثر البالغ للمحدثين وخصوصا المعتنين بالسماع، وشرّاح الحديث وأصحاب الفهارس

بالنسخ، قال السخاوي في "فتح المغيث": "وكثير منها مراق إلى العلم، وأكثرها أمور يشغف

بها المحدث، من تحصيل النسخ المليحة" 217/3.

وسأقتصر في التّمثيل لما سبق ذكره على ما تعلق بسنن أبي داود، وإلاّ فالأمثلة فيما سواه من كتب السنّة كثيرة فضلا عن كتب العلوم الأخرى:

■ الحافظ أبو سليمان الخطّابي: أشار إلى شيء من اختلاف النّسخ في شرحه على سنن أبي داود.

■ ابن خير الإشبيلي: في فهرسته نبّه على الاختلاف بشكل عامّ في السنن.

■ الإمام الثّووي: في شرحه على السنن -على قلة-.

■ الحافظ المزي: في تحفة الأشراف وله عناية شديدة به.

■ الإمام ابن رسلان الرّملي: اعتنى ببيان اختلاف النّسخ في شرحه عناية جيّدة.

وقد ذكرت المتقدمين من شراح السنن، وإلاّ فالتأخرون عنوا كذلك ببيان اختلاف النّسخ.

من خلال ما تقدّم جاء هذا البحث مساهمة متّي في تحرير هذه القضية، وضبط حدودها

ومتعلقاتها ومقتضياتها، وبيان آثارها في البحث الموسوم بـ: " **اختلاف نسخ الكتاب الحديثي**

**وأثره في التّقدّم والفقه سنن الإمام أبي داود نموذجا**".

### إشكاليّة البحث:

من خلال التّوطئة السّابقة يمكن صياغة وطرح هذه الإشكالات العلميّة:

1 - ما مدى وثاقة نصوص الكتب الحديثيّة المنقولة إلينا؟ وما مدى مراعاة العلماء لذلك،

وكيفيّة تعاملهم مع الاختلافات؟ وما مدى استفادة المحقّقين المعاصرين منها؟.

2 - ماهي المعايير التي وضعها العلماء لقبول أو ردّ نسخ الكتب الحديثيّة؟ وما مدى توافق

هذه المعايير وحقائق البحث العلمي؟ وما مدى تطبيقها الواقعي؟ وما نسبة نجاعتها في

الحفاظ على النّصّ الحديثي؟.

3 - ما هي موارد وآليات الكشف عن هذه الاختلافات؟ وما هي أسباب الاختلاف بين

نسخ الكتاب الواحد؟ وماهي أنواع هذه الاختلافات؟.

4 - ما هي الآثار والثّمرات العمليّة المترتبة على هذا الاختلاف؟ وكيف تعاطى العلماء

معها؟



## أهمية الموضوع:

يمكن تلخيص أهمية الموضوع في هذه النقاط:

- 1- تعبّدنا الله بوحيه المنزل - قرآنا وسنة - منهما تُستنبط الأحكام وتُستخرج، ولا بدّ من سلامة المدرك لبناء وتأسيس الحكم السليم المراد شرعاً؛ لذا تعيّن ضبط ألفاظ الحديث النبويّ محلّ مأخذ الأحكام، إذ اللَّفظة الواحدة إذا تغيّرت ربما عكّرت على المجتهد الناظر صفو اجتهاده، وفيه تظهر خطورة التّقصير في هذا الجانب.
- 2- تنبيه الأئمة الشّديد على هذا الموضوع، وعلى تحريّ مواضع اختلاف النّسخ وبيان الرّاجح وما إلى ذلك، ممّا يؤكّد الأهمية البالغة لهذا الموضوع.
- 3- الإشكالات الواردة في ضبط النّصوص وتأثيرها في الفهم والأحكام، وقد أشار إليها لسان الدّين ابن الخطيب، والقراي وغيرهما.
- 4- تأثير اختلاف النّسخ على ضبط منهج المؤلّف ومنزعه الحديثي، ومذهبه الفقهيّ.

## أسباب اختيار الموضوع:

من أهمّ الأسباب التي حدّت بي إلى اختيار هذا الموضوع :

- 1- الاهتمام الشّخصيّ بهذا الموضوع، حيث كان يشغل البال مذ فتح الإنسان عينه على الطّلب، خاصّة تلك الشّدة والعنت التي تحصل في ضبط لفظ الحديث أثناء الحفظ للتّبين الموجود بين طبعات الكتاب الواحد من كتب السنّة، وعدم مميّز الروايات وغيره.
- 2- تحريف بعض المتعصّبين لمذاهبهم الفقهيّة لمتون بعض الأحاديث النبويّة.
- 3- دعوة العلماء المتقدّمين والمتأخّرين وبعض الباحثين إلى العناية بهذا النوع من العلم.
- 4- تصحيح بعض المعاصرين بعض الألفاظ غير الثّابتة في بعض المتون، اعتماداً منهم على وجودها في بعض النّسخ، كما فعل الشّيخ محمد علي بن آدم الأثيوبي، وعبد الله البخاري وسيأتي التمثيل بصنيعهما في محله.
- 5- لم أجد من أفرد هذا النوع من العلم بالتأليف وفق المنهج والخطّة التي رسمتها، وإن كان بعضهم اشتغل على بيان اختلاف الروايات فقط، مع عدم ذكر لأثر ذلك الاختلاف.
- 6- المساهمة في خدمة السنّة النبوية وفاء لجهود الأئمة العلماء.

## أهداف البحث:

من الأهداف المرجو تحقيقها من هذا البحث:

- 1- دحض شبه ومزاعم عدم طلاقة وثيقة النص النبوي، وزيادة الثقة والوثاقة في صحة المنقول.
- 2- التأكيد على منهج أئمة الحديث ورسوخه في ضبط السنّة والمحافظة عليها.
- 3- تحريك الهمم لإعادة النظر في كتب السنّة المطبوعة والمخطوطة، وخدمتها الخدمة اللائقة بها وإخراجها على الهيئة التي خلفها عليها مصنفوها.
- 4- كفّ الأيدي العابثة بالتراث النبوي من المحققين التجار والمكتبات التجارية.
- 5- التضييق من دائرة الخلاف الفقهي المبني على اختلاف في ألفاظ أو متون مردّها إلى اختلاف النسخ.

## الدّراسات السابقة:

تنوّعت الدّراسات السابقة حول الكتاب ومصنّفه بين بحوث أكاديميّة، وأخرى محكمة وتصانيف بثّها العلماء؛ لكن لم يتهياً لي الوقوف<sup>(1)</sup> على دراسة أو تأليف في خصوص ما أبحث فيه إلا ما كان من تقاطع بين الموضوع محلّ الدّراسة، وبين الدّراسات السابقة، إن من ناحية المنهج أو المضمون، ويمكن تقسيم هذه الدّراسات وفق الآتي: بحوث أكاديمية ( دكتوراه-ماجستير-بحوث محكمة)، أو تأليف.

وكلّ إما ممّا له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، ومنها ما اطلّعت عليه ومنها ما لم أطلع عليه، إما لتعسّر الحصول عليه أو لأسباب أخرى وهذا سياقها -مقتصرًا على البحوث الأكاديمية-:

## أ- رسائل دكتوراه:

لم أقف -فيما اطلّعت عليه- على رسالة دكتوراه في الموضوع محلّ البحث، لكن خلال إنجازي لهذا البحث وقفت على رسالتين تشتركان نسبيًا في طريقة البحث والمنهج المتبع وهما:

(1) - بعد قطع شوط كبير من البحث وقفت على رسالة علمية ماجستير للباحث: عبد العاطي الشرفاوي، لها كبير الصّلة بالموضوع محلّ البحث وسيأتي الكلام عليها.

1- روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رواية أبي ذرّ الهروي نموذجاً دراسة تحليلية مقارنة،

للدكتورة: شفاء الفقيه. جامعة الأردن، وقد طبعت الرسالة ونشرت عام 2012. وهي رسالة جيّدة ولها فيها جهد يشكر، ركّزت فيها على اختلاف الروايات واهتمت باختلاف النسخ، مع ضرب الأمثلة. وهناك ملاحظات منهجية وعلمية على الرسالة لاحظتها أثناء مطالعتي لها، ولعلّ بعضها ممّا تتجاذبه وجهات النظر.

2- روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية،

للدكتور: جمعة فتحي عبد الحليم. جامعة الأزهر، وقد طبعت ونشرت عام 2013. وهي رسالة تقارب الأولى وبينهما تقاطع كبير، لكن ما يعاب على صاحبها كثرة الحشو والتكرار لما تمّ بحثه من قبل من بعض مباحث المصطلح في دراسات جامعية، ويمكن الاستغناء عن كثير من تلك المباحث.

ب- رسائل ماجستير:

1- روايات سنن أبي داود ونسخها، رواية اللؤلؤي ونسخها نموذجاً. دراسة نظرية مقارنة، للباحث: عبد العاطي الشرقاوي. جامعة الشارقة. لم تنشر بعد.

لصاحبها الجهد المشكور فهو صاحب تخصص وعناية بالمخطوطات، حاول فيها استيعاب رواية اللؤلؤي، والحقّ أن جهده متفاوت في فصول الرسالة، ونحاً فيها منحى التاريخ والتوصيف للرواية - وهذا على أهميته - لا يمثل المقصود الأكبر من جدوى هذا البحث، ويظهر ذلك في اقتصاره على قدر يسير من نماذج الاختلاف بين النسخ والروايات، مع أنه خصّص لها فصلاً كاملاً؛ وقد أفدت منها كثيراً.

2- الضبط مفهومه وتطبيقاته عند المحدثين - عبد الحقّ الإشبيلي نموذجاً -،

للباحث: حسان ركابة، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة. لم تنشر. والبحث يتناول جهتي الضبط، لكن كان التركيز الأكبر على ضبط الصدر، وهذا تشترك فيه أغلب الدراسات، أمّا من الناحية التطبيقية فلا يكاد يذكر أثر ضبط الكتاب.

3- الأصول الستة روايتها ونسخها،

للباحث: محمد إسحاق آل إبراهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود. نشرت عام 2009. وهو بحث بيبيولوجرافي وصفي، أشار فيه إلى اختلاف النسخ في مبحث خاص، لكنه لم يبيّن آثار الاختلاف من الناحية العمليّة بالشكل المرجّح.

4- التّصحيح وأثره في الحديث والفقّه و جهود المحدثين في مكافحته،

للباحث: جمال أسطيري، جامعة محمد الخامس. وقد طبعت الرسالة بدار طيبة. وهو بحث جيّد تناول جانبا مهمّا ممّا له علاقة وطيدة بالنسخ وهو: التّصحيح، وهو بحث مفيد.

5- أبو داود السّجستاني وأثره في علم الحديث،

للباحث: معوض العوفي، جامعة الملك عبد العزيز. لم تنشر. والبحث قديم نسبياً وفيه ما يحتاج إلى إعادة نظر.

6- عون المعبود - دراسة في المنهج والمصادر -،

للباحث: هويدا زغلول، جامعة الإسكندرية. فيه الإشارة إلى عناية صاحب الشرح باختلاف النسخ. لم تنشر.

ج- بحوث أكاديمية محكمة:

1- الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ البخاري،

للباحثة: شفاء الفقيه، مقدّم لمؤتمر الانتصار للتّصحيحين، كليّة الشريعة الجامعة الأردنية، المنعقد بتاريخ 14-15/09/2010. وغالبه نقل من أبي علي الغساني و الدّارقطني، ولم تتعرض فيه للأثر الفقهي فقد اقتصر على الجانب النقدي فقط.

2- روايات ونسخ الجامع الصّحيح،

للباحث: محمد بن عبيد، وهو يشابه كثيرا البحث السابق.

3- تعدّد روايات الكتاب الحديثي،

للدكتور: محمد بازمول.

رُكِّز فيه الباحث على تعدّد الروايات وأهمّل تعدّد النسخ إلا لماما.

4- ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدثين وخطر إهمالها بين المعاصرين،

للباحث: يوسف العيساوي. وهو بحث تناول جانبا مهما مما يخدم الموضوع. لذا أحاول في هذه الدراسة أن أجمع ما تفرّق ونقص في هذه البحوث والدراسات، لعلّه يكون محطة بدء يدلّ ويهدي الباحثين بعده.

### المنهج المتبع في البحث:

ولدراسة هذا الموضوع نحتاج إلى استعمال هذه المناهج:

- 1- المنهج التاريخي (الاستردادي): وذلك عند التّأصيل لقضايا التّوثيق للسّنة النبويّة، والمراحل التي مرّ بها وتعامل العلماء معه.
- 2- المنهج الاستقرائي: وذلك عند تتبّع النّسخ (المخطوطات) والشّروح لاستخراج الفروق والاختلافات بين النّسخ.
- 3- المنهج المقارن: عند مقارنة النّسخ وتصنيف الاختلافات.
- 4- المنهج التحليلي النّقدي: وذلك في تحليل النّصوص وشرحها، والتّعليق عليها بما يتناسب وموضوع البحث.

### الصعوبات التي واجهت الباحث:

- 1- صعوبة البحث من حيث هو، فقد اشتمل على معارف متعدّدة ونواح من العلم متفرّقة: علم المخطوطات، علم الخطوط والتّوثيق، النّقذ الحديثي، الخلاف الفقهي. وهذه تحتاج إلى جمع من الباحثين، فكيف بمن حاله في القصور مثلي.
- 2- صعوبة الحصول على المخطوطات ممّا أعاق تقدّم البحث كثيرا.
- 3- المعاناة الشّديدة في تتبّع الاختلاف بين النّسخ وتقييده.
- 4- كثرة الاختلافات وتشعبها مضافة إلى طول الموضوع.

### منهجية البحث:

- 1- لمّا كان الاعتماد على المخطوطات وحدها من الصّعوبة بمكان، فقد استعنت بشّراح الحديث، ومحقّقي الكتاب من أجل تيسير العمل.



- 2- نظرا لكثرة المذكورين من الرجال في البحث، وتوجهه للمتخصصين، لم أترجم إلا لمن تمس الحاجة للترجمة لهم.
- 3- ذكرت الأعلام خلوا عن ألقابهم في ثنايا البحث، وها أنا أذكرهم جميعا كلا باسمه وجميل وسمه بما هم أهل له من الثناء الجميل، مع حفظ المقامات والأقدار والألقاب.
- 4- لم أطول التخريج للأحاديث والآثار الواردة، بل ربما أعرضت عن بعضها لطول الأمر وكثرة ورود الأحاديث في الكتاب.
- 5- اعتمدت في التهميش: ذكر الكتاب والمؤلف والجزء والصّفحة في أوّل إحالة، ثمّ أقتصر على اسم الكتاب والجزء والصّفحة.
- 6- بعض المصادر والمراجع رجعت فيها إلى أكثر من طبعة.
- 7- اعتمدت إصاق العلامات الإملائية بأخر الكلمة: (.....؟) وترك المسافة بعد الفاصلة (.....)، (.....:.....).
- 8- اعتمدت تقريب الواو من الكلمة (و.....).
- 9- وضعت الفهارس الفنيّة التي توجبها المنهجية العلميّة، معتمدا في كل ذلك الترتيب الألفبائي.

### خطة مجملّة للبحث:

- \* مقدّمة: جعلتها توطئة للموضوع، محتوية للعناصر المنصوص عليها أكاديميا.
- \* فصل تمهيدي: يكون حلقة صلة بين علم السلف والخلف، مهّدت به لبيان جهود علماء الحديث في الحفاظ على السنّة، مركزا على الكتابة والكتب، مبينا طرائقهم ومناهجهم وشروطهم في التعامل معها، وشدة عنايتهم بها وتحريهم لضبطها وتوثيقها، وأتبعته بالكلام على الإمام أبي داود - رحمه الله - وكتابه.
- \* الفصل الأوّل: خصصته للكلام على اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وعلاقته بباقي علوم الحديث وأثره النقدي والفقهي.
- \* الفصل الثاني: ذكرت فيه التعريف بنسخ السنن التي أتاحت لي، واستخرجت الفروق بين النسخ وصنّفتها، ثم بيّنت الأثر النقدي والفقهي لها.

مقدمة:

الفصل التمهيدي: جهود الأئمة في الحفاظ على السنة وطرائقهم في توثيقها، مع التعريف بالإمام وكتابه مختصرا.

المبحث الأول: شرح عنوان البحث.

المبحث الثاني: جهود الأئمة وطرائقهم في توثيق السنة.

المبحث الثالث: ترجمة مختصرة للإمام أبي داود.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب السنن.

الفصل الأول: اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وأثره النقدي الفقهي.

المبحث الأول: اختلاف النسخ وما يتعلق بها.

المبحث الثاني: الآثار النقدية للاختلاف.

المبحث الثالث: الآثار الفقهية للاختلاف.

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية ونماذج منها.

المبحث الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود.

المبحث الثالث: نماذج من الأثر النقدي والفقهي للاختلاف بين النسخ.

خاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

الأفضل

التفصيلي



مركز الأمل للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي: جهود الأئمة في الحفاظ على  
السنة وطرانقهم في توثيقها، مع التعريف بالإمام  
وكتابه مختصراً.

وفيه أربعة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: شرح عنوان البحث.
- ❖ المبحث الثاني: جهود الأئمة وطرانقهم في  
توثيق السنة.
- ❖ المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي داود.
- ❖ المبحث الرابع: التعريف بكتاب السنن.

## المبحث الأول: شرح عنوان البحث.

أورد فيه دلالات مفردات العنوان، ثمّ أردفها ببيان المدلول الكلي للعنوان، مجانبا التّطويل في إيراد الدّلالات اللّغوية إلّا ما يتوافق مع مقصود العنوان.

## المطلب الأول: المراد بالاختلاف.

### الفرع الأول: الاختلاف لغة.

جذر هذه المفردة له عدّة استعمالات:

مردّها إلى ثلاثة معان كما قال ابن فارس (ت395هـ): "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: ..... الثالث: التّعير"<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني: الاختلاف اصطلاحاً.

له عند أئمة الشّان استعمالات عدّة: من بينها إطلاقهم له على: "اختلاف النّسخ"، ويقصدون به: تلك الفروق التي تكون بين نسخ الكتاب الواحد<sup>(2)</sup>.

ولم أجد من نصّ على ذلك منهم صراحة، ولكن مجموع كلامهم يفيد هذا.

## المطلب الثاني: المراد بالنّسخ، والفرق بينها وبين الروايات.

### الفرع الأول: النّسخ لغة.

يلاحظ أنّ مرجع هذا الجذر إلى النّقل والإزالة، وما يوافق المقصود هو النّقل.

قال ابن فارس (ت395هـ): "التّون والسّين والخاء أصل واحد، إلّا أنّه مختلف، قال قوم: قياسه رفع الشّيء وإثبات غيره ملكانه.

وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء، قالوا: التّسخ: نسخ الكتاب.

والنّسخ أمر كان يعمل به من قبل، ثمّ ينسخ بحادث غيره، كالأية ينزل فيها أمر، ثمّ ينسخ بأية أخرى، وكلّ شيء خلف شيئاً فقد انتسخه، وانتسخت الشّمس الظّل، والشّيب الشّبّاب"<sup>(3)</sup>.

(1) - معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس: 374/1، مادّة خلف.

(2) - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي: 293/2.

(3) - معجم مقاييس اللّغة: 558/2 مادّة نسخ.



## الفرع الثاني: النسخ اصطلاحاً.

بالنظر في كتب الأئمة ومن خلال التتبع، اتضح أنّ لأئمة الحديث استعمالاً لمفردة النسخة:

- 1- تطلق على مجموعة من الأحاديث مدوّنة معا تروى بسند واحد؛ وهذا مرادف لاستعمال الصحيفة فتارة يقولون: صحيفة وأخرى يقولون: نسخة<sup>(1)</sup>.
  - 2- تطلق على كتب السنّة التي دُوّنت ورويت عن أصحابها فيقولون مثلاً: نسخة أبي ذرّ من صحيح البخاري، نسخة ابن داسة من سنن أبي داود. وقد شاع هذا الاستعمال كثيراً حتى إنهم سمّوا النسخة رواية، والعكس.
  - 3- تطلق على أصول كلّ محدّث، فيسمّون الأصل نسخة، مثلاً: في أصل همام أو في نسخة همام وهكذا.....
  - 4- ومن إطلاقات المحدّثين على النسخة: الفرع المنسوخ عن أصل، قال أبو عبيد الآجري (لا تعرف سنة وفاته): "قيل لأبي داود: عنبسة يحتجّ بحديثه؟ قال: سألت أحمد بن صالح<sup>(2)</sup> قلت: كانت أصول يونس عنده أو نسخة؟ قال: بعضها أصول، وبعضها نسخة"<sup>(3)</sup>.
- ## الفرع الثالث: الفرق بين النسخ والروايات.
- من خلال تتبع كلام العلماء تكوّن لديّ تصوّر حول إطلاقهم للمصطلحين، فوجدتهم - عموماً - يسمّون النسخ روايات والعكس، غير أنّه شاع استعمال الأوّل أكثر من الثاني، فلا تكاد تسمع إلاّ: "نسخة ابن داسة"، "نسخة اللؤلؤي" وهكذا.....

(1) - الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب: 250.

(2) - أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ، ويعرف بابن الطبري كان أحد الحفاظ المبرزين والأئمة المذكورين. روى عن عفان بن مسلم وعبدالرزاق وعدة، وعنه البخاري وأبو داود وابنه أبو بكر وهو آخر من حدث عنه. مات في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين (248هـ). طبقات الحفاظ: 89/1.

(3) - سوالات أبي عبيد الآجري، محمّد بن علي الآجري: 169/2.

أما الفرق بينها في كمن في كون:

- الروايات عن الإمام نفسه منحصرة تنقضي بوفاته، ولا يُتصوّر حدوث راو مباشر عنه تُعزى إليه رواية بعد ذلك، أمّا النسخ فلا تكاد تحصر تجدداً وحدوثاً.

- النسخ تُعزى - غالباً - إلى أصحابها أو مُلّاكها، حتى تشتهر أكثر من الرواية نفسها، ك: "نسخة أبي علي الغسّاني" أو "نسخة الملك المحسن" من سنن أبي داود، أمّا الروايات فاشتهرت بروايتها أكثر.

- النسخ لا تأخذ قيمتها ولا تُسمّى الرواية بها حتى تُضبط وتُقابل وتُصحّح، أمّا الرواية فتكون مجردة من ذلك.

- اختلاف الروايات يكون سبباً أحياناً لاختلاف النسخ، ولا تكون الاختلافات بين النسخ سبباً لاختلاف الروايات.

هذا ما تمّياً لي إirاده من فروق بين الروايات والنسخ.

**المطلب الثالث: المراد بالكتاب الحديثي.**

**الفرع الأول: الكتاب الحديثي لغة.**

قال ابن فارس (ت395هـ): "كتب: الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدلّ على جمع شيء إلى شيء، من ذلك الكتاب والكتابة"<sup>(1)</sup>.

**الفرع الثاني: الكتاب الحديثي اصطلاحاً.**

قال زكريّا الأنصاري (ت926هـ): "الكتاب: اسم لجملة مختصّة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً"<sup>(2)</sup>.

أمّا الكتاب الحديثي فهو: الكتاب المشتمل على أحاديث رسول -الله صلّى الله عليه وسلّم- غالباً، وقد يُدرج معه أحاديث الصّحابة والتّابعين وأقوال المصنّف نفسه.

(1) - معجم مقاييس اللّغة: 434/2 مادة كتب.

(2) - فتح الرّحمن شرح لفظة العجلان، زكريّا الأنصاري: 10.

## المراد بالعنوان كاملاً.

دراسة الآثار التي تخلفها الفروق بين النسخ من ناحية حديثية نقدية ومنتظمها مصطلح: (العلمية)، ومن ناحية فقهية تعبدية ومنتظمها مصطلح: (العملية).

## المبحث الثاني: جهود الأئمة وطرائقهم في توثيق السنّة.

قبل الكلام على جهود الأئمة في توثيق السنّة، يحسن الإشارة إلى اختلافهم في حكم الكتابة ابتداءً.

## المطلب الأوّل: حوصلة ما قيل في كتابة الحديث وتدوينه.

### الفرع الأوّل: كتابة الحديث.

ليس المقام ههنا لبسط المسألة ونقل أقوال العلماء والدارسين - منعا وتجويزاً - حول هذه المسألة فقد كُفينا مؤنة ذلك<sup>(1)</sup>، إنّما أذكر ما اطمأنت إليه نفسي من أقوال العلماء -رحمهم الله- فأقول:

- دعوى نُدرة وقلة ما كُتِب في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- من السنّة، وتأخّر ذلك دعوى مخالفة للواقع، قال بكر أبو زيد (ت1429هـ) في معرض كلامه عن أهمية معرفة النسخ: ".... في توثيق التاريخ الأوّل لتدوين الحديث ودحض شبهات الأعداء في ذلك، وإبطال النظرية القائلة بتأخّر التدوين إلى أوائل المئة الثانية في أواخر عهد الصحابة وكبار التابعين، وإن قال بما أئمة كبار، فالواجب حمل كلامهم على ما يلتقي مع الواقع وهو أنّ المراد: التدوين المصنّف على الأبواب وغيره من طرائق التدوين"<sup>(2)</sup>.

- محاولة إثبات أنّ غالب السنّة دُوّن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم: تمحلّ وتكلف لا جدوى منه.

والأوفق أن يقال: حُفظت السنّة بطريقتين: الحفظ والكتابة معا.

(1) - ممّن بحث الموضوع: عجاج الخطيب، صبحي الصالح، أحمد الزهراني، رشوان محمود، سيّد الغوري وغيرهم الكثير.

(2) - معرفة النسخ والصّحف الحديثية، بكر أبو زيد: 13.

## الفرع الثاني: الفرق بين الكتابة والتدوين.

فَرَّقَ بعض العلماء بين الكتابة والتدوين، فالكتابة من كتب الشّيء أي خطّه، ويطلق على الورقة أو الصّحيفة أو الرّسالة المكتوبة: كتاب<sup>(1)</sup>.

وأما التدوين: فهو عمل وصناعة الدّيوان، أي هو تقييد المفترق المتشّتت وجمعه في ديوان، أو كتاب يجمع فيه الصّحف<sup>(2)</sup>.

وأبى بعضهم التّفريق، وهذه القضية ينبغي أن تُفهم على وجهها، فليس التّفريق مَفزعا ورُكنا يأوي إليه القائلون به، كما أنّها ليست دعوى خِلواً من الدّليل كما يظنّ بعض الدّارسين، إذ الواقع يدفع هذه المقالة، فتطوّر الاعتناء بالسنّة كانت هذه نتيجه،

قال الذهبي(ت748هـ): "وقبل هذا العصر كان سائر العلماء يتكلّمون عن حفظهم ويروون العلم عن صحف صحيحة غير مرتّبة"<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني: العناية بضبط الكتب، وطرائق الأئمة في توثيقها.

لما تزوج النّقل للسنّة بين حفظ الصّدور وحفظ السّطر، أولى العلماء الكتاب عناية فائقة، كتابة له بداية، ثمّ تصحيحها، ثمّ صيانة؛ فأصلوا الأصول وقعدوا القواعد لذلك، وهذا ذكر شيء من ذلك:

## الفرع الأوّل: العناية بالكتابة والكتاب.

جاءت عن الأئمة فيها نصوص وأقوال، بل وأفردت لها الكتب والمصنّفات الحافلة، وعُرف من العلماء شدّة الحرص عليها.

- قال عبد الله بن المبارك (ت181هـ): "لولا الكتاب ما حفظنا"<sup>(4)</sup>.

- وقال الشّافعي (ت204هـ): "اعلموا رحمكم الله: أنّ هذا العلم يندّ كما تندّ الإبل، فاجعلوا الكتب له حماة، والأقلام عليه رعاة"<sup>(4)</sup>.

(1) - لسان العرب، محمّد بن مكرم ابن منظور: 698/1 مادة كتب.

(2) - القاموس المحيط، محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي: 1197 مادة دَوّن.

(3) - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمّد بن أحمد الدّهلي: 775/3.

(4) - - تقييد العلم، أحمد بن علي الخطيب: 147-149.

- قال الميموني<sup>(1)</sup> (ت274هـ): " قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل، قال: إذا يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث، قال ابن حنبل: حدّثونا قوم من حفظهم وقوم من كتبهم فكان الذين حدّثونا من كتبهم أتقن"<sup>(2)</sup>.

- قال الطّاطري<sup>(3)</sup> (ت210هـ): " لا غنى لصاحب الحديث عن صدق وحفظ، وصحّة كتب، إن لم يكن حفظ رجوع إلى الصدق، وكتبه صحيحة لم يضره إن لم يحفظ"<sup>(4)</sup>.

يفيد مجموع هذه النصوص القيمة العلميّة العمليّة للكتابة عند المحدثين، بل جعلوها عماداً موازياً للحفظ، وميزاناً تقاس به الرّتبة فيه.

### الفرع الثاني: طريقة ضبط الكتاب وتصحيحه.

وضع العلماء -رحمهم الله- قانوناً واضحاً لضبط الكتب وتصحيحها، بل تكلموا على أدقّ الدقائق في ذلك، وكتب المصطلح حافلة به؛ فقد عقدوا أبواباً طويلاً لكلّ ما سيذكر، وهذه إيماضة ممّا قيل:

1 - تحسين الخطّ بالكتابة وكراهية المشقّ - وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف - :  
حسن الخطّ أوّل ما ينبغي على الكاتب رعيه بعد تحصيله الورق الحسن والحبر الجيّد والقلم اللائق، وقد وردت فيه كلمات مأثورات عن العلماء أجتزئ بذكر بعضها:

(1) - أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد، سمع: إسحاق بن يوسف الأزرق، وحجاج بن محمد، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وروح بن عبادة، ومكي بن إبراهيم، وعبد الله القعني، وعفان، وخلقا كثيره حدث عنه: النسائي في (سننه) ووثقه، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو علي محمد بن سعيد الحراني، ومحمد بن المنذر شكر، وإبراهيم بن محمد بن متويه، وآخرون، وكان عالم الرقة، ومفتيها في زمانه. السير: 89/13-90.

(2) - تقييد العلم، أحمد بن علي الخطيب: 147-149. وكذا الأثران قبله.

(3) - مروان بن محمد الطاطري، من أهل دمشق، يروي عن مالك، وسليمان بن بلال، ويزيد بن السمط.

روى عنه ابنه إبراهيم بن مروان بن محمد الطاطري، ومحمد بن عبد الرحمن الجعفي ابن أخي الحسين، وجماعة من أهل الشام. مات سنة عشر ومائتين (220هـ). الأنساب: 28/4.

(4) - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الزّاهري: 405.



- قال الماوردي (ت450هـ): "والثاني ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميّزة لها، ثمّ ما زاد على هذين من تحسين الخطّ وملاححة<sup>(1)</sup> نظمه، فإنّما هو زيادة حذق لصنّعه وليست بشرط في صحّته، ويحلّ ما زاد على ذلك محلّ ما زاد على الكلام المفهوم من فصاحة الألفاظ، ولذلك قالت العرب: حسن الخطّ إحدى الفصاحتين"<sup>(2)</sup>.

- قال عمر بن الخطّاب (ت23هـ) -رضي الله عنه-: "شرّ الكتابة المشق،... وأجود الخطّ أبينه"<sup>(3)</sup>.

## 2 الشّكل والإعجام:

تجويد الخطّ هو من العناية العامّة بصورة الكتاب، تأتي بعدها التفصيلات التي يمكن أن يصطلح عليها بالتّحسينيّة، وأولّها الشّكل والإعجام.

- قال الأوزاعي (ت157هـ): "العجم نور الكتاب" هكذا لفظ الحديث، والصّواب: الإعجام أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره، وهو النّقط، أن تبيّن التّاء من الياء، والحاء من الخاء، والشّكل تقييد الإعراب<sup>(4)</sup>.

- قال القاضي عياض (ت544هـ): "وأما النّقط والشّكل فهو متعيّن فيما يُشكّل ويشتبه، وقال بعضهم: إنّما يُشكّل ما يُشكّل، وأما النّقط فلا بدّ منه، وقال: آخرون يجب شكل ما أشكّل وما لا يُشكّل، وهذا هو الصّواب لا سيّما للمبتدئ وغير المتبحّر في العلم فإنّه لا يميّز ما أشكّل ممّا لا يُشكّل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه"<sup>(5)</sup>.

- قال ابن الصّلاح (ت643هـ): "وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله؛ ثمّ لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس".

(1) - نقل هذا النّصّ الزّركشي في نكته على مقدّمة ابن الصّلاح، وتحرّفت في المطبوع هذه اللفظة إلى "ملاحظة" ص566، وما أثبت في الأصل هو الموافق لنظم الكلام.

(2) - أدب الدّنيا والدّين، أبو الحسن علي الماوردي: 70.

(3) - الجامع لأخلاق الرّواي وأدب السّامع، أحمد بن علي الخطيب: 190/1.

(4) - المحدّث الفاصل: 609-608.

(5) - الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، القاضي عياض: 150/149.

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك:

أحدها: ينبغي أن يكون اعتناؤه - من بين ما يلتبس - بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فإنّها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدلّ عليها بما قبل، وما بعد.

الثاني: يستحبّ في الألفاظ المشكّلة أن يكرّر ضبطها، بأن يضبطها في متن الكتاب، ثمّ يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإنّ ذلك أبلغ في إبانيتها، وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربّما داخله نقط غيره وشكله، ممّا فوقه وتحتّه، لا سيّما عند دقّة الخطّ، وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط<sup>(1)</sup>.

3 للمعارضة (المقابلة):

بعد الإعجام والشكّل تأتي هذه العمليّة التّداركيّة ذات المسح الشّامل، فيها يقابل المحدث أصله بالأصل الذي نقل عنه، يتدارك فيه ما نُدّ عنه أو أنقصه أو زاده، أو تصحّف عليه أثناء النّسخ؛ وهذه العمليّة هي واسطة العقد فوجودها وعدمه تترتّب عليه أحكام نصّ عليها علماء الحديث، من جواز الرّواية من الكتاب الذي لم يقابل على أصل أو حرّمته، وغير ذلك. وهذه بعض التّصوص تبين أهمّيّتها:

- قال الخطيب (ت463هـ): "يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإنّ ذلك شرط في صحّة الرّواية من الكتاب المسموع، قال هشام بن عروة: قال لي أبي: "أكتب؟" قال: قلت: نعم، قال: "عارضت؟" قلت: لا، قال: "فلم تكتب"<sup>(2)</sup>.

- قال ابن الصّلاح (ت643هـ): "العاشر: على الطّالب مقابلة كتابه بأصل سماعه، وكتاب شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان إجازة"<sup>(3)</sup>.

4 للتّخريج وإلحاق السّقط:

وهذه الفروع خادمة للمعارضة غير منفكّة عنها.

- قال الشّافعي (ت204هـ): "إذ رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح، فاشهد له بالصّحة".

(1) - معرفة علوم الحديث، عبد الرّحمن الشّهري: 183-184.

(2) - الجامع لأخلاق الرّواي: 274/1-275، أدب الإملاء والاستملاء، عبد الكريم السّمعاني: 78/77.

(3) - معرفة أنواع علوم الحديث: 190.

- قال أبو نعيم (ت430هـ): "إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسحاً - يعني كثير التغيير، فأقرب به من الصّحة"<sup>(1)</sup>.

- قال القاضي عياض (ت544هـ): "أمّا تخريج الملحقات لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها ما استمرّ عليه العمل عندنا من كتابة خطّ بموضع النقص صاعداً إلى تحت السّطر الذي فوقه، ثمّ ينعطف إلى جهة التّخريج في الحاشية انعطافاً يشير إليه، ثمّ يبدأ في الحاشية باللّحق مقابلاً للخطّ المنعطف بين السّطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة حتى ينتهي اللّحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره صحّ وبعضهم يكتب آخره بعد التّصحيح رجع وبعضهم يكتب انتهى اللّحق"<sup>(2)</sup>.

5 للتّصحيح:

- قال القاضي عياض (ت544هـ): "أمّا كتابة صحّ على الحرف فهو استنبات لصّحة معناه وروايته، ولا يكتب صحّ إلا على ما هذا سبيله، أمّا عند لحقه أو إصلاحه أو تقييد مهمله وشكل مشكله ليعرف أنّه صحيح بهذه السّبيل قد وقف عليه عند الرواية واهتبل بتقييده"<sup>(3)</sup>.

- قال ابن الصّلاح (ت643هـ): "أمّا التّصحيح: فهو كتابة صحّ على الكلام، أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صحّ رواية ومعنى، غير أنّه عرضة للشكّ، أو الخلاف، فيكتب عليه صحّ ليعرف أنّه لم يغفل عنه، وأنّه قد ضبط وصحّ على ذلك الوجه"<sup>(4)</sup>.

وهناك أشياء أخرى تراعى عند تصحيح الكتاب تكون مصاحبة للمقابلة، كالّتضبيب والتّمريض، والضّرب على الزّائد من أصل الحديث، والدّارة بين الحديثين...

(1) - الجامع لأخلاق الرّواي: 279/1.

(2) - الإلماع: 162.

(3) - الإلماع: 196.

(4) - معرفة أنواع علوم الحديث: 196.

### الفرع الثالث: صيانة الكتب وحفظها.

والمقصود بهذا تعاهد الكتاب وعدم إهماله، وصرف يد العبث عنه؛ واتخذوا لذلك شروطاً وضوابط:

- قال الشافعي (ت204هـ): "... حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه"<sup>(1)</sup>، أي: صائناً له، ويتجسّد هذا في<sup>(2)</sup>:

- 1 - تغليف الكتب وتجليدها، وشدّها في رزم، واتّقاء تركها مبذولة.
- 2 - وضع الكتاب في الدرّجة أو القمطر، أو رفّها في رفوف تحافظ على تماسكها وبنيتها.
- 3 - تفقّده المرّة بعد المرّة كي لا تناله الأرضة.
- 4 - اجتناب وضعه في الأماكن الرّطبة أو شديدة الجفاف.
- 5 - عدم وضع الكتاب على الأرض مفروشا، أو مقلوبا على وجهه.
- 6 - عدم توسّد الكتاب، وقد ذهب جمع من أهل العلم إلى حرمة ذلك.
- 7 - ترك استعمال اللّعباب في تقليب صفحاته، والاحتراز من تلطيخها بالمداد أو غيره، واجتناب طيّ أطراف الورق لأنّه مَسْرَعَة للتلف.
- 8 - التّحفظ في إعارته، وإتّما اخترت لفظ التّحفظ لخلاف وقع بين أهل العلم في استحباب أو منع إعارة الكتب، وأظنّ أن اللفظ المختار يُلخّص ويُلخّص المسألة.

### المطلب الثالث: ضبط الكتب وعلاقته بعلم الجرح والتّعديل.

#### الفرع الأوّل: باب التّعديل.

حوت كتب الرّجال في تضاعيفها قدرا صالحا من الكلام على ضبط الكتاب واعتباره في توثيق الرّواة أو تضعيفهم، خاصّة في كتب المتأخّرين منهم كابن حجر مثلاً؛ وهذه بعض النّصوص أو الحوادث التي تُوثّق ما قيل:

(1) - الرّسالة، محمّد بن إدريس الشّافعي: 371.

(2) - تذكرة السّامع والمتكلّم، محمّد بن جماعة الكناي: 241 وما بعدها، الدرّ التّضيد في أدب المفيد والمستفيد، محمّد بن محمّد العزّي: 421 وما بعدها، صيانة الكتاب، ذياب الغامدي: 278-279، إعارة الكتب أحكامها وآدابها في الفقه الإسلامي، صالح الرّشيد. والبحث كلّه مفيد.

- قال عبد الله الحميدي<sup>(1)</sup> (ت219هـ): "من اقتصر على ما في كتابه فحدّث به ولم يزد فيه، ولا ينقص منه ما يغيّر معناه، ورجع عمّا يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث، أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد ولم يغيّره، فلا يُطرح حديثه ولا يكون ضارّاً ذلك له في حديثه إذا لم يُرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رُزق غيره، إذا اقتصر على كتابه ولم يقبل التلقين"<sup>(2)</sup>.

- قال عليّ بن المديني (ت234هـ): "سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس الأيلي، قال: كان ابن المبارك، يقول: كتابه صحيح. قال عبد الرحمن: وأنا أقول: كتابه صحيح".  
- قال عبد الله بن المبارك (ت181هـ): "إبراهيم بن طهمان والسكري - يعني أبا حمزة - صحيحا الكتب"<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: باب التجريح.

اختلال ضبط الكتاب كاختلال ضبط الصّدر، وأيّ تغيّر في حفظ الكتاب يجري عليه ما يجري على تغيّر ضبط الصّدر:  
- جاء عن مالك (ت197هـ) أنّه يرى أنّه لا بدّ من الحفظ مع الكتاب، ويعلّل ذلك بخوفه من أن يزداد في هذه الكتب من وراء ظهره فلا يدرك هذه الزيادة من وضع أو تحريف؛ لأنّه لا يحفظ، فقد سئل: أيؤخذ ممّن لا يحفظ، ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها، وهو ثقة؟ قال: "لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزداد في كتبه بالليل"<sup>(4)</sup>.

(1) - عبدالله بن الزبير الحميدي الأسدي، أبو بكر، أحد الأئمة في الحديث، من أهل مكة.  
رحل منها مع الإمام الشافعي إلى مصر، ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يفتي به وهو شيخ البخاري، ورئيس أصحاب ابن عيينة، وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، توفي بمكة.  
الجرح والتعديل: 56/5.  
(2) - الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم: 27/2.  
(3) - مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: 272.  
(4) - الجرح والتعديل: 27/2.

وخوف الإدخال على من لا يحفظ، هي نفس العلة التي رآها أحمد ويحيى بن معين والخطيب في ردّ كتاب البصير الأمي والضّرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه لكنّه كتب لهما<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث : ترجمة الإمام أبي داود<sup>(2)</sup>.

بالنظر في كتب التراجم نرى حظوة الإمام أبي داود، وعناية العلماء بترجمته منذ الزمن الأول، فقلّما أبصرت عينك كتاباً من هذا النسق إلّا وللإمام أبي داود ذكر فيه، وتنوّعت هذه التراجم طولاً وقصراً، استيعاباً واقتصاراً، أفراداً وانضماماً، حسب مقاصد أصحابها من تأليفها. ومن أحسن طرائق تناول ترجمة الشّخصيّات تقسيمها إلى مراحل، مع رعي الجانب الشّخصي والجانب العلميّ المعرفي.

(1) - الكفاية: 262-264.

(2) - مصادر ترجمته كثيرة، وسأحاول ذكر بعض من ترجموا له، مضيفاً إليهم من ترجم له في دراساتهم من المعاصرين باختصار:

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم 4/ 101-102.
- الثّقات، لابن حبان 8/ 282.
- معالم السنن، للخطّابي 1/ 2-8.
- تاريخ بغداد، للخطيب 9/ 55-59.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي 35/ 77.
- طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي الصّالحي 2/ 290 - 292.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي 6/ 550.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي 13/ 203 - 221.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي 2/ 127 - 129.
- البداية والنهاية، لابن كثير 14/ 616 - 619.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر 4/ 169.
- بذل المجهود في ختم سنن أبي داود، لسخاوي 76 .
- أبو داود حياته وسننه، محمّد لطفي الصّبّاغ.
- أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، لتقيّ الدّين النّدوي.
- المدخل إلى دراسة سنن أبي داود، للتورستاني 13-64.

وسأتناول ترجمة الإمام اختصاراً من الناحيتين: الشخصيّة والعلميّة رعيًا لحقّه وعدم إهمال ذكره إذ ليس المقصود بهذا البحث استيعاب ترجمته.

### المطلب الأوّل: الناحية الشخصيّة.

#### الفرع الأوّل: اسمه، وكنيته، ونسبه، ونسبته.

– اسمه: هو سليمان بن الأشعث، وعلى هذا جميع من ترجم له، ولم يقع بينهم خلاف في اسمه واسم أبيه.

– كنيته: "أبو داود" بالاتّفاق، ولم يذكر من ترجم له غيرها<sup>(1)</sup>، ولا يعرف لأبي داود ولد بهذا الاسم: "داود".

– نسبه: وقع اختلاف بين من ترجم للإمام في جرّ نسبه، وكان القدر المتفق عليه بينهم: "سليمان بن الأشعث"، واختلف في جدّه، فمنهم من قال:

– إسحاق<sup>(2)</sup>.

– ومنهم من قال: شدّاد<sup>(3)</sup>.

– ومنهم من قال: بشر<sup>(4)</sup>.

ولعلّ مرّدّ هذا الاختلاف إلى الاختصار؛ والذي عليه جمهور من ترجم له أنّه: "سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد"، هذا الذي ذكره تلميذاه: ابن داسة (ت346هـ) وأبو عبيد الآجرّي (لا تعرف سنة وفاته)<sup>(5)</sup>، وكذا تلميذه: أبو بكر محمّد بن عبد العزيز بن محمّد (لا تعرف سنة وفاته)<sup>(6)</sup>.

وزاد ابن حبّان (ت354هـ)، والخطيب (ت463هـ)، وأبو يعلى (ت458هـ)، وابن

(1) – الجرح والتعديل: 101/4، الثقات، محمّد ابن حبّان: 282/8.

(2) – قاله أبو بكر بن داسة وأبو عبيد الآجرّي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف المزّي: 356/11، سير أعلام الرّبلاء، أحمد بن عثمان الذهبي: 203/13.

(3) – قاله ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 101/4-102، وعبد الله بن سالم البصري: ختم سنن أبي داود: 64.

(4) – قاله محمّد بن عبد العزيز الهاشمي، السّير: 203/13.

(5) – تهذيب الكمال: 356/11، السّير: 203/13.

(6) – لم أقف على ترجمته.



ماكولا (ت475هـ)، وابن عساكر (ت571هـ)، وابن نقطة (ت629هـ): "ابن عمر بن عمران" وارتضاه أبو طاهر السلفي (ت576هـ)، والنووي (ت676هـ)، والسخاوي (ت902هـ)<sup>(1)</sup>، كما أنّه اختير ابن النديم (ت438هـ)، والذهبي (ت748هـ)، والذي رجّحه السبكي (ت771هـ)، وابن عبد الهادي (ت744هـ)، وابن كثير (ت741هـ) وغيرهم، ومن أحسن من لخص الاختلاف وذكر الراجح: المزي (ت742هـ)<sup>(2)</sup>.

- نسبه: ينسب الإمام - رحمه الله - نسبتين:

- الأولى: إلى قبيلته، فهو أزدي من أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ<sup>(3)</sup>.

- الأخرى: إلى سجستان<sup>(4)</sup>، فهو سجستاني.

**الفرع اللثي: مولده، ونشأته، وأسرته.**

ولد الإمام أبو داود بسجستان سنة: (202هـ) كما نقله عنه سماعاً تلميذه أبو عبيد الآجري (لا تعرف سنة وفاته)<sup>(5)</sup>، ونشأ في أسرة محبة للعلم منشغلة به، فأبوه الأشعث كان من أصحاب حماد بن زيد، وأخوه محمد زامله في رحلته، وهو أكبر منه، وكان من أصحاب شعبة. كما أنّ الحياة العلميّة في زمنه كانت مزدهرة، فارتقى في أحضان العلماء مذ بزغ فجره إلى هذه المعمورة، فنهل من معينهم وارتوى بلالة زلالا من العلم الميثوث إذ ذاك.

(1) - تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب: 55/9، مقدّمة السلفي لمعالم السنن، أحمد بن محمد السلفي: 359/4، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، محمد بن يحيى النووي: 56، بذل الجهود في ختم سنن أبي داود، محمد بن عبد الرحمن السخاوي: 76.

(2) - تهذيب الكمال: 355-356/11.

(3) - الأنساب، عبد الكريم السمعاني: 120/1.

(4) - اسم لناحية كبيرة وولاية واسعة جنوب خراسان، تقع بين إقليم مكران جنوباً وخراسان شمالاً وقوهستان وصحراء كرمان الكبرى غرباً، بينما حدودها الشّرقيّة ليست دقيقة إلّا أنّها تدخل في حدود بلاد السند عند القدماء. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي: 23/3.

أمّا الآن: فهي تقع في الجنوب الغربيّ من أفغانستان وتشمل ولايات: قندهار وهيلمند ونيمروز، وتمتدّ إلى داخل الحدود الإيرانيّة الشّرقيّة. المدخل لسنن أبي داود، محمد التورستاني: 17 وما بعدها.

(5) - سؤالات أبي عبيد الآجري: 294/2.



تزوج أبو داود وخلف ولدا واحدا اسمه: "عبد الله"، واشتهر بكنيته: "أبو بكر".

### الفرع الثالث: أخلاقه وشمائله.

تجلّى أثر الحديث وطلبه في الإمام، فكانت أخلاقه من أخلاق الحديث، وكان أشبه الناس خلقاً بأحمد بن حنبل، وكان أحمد أشبه الناس خلقاً بوكيع بن الجراح، في سلسلة معروفة عند أهل العلم<sup>(1)</sup>، ويمكن إجمال ما تجلّى به الإمام من أخلاق في:

- الزهد والإعراض عن الدنيا.
- الحرص على العلم والتفاني فيه.
- العزّة لله بدين الله، وتظهر في موقفه مع الأمير الموقّق لما لم يجبه في الثالثة من المسائل التي سأله ألا وهي: أفراد مجلس خاصّ له مع أولاده ليروي لهم الحديث<sup>(2)</sup>.
- التواضع للعلم وأهله.

### الفرع الرابع: وفاته.

كما قيل: "لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان"<sup>(3)</sup>، بعد العطاء المدرار من الإمام جرى عليه القدر كما جرى على سابقه، ويجري على لاحقيه، فكانت وفاته بالبصرة يوم الجمعة السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين (275هـ)، عن ثلاث وسبعين سنة (73هـ)، وصلّى عليه عبّاس بن عبد الواحد الهاشمي<sup>(4)</sup>، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري<sup>(5)</sup>. رحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

(1) - تاريخ بغداد: 265/11.

(2) - معالم السنن: 48/1.

(3) - مطلع قصيدة أبي البقاء الرندي في رثاء الأندلس.

(4) - لم أقف له على ترجمة.

(5) - تهذيب الكمال: 367 / 11 ، البداية والنهاية، إسماعيل ابن كثير: 313/11، تاريخ بغداد: 58/9، وفيات الأعيان، أحمد بن محمد ابن خلكان: 405/2.

## المطلب الثاني: الناحية العلمية.

### الفرع الأول: طلبه للعلم ورحلته فيه.

على سنن أهل الحديث، لما استوفى الإمام طلب ما عند شيوخ بلده - سجستان - حرّكته همّة طلب العلم إلى الخروج والاستزادة منه رغم حداثة سنّة، فشَدَّ الرِّحال وطَوَّفَ حتّى علا سنده وجارى كبار المحدثين من أئمّة عصره، ودخل حواضر علميّة عديدة منها: البصرة أكثر من مرّة، والكوفة، ومكّة، وحلب، وحرّان، وحمص، ودمشق، وخراسان، وبلخ، ومصر، ونيسابور، وبغداد وغيرها، واستقرّ الأمر به في البصرة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: شيوخه<sup>(2)</sup>.

كان للرحلة الطويلة التي خاضها الإمام أثر واضح في تنوّع شيوخه وكثرتهم، حتّى أفرد أبو علي الغسّاني<sup>(3)</sup> كتاباً خاصّاً بهم، وكذا غيره، لكن لم يصلنا إلاّ كتابه.

وكثرة الشيوخ مع تقدّم مرتبتهم وعلوّ أسانيدهم نتجّ من المفاخر، ولا أحسن من أن ينتظم ذكرهم حسب البلدان وله فائدتان:

01- حصر البلدان والشيوخ الذين أخذ عنهم في كلّ بلد، وضبط تاريخ دخوله وخروجه إلى ومن كلّ بلد لارتباطه بسني وفياتهم.

02- معرفة التّرتيب الزّمني للأخذ عنهم واللقاء بهم.

#### 1 مكة المكرمة:

- القعني عبد الله بن مسلمة.

- سليمان بن حرب.

(1) - المدخل إلى سنن الإمام أبي داود: 40/23. وهو من أحسن من بحثها.

(2) - غالب مادّة هذا الفرع مستفاد من السّير: 203/13 وما بعدها.

(3) - أبو علي الحسين بن محمّد الغسّاني (427هـ-498هـ)، كان رئيس المحدثين بالأندلس، دّرس بجامع قرطبة، أخذ عن: حكم بن محمّد القرطبي، وحاتم بن محمّد الطّرابلسي وغيرهم، أخذ عنه: محمّد المذحجي، وأحمد بن محمّد اللّحمي وغيرهم. من مؤلّفاته: برنامج أبي علي، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تسمية شيوخ أبي داود وغيرها. ترجم له ترجمة حافلة: علي بن عمران في تحقيقه لتقييد المهمل: 7-92.

2 البصرة:

- مسلم بن إبراهيم.
- عبد الله بن رجاء.
- أبو الوليد الطيالسي.
- موسى بن إسماعيل.

3 الكوفة:

- الحسن بن الربيع البوراني.
- أحمد بن يونس اليربوعي.

4 حلب:

- أبو توبة الربيع بن نافع.

5 حرّان:

- أبو جعفر الثفلي.
- أحمد بن أبي شعيب.

6 حمص:

- حيوة بن شريح.
- يزيد بن عبد ربّه.

7 دمشق:

- صفوان بن صالح.
- هشام بن عمّار.

8 خراسان:

- إسحاق بن راهويه.

9 بغداد:

- أحمد بن حنبل.

10 - بلخ:

- قتيبة بن سعيد.

11 - مصر:

- أحمد بن صالح.

### الفرع الثالث: مكانته العلميّة.

اجتمعت عدّة عوامل مكّنت الإمام من منزلة علميّة رفيعة، نالها في زمان تكاثر فيه العلماء أجمالها في:

01 - التّهيو الفطري والملكة القويّة في الحفظ والفهم.

02 - الرّحلة المبكّرة التي أتاحت له علوّ الإسناد، وكان مطلباً عزيزاً في ذلك الزّمن.

03 - كثرة شيوخه وتنوّعهم.

04 - مؤلّفاته التي لاقت قبولا، وسارت بها الرّكبان.

05 - إتقانه لأكثر من علم وتبحّره فيه.

والنّصوص المنقولة إلينا عن معاصريه - خصوصا- وغيرهم من أئمة الشّان - عموما- شاهدة على هذا<sup>(1)</sup>.

وأبرز العلوم التي برع فيها علم الحديث رواية ودراية، وعلم الفقه - وإن كان داخلا في علم الحديث دراية- تجلّت في:

01- سماع الحديث وحفظه والتصنيف فيه:

- يحدّثنا الإمام عن نفسه فيقول: "كُتبت عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خمس مئة ألف"<sup>(2)</sup>. أي حديث، وهذا ليس بالعدد الهين.

<sup>(1)</sup> - ويكفي في ذلك أن الأمير الموقّق لما رأى البصرة قد خربت من عمّارها، طلب من الإمام أن يستقرّ بها حتى تكون وجهة يؤمّها طلبة العلم ورؤامه.

<sup>(2)</sup> - تاريخ بغداد: 57/9.

- وقال محمد بن مخلد<sup>(1)</sup> (ت331هـ): "كان أبو داود يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، ولمّا صنّف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ والتقدّم فيه"<sup>(2)</sup>.

## 02- نقد الحديث:

- كتاب السنن خير شاهد على خبرة الإمام في هذا الشأن من خلال تعليقه على كثير من الأحاديث وكلامه عليها تعليلاً وترجيحاً وتصحيحاً.

- قال محمد ابن منده<sup>(3)</sup> (ت395هـ): "الذين خرّجوا وميّزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم ثمّ أبو داود والنسائي"<sup>(4)</sup>. وهذا الحصر مفخرة للإمام أبي داود.

## 03- الكلام على الرواة:

- كلامه في الرواة مبثوث في ثنايا سننه صادر عن حذق ومعرفة وممارسة.

- سوالات تلميذه أبي عبيد الأجرّي شاهد ناطق على ما قيل.

## الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه.

بعد المنزلة العلميّة التي تبوّأها الإمام والأثر الظاهر في العلم، انحال عليه ثناء العلماء ولهجت به الألسنة عرفانا وتقديراً، وكان ذلك محلّ اتّفاق منهم -رحمهم الله- ويدلّ لذا قول أبي طاهر السلفي (ت576هـ): "وفضائل أبي داود كثيرة، ورتبته بين أهل الرّتب كبيرة، وما أوردته ههنا من فضله وقل كبير بعد كبير فقليل من كثير"<sup>(5)</sup>.

(1) - أبو عبد الله الدّوري (223هـ-331هـ)، كان أحد أهل الفهم موثقاً به في العلم، متّسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة. أخذ عن: يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، وأبي حذافة أحمد بن إسماعيل السّهمي. أخذ عنه: الدّارقطني، وابن شاهين. تاريخ بغداد: 4/499.

(2) - السّير: 13/212.

(3) - أبو عبد الله الأصبهاني (310هـ-395هـ)، الإمام الحافظ الجوال، محدّث الإسلام. أخذ عن: أحمد بن زياد الأعرابي، خيثمة الطّرابلسي، أخذ عنه: أبو الشّيخ، الحاكم ابن البيّع. من مؤلّفاته: التّوحيد، الإيمان، السّير: 17/32 وما بعدها.

(4) - شروط الأئمة، محمد ابن منده: 42.

(5) - مقدّمة معالم السنن: 4/337-338.

- والتصديّ لحصر كل ما قيل فيه من ثناء وسرده محض مزايده، إذ يكفي الإمام أنّه الإمام ولكن شذرات أذكرها مراعيًا تنوعها زمنيًا:
- قال علاّن بن عبد الصّمد<sup>(1)</sup> (ت289هـ): "كان أبو داود من فرسان هذا الشّأن"<sup>(2)</sup>.
  - قال أبو بكر الخلال<sup>(3)</sup> (ت311هـ): "أبو داود الإمام المقدّم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدّم"<sup>(4)</sup>.
  - قال أبو حاتم بن حبان (ت354هـ): "أبو داود أحد أئمة الدّنيا فقها وعلمًا وحفظًا ونسكا وورعًا واتقانًا، جمع وصنّف وذبّ عن السنن"<sup>(5)</sup>.
  - قال النووي (ت676هـ): "واتّفق العلماء على الثناء على أبي داود ووصفه بالحفظ التّام والعلم الوافر، والإتقان والورع والدّين والفهم الثّاقب في الحديث وفي غيره"<sup>(6)</sup>.
  - قال الذهبي (ت748هـ): "الإمام شيخ السنّة مقدّم الحقاظ"<sup>(7)</sup>.

(1) - أبو الحسن، روى عن أبي داود وأحمد وغيرهما، مات سنة تسع وثمانين ومئتين (289هـ)، قال الخطيب: "وكان كثير الحديث، قليل المروءة"، تاريخ بغداد: 479/13.

(2) - تاريخ مدينة دمشق: 198/22.

(3) - أحمد بن محمد بن هرون، أبو بكر الخلال الحنبلي، سمع الحسن بن عرفه، وسعد ابن نصر، وأبا بكر المروزي ومحمد بن عوف الحمصي ومن في طبقتهم وبعدهم.

روى عنه عبد العزيز بن جعفر صاحبه، والحسن بن يوسف الصيرفي، ومحمد ابن المظفر، مات في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (311هـ). بغية الطلب في تاريخ حلب: 344/1.

(4) - السّابق: 196/22.

(5) - الثّقات: 282/8.

(6) - الإيجاز في شرح سنن أبي داود: 95.

(7) - السّير: 203/13.

### الفرع الخامس: تلاميذه.

يمكن تقسيم تلاميذ الإمام باعتبار عدّة، والذي اختاره منها هو: اعتبار رواية السنن عنه.

01- من روى عنه السنن<sup>(1)</sup>:

1 - أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الأشناني، أبو الطيّب البغدادي.

ذكر روايته الخطيب<sup>(2)</sup>.

2 - أحمد بن علي بن الحسن أبو عمرو البصري.

ذكر روايته المزي<sup>(3)</sup>.

3 - أحمد بن محمد بن زياد بن درهم، أبو سعيد بن الأعرابي البصري.

ذكر روايته النووي<sup>(4)</sup>.

4 - إسحاق بن موسى بن سعيد، أبو عيسى الرّملي.

ذكر روايته الخطيب<sup>(5)</sup>.

5 - الحسين بن الحسن بن أحمد بن النّضر بن حكيم القاضي أبو العباس المـرزّوزي.

ذكر روايته الذهبي<sup>(6)</sup>.

6 - علي بن الحسن بن العبد، أبو الحسن الأنصاري المشهور بابن العبد.

نصّ على روايته الذهبي<sup>(7)</sup>.

(1) - سنن أبي داود ونسخها رواية اللؤلؤي ونسخها نموذجاً، عبد العاطي الشّرقاوي: 28/27. بتصرف. وستأتي ترجمتهم

في رواة السنن.

(2) تاريخ بغداد: 4 / 16.

(3) تهذيب الكمال: 11 / 360.

(4) - تهذيب الأسماء واللغات، يحيى النووي: 2 / 225.

(5) - تاريخ بغداد: 6 / 395.

(6) - تاريخ الإسلام، أحمد الذهبي: 8 / 115 - 7 / 660.

(7) - تذكرة الحفاظ، أحمد بن عثمان الذهبي: 2 / 591.

- 7 - قاسم بن نجبة.
- انفرد بذكره ابن الفرضي<sup>(1)</sup>.
- 8- محمد بن أحمد بن عمرو، أبو علي البصري اللؤلؤي.
- 9- محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسه، أبو بكر البصري التمار
- 10- محمد بن سعيد بن ماهان الآدمي، أبو سالم الجلودي.
- ذكره الخطيب<sup>(2)</sup>.
- 11- محمد بن عبد الملك بن يزيد، أبو أسامة الرواس.
- ذكره الذهبي<sup>(3)</sup>.
- 12- محمد بن مخلد بن حفص العطار.
- 13- محمد بن يحيى بن مرداس بن عبد الله بن دينار، أبو جعفر السلمي<sup>(4)</sup>.
- 14- وليد بن عمر بن بشير.
- انفرد بذكره ابن الفرضي<sup>(5)</sup>.
- 15- أبو العباس عبد المجيد المعتضد بالله الخليفة العباسي. سمع السنن من أبي داود فيما يغلب على الظن<sup>(6)</sup>.

(1)- تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي: 1/ 359.

(2)- تاريخ بغداد: 3/ 24.

(3)- تذكرة الحفاظ 2/ 591.

(4)- تاريخ بغداد: 4/ 675.

(5)- تاريخ علماء الأندلس: 2158.

(6)- بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم: 2/ 810.



02- من لم يرو عنه السنن:

- 1- محمّد بن عيسى بن سورة أبو عيسى السلمي الترمذي<sup>(1)</sup>.
- 2- حرب بن إسماعيل الكرماني<sup>(2)</sup>.
- 3- عبد الله بن محمّد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا<sup>(3)</sup>.
- 4- جعفر بن محمّد الفريابي القاضي<sup>(4)</sup>.
- 5- الحسين بن إدريس بن المبارك الهروي<sup>(5)</sup>.
- 6- أحمد بن شعيب النسائي<sup>(6)</sup>.
- 7- زكريّا بن يحيى الساجي<sup>(7)</sup>.
- 8- أحمد بن محمّد بن هارون البغدادي<sup>(8)</sup>.
- 9- عبد الله بن أبي داود السجستاني<sup>(9)</sup>.
- 10- أبو بكر أحمد بن سلمان<sup>(10)</sup>.

(1)- السّير: 13 / 270.

(2)- السّابق: 12 / 244.

(3)- السّابق: 14 / 309.

(4)- تاريخ بغداد: 7 / 199.

(5)- الجرح والتّعديل: 3 / 47.

(6)- السّير: 14 / 125.

(7)- الجرح والتّعديل: 3 / 47.

(8)- تاريخ بغداد: 5 / 112.

(9)- السّابق: 9 / 464.

(10)- السّير: 5 / 15.

## الفرع السادس: مؤلفاته.

تنوّعت مؤلّفات الإمام أبي داود - رحمه الله - حسب احتياج العصر الذي وُجد فيه - والذي غلب فيه علم الحديث - لذا نجد أغلبها متعلّقة بعلم الحديث، المجال الذي تخصص فيه الإمام وبرز؛ وسأتناول ذكر المخطوط والمفقود منها، ثمّ المطبوع.

### أ- المؤلفات المخطوطة والمفقودة:

- 01 - النَّاسخ والمنسوخ<sup>(1)</sup>.
- 02 - الرّدّ على أهل القدر<sup>(2)</sup>.
- 03 - كتاب البعث والتّشور<sup>(3)</sup>.
- 04 - المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد<sup>(4)</sup>.
- 05 - دلائل النّبوة<sup>(5)</sup>.
- 06 - التّفرد في السنن<sup>(6)</sup>.
- 07 - فضائل الأنصار<sup>(7)</sup>.
- 08 - مسند مالك<sup>(8)</sup>.
- 09 - الدّعاء<sup>(9)</sup>.
- 10 - ابتداء الوحي<sup>(10)</sup>.

(1) - هداية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي: 395/1.

(2) - تهذيب الكمال: 149/1 - 361/11، السّير: 206/13، التّهذيب: 84/2.

(3) - تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: 189/3.

(4) - تاريخ التّراث، فؤاد سرّكين: 238/1.

(5) - التّهذيب: 10/1، هدية العارفين: 395/1.

(6) - تهذيب الكمال: 150/1، التّهذيب: 10/1، هدية العارفين: 395/1.

(7) - تهذيب الكمال: 150/1، التّهذيب: 10/1.

(8) - السّابق: 150/1، السّابق: 10/1.

(9) - السّابق: 10/1.

(10) - السّابق: 10/1.

- 11 - أخبار الخوارج<sup>(1)</sup>.  
12- معرفة الأوقات<sup>(2)</sup>.  
13- أصحاب الشّعي<sup>(3)</sup>.  
ب- المؤلفات المطبوعة: ولم أقصد فيها إلى التّقصي والتّتبّع للطّبّعات، إنّما أذكر ما تيسّر.  
01- كتاب "السنن"<sup>(4)</sup>. تأتي طبعاته في حينها.  
02- رسالته إلى أهل مكّة في وصف سننه<sup>(5)</sup>: طبعت أكثر من مرّة:  
- بتحقيق محمّد زاهد الكوثري، طبعة الأنوار 1369.  
- بتحقيق محمّد لطفي الصّبّاغ، أصدرها المكتب الإسلامي، ط4، 1997/1417.  
- بتحقيق عبد الفتّاح أبي غدّة، طبعتها مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط2، 199/1417.  
- كما تناولتها بعض الدّراسات الأكاديميّة التي درست السنن.  
03- المراسيل:  
طبع بعناية:  
- علي الطّرابلسي عن دار التّقّدّم 1310، وصوّر عنها في مطبعة محمّد صبيح في مصر، وهي طبعة محذوفة الأسانيد، مختصرة، مليئة بالأخطاء.  
طبع مع السنن، دار البشائر الإسلاميّة، ط1، 2013.  
طبع مستقلاً بتحقيق:  
- عبد العزيز عز الدّين السيّروان: دار القلم، ط1، 1986/1406.

(1) - التّهذيب: 10/1.

(2) - تهذيب الكمال: 151/1.

(3) - سوّالات أبي عبيد: 320/1.

(4) - وسيأتي الكلام عليه عند التعريف بالكتاب.

(5) - وقفت على مقالة للباحث أشرف صلاح علي في مجلّة: دراسات العدد 554، 2011/1432 دعا فيها صاحبها إلى إعادة النّظر في نسبة هذه الرّسالة للإمام، والحقّ أنّ هذه القضية تحتاج إلى دراسة شاملة ومتأنّية لوجود ما يثير بعض التّحقّظات - فعلاً - حولها ولعلّ الله ييسر ذلك.

- شعيب الأرناؤوط: مؤسّسة الرسالة ناشرون، ط3، 2009/1430.
- عبد الله الزهراني: دار الصّميعي.
- 04- مسائل الإمام أحمد:  
طبع بتحقيق:
- محمّد بهجت البيطار وقدّم له: محمّد رضا، ط1، 1353.
- طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1999/1420.
- 05- سوّالات أبي داود للإمام أحمد في الرّجال:  
طبع بتحقيق:
- زياد محمّد منصور عن مكتبة العلوم والحكم 1994/1414.
- 06- الرّواة من الإخوة والأخوات:  
طبع بتحقيق:
- باسم الجوابرة 1988/1408.
- 07- سوّالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود في الجرح والتّعديل:  
طبع جزء منه بتحقيق:
- محمّد العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ط1، 1983/1403.  
طبع كاملاً بتحقيق:
- عبد العليم البستوي، دار الاستقامة، ط1، 1997/1418.
- 08- الرّهد:  
طبع بتحقيق:
- ضياء الحسن السلفي، الدار السّلفية 1413.
- ياسر محمّد وغنيم غنيم 1414.

## المبحث الرابع: التعريف بكتاب السنن.

### المطلب الأوّل: تسميته، وموضوعه، ووقت تأليفه.

#### الفرع الأوّل: تسميته.

وردت تسمية الكتاب من الإمام نفسه في رسالته لأهل مكّة، حيث قال: "عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها، فإنّكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصحّ ما عرفت في الباب؟"<sup>(1)</sup>.

وقد وجدت المغاربة يطلقون عليه اسم "المصنف"، كمال فعل القاضي في الغنية، وابن عطية في فهرسته، وكذا ابن خير في فهرسته<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: موضوعه.

لم يُغفل الإمام بيان موضوع كتابه، خاصّة مع ماورد إليه من سؤال أهل مكّة عن تعريفه عامّة بكتابه، فقد كتب لهم في بيان موضوع كتابه قائلاً:

- "وهو كتاب لا ترد عليكم سنّة عن النبي صلى الله عليه وسلّم، بإسناد صالح إلاّ وهي فيه"<sup>(3)</sup>.

- وقال أيضاً: "لم أصنّف في كتاب السنن إلاّ الأحكام، ولم أصنّف كتب الزّهد، وفضائل الأعمال، وغيرها"<sup>(4)</sup>.

- قال الخطّابي (ت388هـ): "جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمّهات السنن، وأحكام الفقه، مالا نعلم متقدّماً سبقه إليه"<sup>(5)</sup>.

والكتاب مبوّب على كتب الفقه.

(1) - رسالة أبي داود إلى أهل مكّة، أبو داود: 22.

(2) - الغنية 37، الفهرس: 69/80/113/116/122، الفهرست 90.

(3) - رسالة أبي داود إلى أهل مكّة: 34.

(4) - السابق: 34.

(5) - معالم السنن: 13/1.

### الفرع الثالث: وقت التأليف.

لم يُؤثر عن الإمام ولا عن السادة العلماء تنصيب يفيد تحديد الوقت الذي أُلّف فيه كتابه بدقة، إنّما هي عمليّة استنباطيّة تقرّبيّة، والمشهور أنّه بدأ تأليفه على حادثة سنّه، وعرضه على الإمام أحمد وقد نصّ عليه الخطيب (ت463هـ) بقوله: "يقال: إنّ صنّفه قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه"<sup>(1)</sup>.

وقد ناقش عبد الفتّاح أبو غدّة هذا الكلام في تقديمه لرسالة أبي داود، وتوصّل إلى استبعاد أن يكون قد عرض الكتاب جميعاً على أحمد بن حنبل، فسنّه إذ ذاك تسعة عشر سنة (19هـ) ويبعد أن يكون فرغ من كتابه في مثل هذا السن<sup>(2)</sup>، وهذا حقّ، فأبو داود في مثل ذلك الوقت لم يكن قضى نهمته من الرحلة بعد.

**المطلب الثاني: مكانة الكتاب، وموقف العلماء منه.**

### الفرع الأوّل: مكانة الكتاب.

نال كتاب السنن منزلة رفيعة، كيف لا وقد اشتمل على أحاديث الأحكام التي عليها مدار حاجة الفقهاء وعامة الناس، فكان غالب ما عليه العلماء ترتيب كتاب السنن بعد الصّحيحين:

- قال ابن منده (ت395هـ): "الذين خرّجوا وميّزوا الصّحيح الثّابت من المعلول، والخطأ من الصّواب: البخاري، ومسلم، ثمّ أبو داود"<sup>(3)</sup>.

(1) - تاريخ بغداد: 56/9.

(2) - مقدمة رسالة أبي داود، أبو غدّة: 13.

(3) - مقدمة معالم السنن: 12/1.

بل بالغ بعضهم فجعله في مصفّ صحيح البخاري، بل استملحه عليه،  
 - قال ابن خير الإشيلي (ت575هـ): "أخبرني أبو علي النّمري قال: سألت أبا القاسم خلف  
 بن القاسم الحافظ<sup>(1)</sup>... فقلت: فأيتهما أحبّ إليك: كتاب البخاري أو كتاب أبي داود؟ قال:  
 كتاب أبي داود أحسنها وأملحها. وقال أبو محمّد بن يربوع<sup>(2)</sup>: قوله: (أملحهما) لفظة قلقة  
 باردة، وقوله: (أحسنهما) يعني للمتفكّحين أصحاب المسائل الذين لا يراعون سقيما ولا  
 صحيحا، وإن لم يُرد هذا فكلامه هذيان، وهؤلاء القرطبيّون لم يدخل عندهم من أوّل ما دخل  
 إلّا كتاب أبي داود فالتّموا<sup>(3)</sup> به، وأمّا الكتب الصّحاح فلم تدخل عندهم إلّا بأخرة، وكانوا  
 بمعزل عن معرفة الصّحيح، لأنّه قد ضُرب بينهم وبين الصّناعة بأسداد فهم على بعد شديد من  
 السّداد"<sup>(4)</sup>.

وقول أبي محمّد هذا في نوع حمل على جملة علماء ذلك القطر، وكلامه غير مرضي ومنقوض  
 بعناية علمائهم بكتب السنّة عموما، وبعلم الحديث وإتقانهم للصّنع الحديثيّة.  
 والقول الأعدل في ترتيب كتب السنّة أن تُرتّب بحسب مقصد الطّالب، تبعا لتنوع مقاصد  
 مؤلفيها.

(1) - أبو القاسم، خلف بن القاسم بن سهل، الأندلسي ابن الدباغ. الإمام الحافظ المجود سمع: محمد بن معاوية ابن  
 الأحمر، وأبا محمد بن الورد، روى عنه: أبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر. توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين  
 وثلاث مئة (393هـ). سير أعلام النبلاء، الذهبي: 241/17.

(2) - ينظر السير 578/19، وصفه ابن باشكوال: بالحافظ. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة:  
 830/2

(3) - أي: أقبلوا عليه وعكفوا واقتصروا.

(4) - فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه، ابن خير الإشيلي: 90.

### الفرع الثاني: موقف العلماء منه.

أثنى العلماء -رحمهم الله- على كتاب السنن كثيرا منذ القديم، وما عُرف أنّ كتاب السنن مرّ بعالم فأغفل الثناء عليه، ولو تتبّع الطالب ما قيل فيه لتجمّع لديه جزء لطيف في ذلك؛ وهذا ذكر طرف منها:

- قال ابن الأعرابي (ت340هـ): "لو أنّ رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله، ثمّ هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتّة"<sup>(1)</sup>.  
وقال الخطّابي (ت388هـ): "اعلموا -رحمكم الله- أنّ كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنّف في علم الدّين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من النّاس كافّة، فصار حَكَمًا بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلّ فيه وِرد، ومنه شَرِب"<sup>(2)</sup>.  
وقال النّووي (ت676هـ): "ينبغي للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود"<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثالث: وصف الكتاب.

وصف الإمام كتابه بنفسه جوابا لسؤال أهل مكّة، فبيّن لهم منهجه في الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها، وشهرتها وترتيب كتابه؛ لكن بقيت إشكالات، الغموض فيها إمّا من الإمام نفسه، أو ممّا وقع من النّسخ لرسائله التي بعث بها إلى أهل مكّة، هذه الإشكالات أثارَت قرائح العلماء للبحث فيها قديما وحديثا<sup>(4)</sup>.

(1) - معالم السنن: 14/1.

(2) - السابق: 14/1.

(3) - الإيجاز في شرح سنن أبي داود: 56.

(4) - عني بجواسة هذه الإشكالات من المتقدّمين: ابن منده، والمقدسي، والحازمي، في كتبهم عن شروط الأئمة، وابن حجر في نكته على ابن الصلاح.

أمّا من المعاصرين:

- ما سكت عنه أبو داود في سننه -دراسة تطبيقية: ندى خليل.

- سكوت أبي داود على الحديث في سننه، مفهومه وآثاره: نهاد عبيد.



## مكوّنات الكتاب وتبويباته:

- لم يذكر له مقدّمة.
- قسّم كتابه إلى ستّ وثلاثين (36) كتاباً.
- كلّ كتاب قسّمه إلى أبواب، عدا ثلاثة كتب: كتاب اللّقطة، كتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي.
- لم يقسّم الأبواب على الكتب بالتساوي، بل مادّة الأحاديث هي التي كانت قاضية في ذلك.
- رغم اختياره الاقتصار على الحديث والحديثين في الباب - كما ذكر في رسالته- إلاّ أنّه تجاوز ذلك في بعض المواضع للحاجة<sup>(1)</sup>.
- لم يقتصر على عالي الأسانيد، بل ينزل في الطبقات أحياناً ملحظ قام في نفسه كما نصّ عليه في رسالته.
- انفرد عن باقي كتب السنّة بكتاب الحروف.
- كان يجمع في الشّبّه المنهجي بين الصّحّاحين مع ميله إلى البخاري أكثر.
- نصّ على أن عدد أحاديث الكتاب أربعة آلاف وثمان مئة (4800)<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثالث: روايات السنن.

### الفرع الأوّل: عددها.

مما تقرّر أنّ الإمام أبا داود قد جلس للتّحديث بكتابه أزيد من عشرين سنة (20)، وهذا يوجب توالي وتتابع الآخذين عنه، ولا يلزم منه اشتغالهم جميعاً بالعلم، لذا اشتهر من الرّواة عنه جمع فقط، وقد ذكرت جماعة منهم في تلاميذه<sup>(3)</sup>.

(1) - انظر مثلاً: باب: المواضع التي نهي عن البول فيها، مايقول الرجل في ركوعه وسجوده، الرّمّل، العقيقة، الإمام يأمر بالعفو في الدّم.....

(2) - المدخل إلى سنن أبي داود: 84-87 بتصرّف.

(3) - ص 20-21.

ومّا اشتهر منها واتّصلت الرواية ببعضها<sup>(1)</sup> خمس (05): رواية اللؤلؤي، ورواية ابن داسة، ورواية ابن الأعرابي، ورواية ابن العبد، ورواية الرّملي. ومن الروايات التي انقطعت أسانيدُها ولم تتّصل الرواية بها خمس (05) كذلك: رواية الأشناني، ورواية أبي عمر البصري، ورواية علي الأنصاري، ورواية أبي أسامة الرّوّاس، ورواية الجلودي<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: أماكن انتشارها.

شرّق كتاب السنن وغرب، وتداولته أيدي العلماء، وكتب الله لرواياته أن تنتشر، فاختصّ أهل المشرق منها برواية اللؤلؤي ولا يلزم منه عدم اعتنائهم برواية ابن داسة بل سندهم فيها معروف، كما اختصّ أهل المغرب برواية ابن داسة ولا يلزم كذلك منه عدم اعتنائهم برواية اللؤلؤي بل روايتهم لها معروفة<sup>(3)</sup>.

### المطلب الرابع: الخدمات حول الكتاب<sup>(4)</sup>.

#### الفرع الأوّل: الشروح.

- 1 - بذل المجهود في حلّ أبي داود: لأبي إبراهيم خليل أحمد السّهارنغوري.
- 2 - درجات مرقاة الصّعود إلى سنن أبي داود: لعلي بن سليمان البجمعوي الدّمني المغربي.
- 3 - عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيّب محمّد شمس الحقّ العظيم آبادي.
- 4 - عون الودود شرح أبي داود : لأبي الحسنات محمّد بن عبد الله بن نور الدّين الفنجانى.

(1) - وبعضها اتّصلت الرواية ببعض حروفه فقط، ولم تتّصل بجميعة كرواية ابن العبد مثلاً، ووقع اتّصال السنن برواية ابن الأعرابي في ثبت ابن بلبان الحنبلي ص: 30.

(2) - قلل أبو جعفر بن الزبير في برناجه: "روى هذا الكتاب عن أبي داود من اتّصلت أسانيدنا به أربعة رجال: أبو بكر محمّد بن بكر ابن عبد الزّزاق التّمّار البصري المعروف بابن داسة بفتح السين و تخفيفها... وأبو سعيد أحمد بن محمّد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي، وأبو علي محمّد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري، وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرّملي ورّاق أبي داود". نقلاً عن الحطّة في ذكر الصحاح الستة، صديق حسن: 388-389.

(3) - مقدمة محمّد عوامة للسنن 14-15.

(4) - دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة، محمد خير يوسف ومجموعة: 298/1-304، جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث، سهيل عبد الغفار: 23-25، أبو داود حياته وسننه: محمد الصباغ: 86 وما بعدها.

- 5 - المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: لمحمود خطّاب السبكي.
- 6 - فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود: لأمين محمود السبكي.
- 8 - غاية المقصود في شرح سنن أبي داود: لأبي الطيّب شمس الحقّ العظيم آبادي.
- 9 - مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: لمصطفى علي بن محمّد المصري الكتي.
- 10 - معالم السنن شرح سنن أبي داود: لأبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي.
- 11 - مرقاة الصّعود إلى سنن أبي داود: لجلال الدّين السيوطي.
- 12 - أنوار المحمود على سنن أبي داود: لمحمّد أنور شاه الكشميري.
- 13 - التّعليق المحمود على سنن أبي داود: لفخر الحسن الكنكوهي.
- 14 - التّعليق على سنن أبي داود: لمحمّد حياة السنيهلي.
- 15 - العدّ المولود في حواشي سنن أبي داود: لعبد العظيم المنذري.
- 16 - شرح العيني: لمحمود بن أحمد العيني.
- 17 - شرح ابن رسلان: لعمر بن رسلان البلقيني.
- 18 - شرح ابن رسلان: لأحمد بن حسين بن أرسلان الرّملي.
- 19 - فتح الودود على سنن أبي أبي داود: لأبي الحسن محمّد بن عبد الهادي السندي.
- 20 - عون المعبود: لمحمّد أشرف أمير عظيم آبادي.
- 21 - حاشية باللغة الهندوستانية.
- 22 - تعليق على عون المعبود شرح سنن أبي داود: لعبد التّواب الملتاني.
- 23 - تعليق على السنن: لعبد الجليل السّامرودي.
- 24 - فيض الودود تعليقات علي سنن أبي داود: لعطاء الله حنيف.
- 25 - تعليقات على سنن أبي داود: لحسين بن محسن الأنصاري اليميني.
- 26 - تعليقات على مواضع من السنن: لمحمّد بن برك الله اللّكوهي.
- 27 - تعليقات على سنن أبي داود: لعبد الحي الحسني بن السيّد فخر الدّين الحسني البريلوي.

- 28 - شرح ولي الدين العراقي.
- 29 - شرح علاء الدين مغلطاي.
- 30 - شرح زوائد السنن على الصحيحين: لسراج الدين بن الملّئن.
- 31 - الدر المنضود: لمحمد ياسين الفاداني.
- 32 - شرح قطب الدين أبو بكر بن أحمد اليمني الشافعي.
- 33 - نفع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن: لابن القطن الفاسي.
- 34 - هوامش على سنن أبي داود: لمحمد بن محمد بن ناصر الدرعي.
- 35 - زبدة المقصود فيما قال أبو داود: لمحمد طاهر الرحيمي.
- 36 - انتحاء السنن واقتفاء السنن: لأبي محمود أحمد بن محمد بن هلال المقدسي.
- 37 - حاشية على سنن أبي داود: لإشفاق الرحمن الكاندهلوي.

### الفرع الثاني: المختصرات والزوائد.

- 1 - مختصر سنن أبي داود : لزكي الدين المنذري.
- 2 - مختصر: لمحمد بن الحسن البلخي.
- 3 - تهذيب السنن: لابن قيم الجوزية.
- 4 - عجالة العالم من كتاب المعالم: لشهاب الدين المقدسي.
- 5 - إنجاز الوعود بزوائد سنن أبي داود: لسيد كوري.
- 6 - زوائد سنن أبي داود على الصحيحين: لعبد العزيز الطريفي.
- 7 - إفادة المقصود باختصار وشرح سنن أبي داود: لمصطفى البغا.

### الفرع الثالث: المستخرجات.

المستخرجات على السنن لم يصلنا منها شيء، وقد ذكروا له ثلاث مستخرجات:

- 1 - السنن المستخرج على السنن: محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي<sup>(1)</sup>.
- 2 - المستخرج على السنن: القاسم بن أصبغ القرطبي<sup>(2)</sup>.
- 3 - مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجويه<sup>(3)</sup>.

### الفرع الرابع: الطبّعات.

أذكر ما تيسر لي الوقوف عليه من طبّعات، مرتبة ترتيباً أبجدياً، طبعة:

- 1 - أولاد الشيخ للتراث، تحقيق: رضوان جامع رضوان.
- 2 - بيت الأفكار الدوليّة، تحقيق: فريق الدار.
- 3 - جمعيّة المكنز الإسلامي .
- 4 - دار التّأصيل، تحقيق: أبو تراب عادل بن محمد، أبو عمر عماد.
- 5 - دار ابن حزم، تحقيق: عبيد الدّعّاس، عادل السيّد.
- 6 - دار الأرقم، تحقيق: هيثم بن نزار تميم.
- 7 - دار الأعلام، تحقيق: عادل مرشد.
- 8 - دار الجنان، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- 9 - دار الحديث، تحقيق: عبد القادر عبد الحميد، السيّد إبراهيم، السيّد محمد سيّد.
- 10 - دار السلام للنشر و التوزيع، تحقيق: صالح آل الشيخ.
- 11 - دار السلام، تحقيق: أبو طاهر زبير علي زئي.

(1) - أبو عبد الله (252هـ-330هـ) الإمام الحافظ العلامة، شيخ الأندلس، ومسندها في زمانه، أخذ عن: محمد بن وضّاح، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، أخذ عنه: عباس بن أصبغ الحجاري، وولده أحمد بن محمد. السّير: 470/11.

(2) - أبو محمد القرطبي (244هـ-340هـ) الحافظ العلامة محدّث الأندلس، أخذ عن: بقي بن مخلد، ومحمد بن وضّاح، أخذ عنه: حفيده قاسم بن محمد، وعبد الله بن محمد الباجي. السّير: 66/12.

(3) - أبو بكر الأصبهاني (347هـ-428هـ) الحافظ الإمام المجود من الحفاظ الأثبات المصنّفين حدث عن الإمام أبي بكر الإسماعيلي، وإبراهيم بن عبد الله النيسابوري، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، وعبد الرحمن بن مندة. السّير: 174/13.

- 12 - دار الصّدق، تحقيق: عصام موسى الهادي.
- 13 - دار الغد الجديد، تحقيق: الألباني.
- 14 - دار الفكر، تحقيق: صدقي جميل العطار.
- 15 - دار الكتاب العربي، تحقيق: الحاج حسن إيران.
- 16 - دار الكتب العلميّة، تحقيق: محمّد بن عبد العزيز الخالدي.
- 17 - دار الكلمة للنشر و التّوزيع، تحقيق: أبو عبد الرّحمن زين العابدين.
- 18 - الدّار المصريّة اللّبنانيّة، تحقيق: دار نوبليس للتّشّرع.
- 19 - دار المعرفة، تحقيق: خليل شيحا.
- 20 - دار طويق، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة.
- 21 - الرّسالة العالميّة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمّد كامل.
- 22 - الرّسالة، تحقيق: ياسر حسن، عماد الطّيّار.
- 23 - الرّيّان، دار القبلة المكيّة، تحقيق: محمّد عوامة.
- 24 - الحجريّة.
- 25 - الكستيلىّة، تحقيق: نصر الوفاي الهوريني.
- 26 - لمنشي نواكشور.
- 27 - المطبع الأنصاري، دهلي.
- 28 - المكتبة العصريّة، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد.

# الفصل الأول

عبد القادر الأحمدي  
موضوع العلوم الإسلامية

جامعة العلوم الإسلامية  
الفصل الأول: اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وأثره  
النقدي الفقهي.

وفيه ثلاثة مباحث:

❖ المبحث الأول: اختلاف نسخ الكتاب

الحديثي وما يتعلّق بها.

❖ المبحث الثاني: أثر الاختلاف النقدي.

❖ المبحث الثالث: أثر الاختلاف الفقهي.



## المبحث الأول: اختلاف النسخ وما يتعلق بها.

أتناول في هذا المبحث مسألة اختلاف النسخ المتعلقة بالكتاب عموماً، وبالكتاب الحديثي خصوصاً وفق ترتيب تسلسلي - حسب ما ظهر لي -:

- بدءاً بالاحتياجات اللازم مراعاتها ابتداءً، تفادياً لما يترتب على إهمالها من آثار (الاختلافات وتبعاتها)، وهي المراحل التي تلي هذه المرحلة (ولنصطلح عليها بمرحلة التوقع).
- المرحلة الثانية: في حال وقوع أثر من آثار إهمال احتياطات المرحلة السابقة بحثاً عن آلية كشف الاختلافات واستخراجها (ولنصطلح عليها مرحلة الوقوع).
- ثم تليها مرحلة دراسة الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلافات وورودها، وتحديد مصدرها، ومحاولة حصر أجناسها وصورها ( ولنصطلح عليها مرحلة المعالجة).
- لتأتي بعد هذا كله مرحلة تجلية دور العلماء في التفاعل مع الاختلافات.

## المطلب الأول: التدابير الوقائية.

والمقصود بها: الشروط المحددة والمقيّدة لمباشرة عملية النسخ، والمعايير المعتمدة لممارسة صناعة الوراقّة، وضوابط النسخ المعتدّ بها (شروط النّاسخ والمنسوخ).

## الفرع الأول: شروط النّاسخ.

من مقتضيات احترام كلّ صناعة والمحافظة عليها أن يُنفى الغرباء عنها، وأن يُزاد عنها كل دخیل ويُحْمى جنباً حتى يبقى لها مقامها وتُصان منزلتها، ولما كان النّسخ والاستنساخ<sup>(1)</sup> صناعة محفوفة بعظم الأمانة والمسؤولية معاً، - إذ النّساخ هم الواسطة في نقل تراث الأُمَّة والأمم جميعاً - ، كان لابد من قيود وثيقة محكمة، ومحتزات دقيقة في اختيار وقبول من يصلح لها تأهلاً وكفاءة، ثم تأهيلاً.

ولعظم هذه المسؤولية كان من العلماء من يحنط لها ويتحفظ تحفظاً مهيّباً، حتى إنه لا يرضى بنسخ غيره له بل يتولى ذلك بنفسه، كما كان من شأن عطاء بن أبي رباح<sup>(2)</sup> (ت114هـ).

<sup>(1)</sup> - وهي من الصناعات التي حض المحدثون طلاب الحديث على مزاولتها عند الاقتضاء كما في الجامع للخطيب

.105/1

<sup>(2)</sup> - السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب: 327/1.

ومنهم من اتخذ وراقا لنفسه، وهؤلاء أحد اثنين: إما أن يكون وراقه سببا لوثاقته، أو يكون سببا لضعفه، إذ التهاون في اختيار الوراق سبيل مباشرة لتضعيف صاحبه إذا ركن إلى ما يكتب ولم يراجع.

وكم من بلايا حفظتها لنا الكتب كان سببها المباشر النساخ، بل كان لهم في الحديث - خصوصا لتعلقه بمقام التعبد - أثر واضح إيجابا وسلبا<sup>(1)</sup>.

وقد اعتنى العلماء ببيان ما سبق منذ القديم، فأفردوا التأليف في أخبار المصحفين وما يقع من النساخ في كتابة الحديث وعلومه خصوصا، وفرّغوا في ذا كتبنا خاصة بالمتون وأخرى بالرجال وأخرى جامعة بين النوعين، وذكر قائمة بأسماء هذه الكتب يطول. وأكبر من هذا ما كان صنيع العلماء في رد بعضهم على أوهام بعض مما كان من هذا القبيل، فهو أكبر من أن يحصر<sup>(2)</sup>.

كما لم يهمل المعاصرون ذلك، فقد كتب الباحث: جمال أسطيري أطروحته: "التصحيف وأثره في الحديث والفقهاء وجهود المحدثين في مكافحته"، وجهده فيها جيّد. وقبل ذكر الشروط والضوابط اللازمة للناسخ، يحسن التوقيف على دلالة المفردة، واستعمالها عند العلماء:

**الناسخ:** "هذه اللفظة لمن ينسخ الكتب بالأجرة، ويقال له: الوراق بسائر البلاد، وبيغداد يقال له: الناسخ"<sup>(3)</sup>.

وقد مرّت الوراقة بثلاث مراحل تطوّرت هذه الشروط وفقا لها:

1- مرحلة الإملاء والاستملاء: وذلك قبل رواج الصنعة، وتسارع الدخلاء عليها، فقد كانت محصورة عند العلماء وطلبة العلم.

(1) - نوقشت رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، كلية أصول الدين، قسم الحديث الشريف وعلومه، تحمل عنوان: "الوراقون وأثرهم في الحديث" للباحث عبد الله مقاط سنة 2015 وغالب مباحثها نقل من كتاب موسوعة الوراقة والوراقين لخير الله سعيد، وهي رسالة لا بأس بها في بابها.

(2) - هناك كلام نفيس في ذات السياق لمحمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السّلامي في مقدمة كتابه: "التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدّب الهروي".

(3) - الأنساب: 8/13.

2- مرحلة التّكسب والاستزاق: في هذه المرحلة انمالت طوائف من الناس على هذه الصّنعَة بعد خروجها من دائرة العلماء وطلبة العلم، ومن المساجد وحلق العلم كذلك، وغشاها الفساد والاضطراب وعدم التّظيم، واستيلاء الغشّاشين، فصارت موردا للبطالين وملاذا للحاملين، وهي مرحلة انتكاسة للصّنعَة.

3- مرحلة صناعة الكتاب: بعد التّشويش الذي حصل في المرحلة السّابقة، كان من الضّروري ضبط هذه الصّنعَة وتقنينها، والارتقاء بها، وكان نتيجة هذا التّفكير الرّشيد ظهور محالّ خاصّة بالورّاقين، وبدأت تظهر صناعة الكتب والتّفنن فيها وتجويدها. فكانت الشّروط والضّوابط تزيد وتنقص حسب متطلّبات كل مرحلة. وجملة هذه الشّروط:

✓ التّرخيص في النّسخ والإذن فيه والاعتماد:

وهذه العملية هي ما اصطلح عليه في زماننا بـ: حقوق المؤلّف وحفظ حقوق النّشر. وهو أن يطلب الورّاق من صاحب المخطوط أن يأذن له في نسخ المخطوط وهو بعد في طور المسوّدة، وإذا تمت الموافقة من قبل المؤلّف يبدأ الورّاق عمله<sup>(1)</sup>. فالورّاق الأمين أو النّاسخ المسؤول، لا يتهمّ على عمل ليس له فينسخ منه متاجرة بجهود الآخرين، بل كانت هذه خصلة مذمومة ومذمّة على صاحبها، وعيب على جماعة من الورّاقين قصدهم لكتب رائجة لنسخها والتّنافس في بيعها بأعلى الأثمان. وبين يدي طلبه للإذن لا بد أن يكون معتبرا في ذلك الشّروط العلمية والأدبية للنّاسخ.

✓ التّخصّص العلمي في المجال الذي ينسخ فيه:

النّاسخ سيمرّ قطعاً أثناء نسخه للكتاب بمصطلحات وعبارات ورموز، إذا لم يكن من أهل التّخصّص فلن يتهياً له قراءتها أو فهمها، مما يدفعه للاجتهاد فيها فيوقعه ذلك في التّحريف والتّبديل، وهذا من عظيم البليّة على الكتب.

قال النّويري(ت733هـ): "وأما من ينسخ العلوم، كالفقه واللّغة العربيّة والأصول وغير ذلك، فالأولى له والأشبه به ألا يتقدم إلى كتابة شيء منها إلا بعد اطلاعه على ذلك الفن وقراءته

(1) - موسوعة الوزّاقّة والورّاقين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، خير الله سعيد: ج2/274.

وتكراره، ليسلم من الغلط والتّحريف، والتّبديل والتّصحيف؛ ويعلم مكان الانتقال من باب إلى باب، ومن سؤال إلى جواب؛ ومن فصل إلى فصل، وأصل إلى فرع أو فرع إلى أصل؛ ومن تنبيه إلى فائده، واستطراد لم يجر الأمر فيه على قاعدة؛ ومن قول قائل، وسؤال سائل؛ ومعارضة معارض، ومناقضة مناقض؛ فيعلم آخر كلامه، ومنتهى مرامه؛ فيفصل بين كل كلام وكلام بفاصلة تدل على إنجاز، ويبرز قول الآخر بإشارة يستدل بها على إبرازه؛ وإلا فهو حاطب ليل لا يدري أين يفجؤه الصّباح، وراكب سيل لا يعرف الغدو من الرواح"<sup>(1)</sup>.

✓ الأمانة العلميّة:

وتلزم النّاسخ في ثلاث مراحل:

الأولى: قبل عملية النّسخ والمقصود بها عدم التّصرف في الكتاب أثناء النّقل منه، ولا في النّسخة المنقول إليها.

الثانية: أثناء عملية النّسخ من خلال التّنبية على الأخطاء والزّوائد والنّقص والسّقط وفق الطّريقة المنصوص عليها عند أهل الفن.

ومن خلال نقل السّماعات كما هي دون التّصرف فيها، وبيان اختلاف تاريخ السّماعات وتاريخ النّسخ دفعا لأي توهم.

قال ابن الصّلاح (ت643هـ): "إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع، كيلا يغتر أحد بتلك النّسخة غير المقابلة، إلا أن يبيّن مع النّقل كون النّسخة غير مقابلة"<sup>(2)</sup>.

(1) - نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري: 214/9. أبو العباس أحمد بن عبد

الوهاب أديب بارع، ممن عني بالحديث، كتب الصحيح ثمان مرات. الدرر الكامنة: 1/197.

(2) - مقدّمة ابن الصّلاح: 185. وقد نبّه الدّكتور أحمد سيف إلى خلل ربما يقع فيه كثير من المحقّقين اغترارا بعمل بعض النّسّاخ فقال: "عند نقل الأصول المسموع عليها تنقل سماعاتها عليها أحيانا، ولذا فينبغي الحذر عند إرادة تحديد النّاسخ أو تاريخ النّسخ ألا يؤخذ ذلك من السّماعات القديمة المنقولة مع الأصل": 25. وقال: "وهذا التّمييز مهم لمعرفة ناسخ هذه النّسخة وعدم الخلط بينه وبين ناسخ أصلها، فقد يتسرّع ناظر فيعدّ هذه النّسخة هي الأصل فيخطئ في ناسخها وتاريخ نسخها فلا تتحقّق المقارنة الدّقيقة بين النّسخ وأيّها أقدم". عناية المحدّثين بتوثيق السّنّة النبوية وأثره في تحقيق المخطوطات:

الثالثة: بعد الانتهاء من عملية النسخ وذلك من خلال القيام بعملية "المقابلة" المعروفة عند أهل العلم.

✓ المعرفة بلسان العرب وعلوم العربية:

وفائدتها حتى يتجنب اللحن في الكتابة.

ويتجنب كذلك التصرف في تصحيح بعض الكلمات ظناً منه ألا وجه لها في لغة العرب.

✓ حسن اختيار الورق والحبر:

إن اختيار جيد الورق والحبر مما يسهل عمل الناسخ ويضمن له الديمومة والاستمرار، فكلما كان الورق أمرن في الكتابة والحبر أسلس، كان الجهد أقل والجودة أرفع.

وينبغي للورق هاهنا ألا يغترّ برخص سعر بعض أنواع الورق على حساب جيده، إنما يراعي في ذلك الأبقى والأدوم<sup>(1)</sup>.

قال الخطيب (ت463هـ): "ينبغي أن يكتب الحديث بالسواد ثم بالحبر خاصّة دون المداد؛ لأن السواد أصبغ الألوان، والحبر أبقاها على مرّ الدهور والأزمان، وهو آلة ذوي العلم، وعُدّة أهل المعرفة والفهم"<sup>(2)</sup>.

✓ جودة الخط والمعرفة بقواعد الكتابة والإملاء<sup>(3)</sup>:

من ثمرات الخط الحسن:

- أنه يعمر في الكتب لأن الحبر قد استمسك بالورق بسبب الرّوية في الكتابة.

- سهولة القراءة وسلاستها.

- المحافظة على الشكل العام للكتاب من حيث سلامة المنظر.

"وقد سئل بعض الكتاب عن الخط متى يستحق أن يوصف بالجودة؟، فقال: إذا اعتدلت

أقسامه، وطالت ألفه ولامه، واستقامت سطوره، وضاهى صعوده وحدوره، وتفتحت عيونته ولم

(1) - المخطوطات الدمشقية دراسة ومعجم، إباد الطباع: 105-109، وراقوا بغداد في العصر العباسي، خير الله سعيد:

103 وما بعدها، و151 وما بعدها ففيهما مباحث لطيفة عن الورق والحبر والمداد وأنواعها وما يتعلّق بها.

(2) - الجامع لأخلاق الراوي: 249/1.

(3) - سبق الإشارة إليه في الفصل التمهيدي ص 6.

تشبه راؤه نونه، وأشرق قرطاسه وأظلمت أنقاسه<sup>(1)</sup>، ولم تختلف أجناسه وأسرع إلى العيون تصوره، وإلى العقول ثمره<sup>(2)</sup>.

وقديما قالوا: "الخط سمط الحكمة به تُفصل شذورها وينتظم منشورها"<sup>(3)</sup>.

ومع هذه الفوائد فجودة الخط معتمد الوراق، بل هو المروج المهم له، فهو إما رفعة للوراق أو ضعة منه.

✓ خفة اليد وسرعة الكتابة:

والمقصود هنا السرعة المعتدلة التي تُحترم معها قواعد الكتابة، والتي تمكن الوراق من نسخ أكبر عدد ممكن في أقل وقت متيسر، لا التي تفضي إلى فساد الخط والانحراف به، فهذه قد سبق ذكر ذمها.

فمن المطلوب أن يكون للوراق هذه الملكة، وأن يعمل على صقلها وتنميتها، ففائدتها واضحة إن من جهة خدمته لغيره، فهو يسهل على المستنسخ مطلبه ويختصر له وقته، أو من جهة تكسبه لنفسه استقلالاً، إذ كلما كان أسرع كتابة كان أوفر إنتاجاً وظهرت عوائد ذلك عليه. ومما قيل في هذا: "يده ضرة البرق، وقلمه فلكي الجري"<sup>(4)</sup>.

- "ونحوه من رأى البدر البشتكي<sup>(5)</sup> عند بعض الكتاب، ورأى قوة عصبه وسرعة كتابته فسأله: كم تكتب من هذا كل يوم؟ فذكر له عدّة كراريس، فقال له: الزم هذا، واترك عنك الاشتغال بقانون الكتاب، فإنك ولو ارتقيت لا تنهض في الكتابة كل يوم بما تحصله من كتابتك الآن. فأعرض عن التعلّم ففاق في سرعة الكتابة"<sup>(6)</sup>.

(1) - النّقس المداد.

(2) - أدب الكتاب، محمد الصولي أبو بكر: 50، ديوان المعاني، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري: 76/2.

(3) - البصائر والدخائر، علي بن محمد أبو حيان التّوحّيدي: 57/2.

(4) - سحر البلاغة وسرّ البراعة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي: 46.

(5) - قال الحافظ: أبو الفضل الملقب شهاب الدين الشيخ الإمام العلامة المحدث الحافظ، ذو التّصانيف المفيدة، والفضائل العديدة. الذي ابتسمت تصانيفه عن شنب الإجابة، وقضت له صفاته الحسنى بالزيادة، الفقيه المحدث، الشاعر النّاطم حدّث وروى كثيراً عن كثير، وأجاز له خلق، ثم ذكر نبذة من أسماء شيوخه وأخذ عنه جماعة، وأخذت أنا عنه.

الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، عبد الرحمن السخاوي: 288/1.

(6) - فتح المغيث: 53/3.

✓ التثبت والاحتياط:

إن التثبت والاحتياط في النسخ يتعلّق بالجانب المعرفي الثقافي في منهج الورّاق فلا بد للورّاق أن يتثبت قبل النسخ، وأن يحتاط في أمر كل نسخة حتى لا يقع في أخطاء بقصد أو من دون قصد.

والتثبت والاحتياط من الأهمية بمكان فهو عملية ملازمة للورّاق، حيث يحافظ على بنية الكتاب وهيبته<sup>(1)</sup>.

✓ مع حسن النية<sup>(2)</sup>، ورعي الآداب العامة المتعلقة بالكتب من:

- الوضوء قبل بدء عملية النسخ خصوصا عند نسخ القرآن أو الحديث أو العلوم الشرعية.

- كتابة البسملة في بداية كل مخطوط.

- الثناء على الله عزّ وجل بما هو أهل له .

- الدّعاء لصاحب الكتاب ولنفسه ولجماعة المسلمين.

- التّقييد على الطّبر بما يلزم من: اسم المؤلف، والتّاسخ، وزمن الشروع في التّسخ

ومكانه، والطّباق إذا كان في مجلس السّماع، ويكتب في آخر النّسخة تاريخ الفراغ

منها، وهل هي إملاء أو استنساخ، ومتى كان الفراغ منها، وعلى أي أصل قوبلت،

ومن قابل... .

وغير هذا من الآداب المرعية.

(1) - الورّاقون وأثرهم في الحديث، عبد الله مقّاط: 80.

(2) - مدخل الشّرع الشّريف على المذهب، أبو عبد الله محمد بن الحاج المالكي: 83/4-87. فن المخطوطات العربية



## الفرع الثاني: ضوابط النسخ المعتبر بها.

المخطوطات ليست على شاكلة ورتبة واحدة، فبينها تفرق في المقامات، وبالنظر إلى تباعد زمانها واختلاف مكان نسخها، وتفاوت نساخها خبرة ودربة يقع فيما بينها فروق ومغايرات، وما أحسن قول أبي بكر الخوارزمي<sup>(1)</sup> (ت383هـ): "وكانت تقع بيدي النسخة الأولى التي هي مائدة منقوشة ليس عليها دسم وكيس مصرّر ليس فيه درهم، وتقع الثانية خلفها كالعجوز المنتقبة وكالقفل على الخربة، فإنما هي كسوة على عامي غبي أم مقبرة يهودي غني، وتقع في يدي الثالثة وهي اسم ولا جسم، ودعوى ولا علم، وقد قرئت على معلم غير عالم، لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فراؤها زاي وميمها حاء وطاؤها ظاء، والنظر فيها يعمى والاستدلال بها يُعمي، ومن آفة العلم خيانة الوراقين"<sup>(2)</sup>.

والمخطوطة من حيث هي، لا تعدّ ذات قيمة إذا كانت خلوا من معايير محدّدة رسمها أهل العلم، من خلال هذه المعايير تُقيّم المخطوطات، وتتوّع هذه المعايير بين اعتبار قدم المخطوطة أو حدائتها، وبين كونها مقابلة مثبتة السّماعات من عدمها، وبين كونها أُجيزت من عدمها، وبين تمامها من عدمه، وبين اعتبار المعايير المادية التحليلية لِمَيَز الصّحيحة من الرّائفة، وبين اعتبار كون النسخة واحدة أو ملقّقة؛ وهذا عرض للمعايير المعتمدة عند جماعة من العلماء، كل حسب ما يراه، ثم بيان المختار منها:

● اعتبار الزّمن، والمعارضة والسّماعات، والإجازات، والنّاسخ.

- 1 - النسخة الأم: كتبها المؤلّف بخطه ويشترط أن تكون مُبيّضة له.
- 2 - مسوّد المؤلّف: وقد ضاعت مُبيّضتها.
- 3 - نسخة نُقلت عن نسخة المؤلّف بعد أن قرئت عليه وعليها الإجازة.

(1) - محمد بن موسى بن محمد أبو بكر الخوارزمي شيخ أهل الرأي وفقههم، سكن بغداد، وسمع الحديث بها من أبي بكر الشافعي وغيره، ودرس الفقه على أبي بكر أحمد بن علي الرازي، وانتهت إليه الرياسة في مذهب أبي حنيفة. ووصف لنا البرقاني حسن اعتقاده وجميل طريقتة. توفي في ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربع مائة ودفن في منزله بدرج عبدة(403هـ). تاريخ بغداد:4/405.

(2) - الرّسائل، محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي: 150.



- 4 - نسخة نُقلت عن نسخة المؤلف وقوبلت عليها من غير إجازة، وتكون من كتابة تلميذه.
- 5 - نسخة كُتبت في عصر المؤلف وعليها سماعات العلماء.
- 6 - نسخة كُتبت عن نسخة المؤلف وعليها الروايات المسندة.
- 7 - نسخة كُتبت في عصر المؤلف ليس عليها سماعات.
- 8 - نسخة متأخرة عن عصر المؤلف ولكنها نُقلت عن الأصل مباشرة.
- 9 - نسخة متأخرة لكن ناسخها من العلماء المشهورين بالدقة وهي لا تقل عن النسخ المهمة عدا نسخة الأم<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ على هذا المعيار إهماله لاعتبار المعايير المادية التحليلية، رغم كبير أهميتها.

● اعتبار الزمن، والمقابلة والسماعات، والتاسخ.

- 1 - نسخة المؤلف "الأم" ويعتمد آخر نسخة.
- 2 - نسخة قرأها المؤلف أو قرئت عليه وأثبت بخطه أنه قرأها أو قرئت عليه.
- 3 - النسخة التي نُقلت عن نسخة المصنّف أو عورضت بها أو قوبلت عليها.
- 4 - نسخة كتبت في عصر المصنّف عليها سماعات على عالم متقن ضابط أو علماء.
- 5 - نسخة كتبت في عصر المصنّف ليس عليها سماعات<sup>(2)</sup>.

يلاحظ عليه إهماله لاعتبار المعايير المادية التحليلية.

● اعتبار الزمن، والمقابلة، وتمام النسخة.

- 1 - قدم النسخة المخطوطة.
- 2 - النسخة التامة قد تكون أفضل من الأصل.
- 3 - نسخة آخر عرضة على المصنّف عند تعدد النسخ المنسوبة إليه.
- 4 - النسخة المعارضة والمصححة والتي قرأها أو قرئت على عدد من العلماء<sup>(3)</sup>.

وهناك من فرق بين معايير اعتبار النسخ وبين درجاتها ومراتبها، ولعله من أحسنها.

(1) - المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، محمد التونجي: 163 بتصرف.

(2) - منهج تحقيق المخطوطات، إباد الطباع: 26-27 بتصرف.

(3) - توثيق التصوص وضبطها عند المحدثين، أحمد سيف: 82-84 بتصرف.

### مقاييس اعتبار النسخ.

- وصف السابقين لها، وتمييزهم للأصول والفروع.
- قدم النسخة ويعرف من: - التاريخ المدون على آخرها.
  - شكل الورق.
  - خصائص الخط.
- علم النسخ.
- كمال النسخة.

### ترتيب النسخ المخطوطة من حيث علو الدرجة.

- 1 - التي بخط المؤلف مع اعتبار المبيضة والمسودة منها والتميز بينها.
  - 2 - المقروءة على المؤلف.
  - 3 - المنقولة عن نسخة المؤلف أو المقابلة بنسخته.
  - 4 - التي كتبت في حياة المؤلف، وتعرف ب:
    - تاريخ النسخ.
    - عبارة النسخ عن مؤلفها ك: "أطال الله عمره"، "أدام الله توفيقه"<sup>(1)</sup>.
- بعد هذا العرض يظهر التركيز على الجانب الزمني للنسخ، وهو أمر مهم بلا شك لكن لا يقوى أن يكون وحده مبرراً كافياً لاعتماد النسخ، وهذا ما يؤكده عبد السلام هارون (ت1408هـ) إذ يقول: "قدم النسخة لا يشكّل بالضرورة مبرراً لاتخاذها أمّا ما لم يكن هناك من الدواعي ما يجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأم، فقد تكون نسخة حديثة ودقيقة وأنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء مملوءة بالتصحيف والتحرّيف، ومن الجائز أن تكون النسخة الحديثة منقولة عن أصل قديم ضُبطت روايته وصُحّحت قراءته بطريق السماع، أو الرواية وفي هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة أصلاً وتُعتمد الأخرى أو الأخرى للمقابلة والتصويب والتّصحيح"<sup>(2)</sup>.

(1) - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب: 65-74 بتصرف.

(2) - تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: 11.

ويقول كذلك جوتلهف برجستراسر(ت1352هـ): "فتبين مما تقدّم أن: قدم التاريخ ليس وحده مبرراً لتفضيلها، ولهذا نحتاج إلى حُجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة، منها: من هو كاتبها؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده، وفي هذه الحالة أيضا نلاحظ فرقا بين مسوّد المؤلف ومُبيّضته، فالمسوّد قريبة إلى الأصل إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مُبيّضته"<sup>(1)</sup>.

كما إنّه من الضروري التّركيز على معيار السّماع "وكلما كثرت هذه السّماعات والقراءات كان ذلك أدعى للوثوق بتلك النسخة، وبخاصّة إذا شارك في تلك السّماعات حُفّاظ وأئمّة مبرّزون فإن ذلك يعطي المخطوط أهمية، فيقدّم على غيره من النسخ الأخرى التي لم تحظ بهذا الاهتمام"<sup>(2)</sup>.

و في حال تعدّد النسخ للكتاب الواحد يقارن بين أسانيد النسخ المختلفة والسّماعات التي عليها لاستخلاص مايلي:

- أماكن التّقاء وافتراق رجال أسانيدها وسماعاتها .

- معرفة أقربها إلى المصنّف، لإمكان اختيار ما يُجعل منها أصلا في التّحقيق مع

المرجّحات الأخرى التي تراعى في ذلك"<sup>(3)</sup>.

وأما عن أنواع النسخ فهي لا تخرج عن أحد قسمين إمّا أن تكون:

- نسخة راو واحد.

- نسخة عدّة رواة"<sup>(4)</sup>.

وبعد عرض التّرتيبات المقترحة يمكن ترتيب معايير اعتبار النسخ في مجموعتين كبيرتين، وضّم

بعض الفروع إلى بعض، وردّ التشقيقات إلى أصول، وهاتان المجموعتان هما الرّكيزتان الفعليّتان -

في تقديري- لتحديد المعتمد من النسخ:

(1) - أصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتلهف برجستراسر: 51.

(2) - عناية المحدثين بتوثيق السنّة النبوية وأثره في تحقيق المخطوطات: 18.

(3) - المرجع السّابق: 27-28.

(4) - الاتّفاق والاختلاف في متون ما أخرجّه الشّيخان من طريق واحد حسن عبه جي، مجلة جامعة الملك سعود

للبحوث التربوية والدراسات: 1025.

## 1 - الركيزة الأولى: الزمان.

والمقصود به زمان كتابة النسخة:

- نسخة المؤلف نفسه، المبيضة أو المسودة وتُعرف من خلال:
- النص على أنها نسخته، والنص إما منه أو من غيره من العلماء.
- ثبوت خط المصنّف عليها.
- إذا كانت لأحد الرواة عن المصنّف، ومجازة منه.
- إذا كان عليها خط أحد الرواة عن المصنّف، وإقرار منه أنها من رواية شيخه.
- إذا كانت منقولة من أصل المصنّف، ومقروءة عليه، ومجازة منه.
- إذا كانت منقولة من أصل المصنّف في حياته، وليس عليها سماعات ولا إجازة.
- إذا كانت منسوخة في حياة تلاميذ المصنّف أو أحدهم ومقروءة عليهم ومجازة منهم.
- إذا كانت منسوخة في حياة تلاميذ المصنّف أو أحدهم وليست مقروءة عليهم ولا مجازة منهم.
- إذا كانت منقولة من أصل أو فرع مما سبق ذكره مع قُرب الزمن بأصحابها.
- إذا نُسخت بقُرب عهد من زمن المؤلف أو تلاميذه ومقابلة بأصل من الأصول أو الفروع السابقة الذكر.

## 2 - الركيزة الثانية: الجودة.

- أن تكون صحيحة غير زائفة، من خلال معرفة نوع الورق والخط وحدائهما من قديمهما.
- أن تكون تامة غير ناقصة ولا مخرومة، أو بها كبير سقط، أو دخول ما ليس منها من أوراق فيها، إلا فيما يُستثنى من حالات.
- أن يكون النَّاسخ لها معروفاً بالتَّخصُّص في نفس العلم الذي تضمَّنته النَّسخة، أو عارفاً به على الأقل.
- أن تكون واضحة الخط، وقليلة الكشط والشطب والمحق.
- أن تكون مقابلة ومعارضة ومُثبتة عليها ذلك.

- أن تكون قد حظيت بعناية العلماء وتداولهم لها، ولو تأخر زمنها.
  - أن تكون معروفة الهوية، من إثبات اسم النَّاسخ لها وتاريخ ذلك، والسَّماعات وتواريخها وأماكنها، وذكر مُلّاكها.
- ويمكن تصنيف النَّسخ في مجموعات تبين تعلّقها أو افتراقها من خلال الرّواية، وشجرة الرّواية، لتتميّز الأصول والفروع.

### المطلب الثاني: موارد الكشف عن الاختلاف بين النَّسخ.

- في هذا المطلب أبين الآلية المعتمدة لدى العلماء لكشف واستخراج الاختلافات الواقعة بين النَّسخ، وهي ثلاث:
- المقابلة بين النَّسخ.
  - شرح كتب الحديث.
  - الكتب المتخصصة في بيان الفروق بين النَّسخ.

### الفرع الأول: المورد الأول: المقابلة بين النَّسخ<sup>(1)</sup>.

المقابلة بين النَّسخ هي الأصل في الكشف عن الفروق، وما بعدها يتسلسل عنها، وكان أصحاب النَّسخ ورؤاها يهتمون بالمقابلة وبيان الفروق بين النَّسخ؛ وقد تكاثرت نصوص أصحاب الشّأن فيها، من ذلك قول الخطيب (ت463هـ): "باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياب"<sup>(2)</sup>، وأورد تحته نصوصاً للعلماء؛ وقول القاضي عياض (ت455هـ): "هذا ممّا يُضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه وإلا تسوّدت الصّحف واختلطت الرّوايات ولم يحلّ صاحبها بطائل"<sup>(3)</sup>.

فترى أن النسخة التي خلّت من المقابلة كالعدم قال السخاوي (ت902هـ): "على أنّ الشّرخ لو سمع في نسخة من كتاب مشهور، فليس له أن يشير إلى نسخة أخرى من ذلك الكتاب،

(1) - سبق الإشارة إليها في الفصل التمهيدي ص: 08.

(2) - الجامع لأدب الرّواي: 275/1.

(3) - الإلماع: 189.

ويقول: سمعت هذا، لأنّ النسخ تختلف ما لم يُعلم اتّفاقهما بالمقابلة، فإنّه يقتضي أنّه لو علم اتّفاقهما كفي<sup>(1)</sup>.

وقبل بيان طريقة المقابلة باختصار أشير إلى بعض ما يتعلق بها:  
أولاً: لا يشترط تعدّد الأصول عند المقابلة بل يكفي أصل واحد صحيح لتمام العملية، قال النووي(ت676هـ): "وإلا فلا يُشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة"<sup>(2)</sup>؛ وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح(ت643هـ) من اشتراط ذلك حيث قال: "فسيبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك، إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب، أن يرجع إلى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعدّدة مروية بروايات متنوعة، ليحصل له بذلك - مع اشتها هذه الكتب وبعدها عن أن تُقصّد بالتبديل والتّحريف - الثّقة بصحّة ما اتفقت عليه تلك الأصول"<sup>(3)</sup>، والتّعليل الأخير من ابن الصلاح مُشعر بعدم اشتراط تعدّد الأصول أصالة وابتداء وإنما هو اشتراط زائد على القدر المتحقّق منه مقصود المقابلة وهو زيادة استيثاق فقط.

ثمّ كأنّه يخصّ نوعاً مُعيّناً من الأحاديث بهذا الاستيثاق لا جميعها، ومقاماً واحداً لا جميعها، وهذا ما يشير إليه قوله الأوّل: "فسيبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك" فهذا مقام المجتهد الذي ينبغي أن يُؤسّس كلامه على يقين قاطع أو ظن غالب يترجّح باتّفاق مجموع أصول الكتاب الواحد على سياق معين.

وفي قول العراقي(ت806هـ): "وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اشتراط تعدّد الأصل، فإنه حين تكلم في نوع الحسن أن نسخ الترمذي تختلف في قوله: "حسن أو حسن صحيح"، ونحو ذلك. قال: فينبغي أن تُصحّح أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما

(1) - فتح المغيث: 293/2.

(2) - مقدّمة المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف أبو زكريا النووي: 14/1.

(3) - معرفة أنواع علوم الحديث: 98. وأعجب من عزو الدكتور أكرم ضياء العمري هذا المذهب إلى الإمام مسلم مدعياً أن النووي نقله عنه في مقدّمة شرحه على الصحيح، والكلام واضح مُصرّح به من النووي - رحمه الله - أنه لابن الصلاح، وعجبي أكثر أنه نقله عن ابن الصلاح معزواً إليه أيضاً، يراجع كتابه: مناهج البحث وتحقيق التراث: 147.

اتفقت عليه. فقوله هنا: ينبغي، يعطي عدم اشتراط<sup>(1)</sup>، إشارة إلى أن ابن الصلاح أكد على تعدد الأصول في المقابلة عند ورود الاختلاف المؤثر، وكان الأولى ألا يستند على الدلالة اللغوية للمفردة التي استعملها ابن الصلاح "ينبغي" فهذا الذي فتح الباب لتلميذه ابن حجر ليعقبه<sup>(2)</sup>.

ثانيا: لا يشترط أن يقوم بعملية المقابلة أكثر من واحد، بل تكفي من واحد متقن - وليس ذلك شرطا خلافا لمن زعمه-، وإن كان العدد أحسن وأوثق. قال ابن الصلاح (ت643هـ): "وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الزاوي وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره، إذا كان ثقة موثوقا بضبطه.... ولا يجزئ ذلك عند من قال: "لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه، ولا يقلد غيره، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له"، وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا"<sup>(3)</sup>. وينبغي أن يقال هذا في جميع الأعصار، إذ لو سلّم هذا القول لانتقطعت عنّا أسانيد كثير من النسخ اشترك في مقابلتها جماعة من طلبة العلم أو العلماء. ولما سلّمت لنا الرواية كذلك، إذ يتعين على كل واحد البحث عن صحّة الأحاديث وضعفها والتفتيش عن عللها بنفسه، ولا يثق في تصحيح أو نقل غيره، وهذا لا يُتصوّر صدوره من مستوعب لواقع الرواية.

وطريقتها كما أشار إليها القاضي عياض (ت455هـ) بقوله: "وأولى ذلك أن يكون الأمّ على رواية مختصة، ثمّ ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خُرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كلّه بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيّما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقّة بالحمرة فقد عمل

(1) - التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح، عبد الرّحيم بن الحسين العراقي: 43.

(2) - التكت على مقدّمة ابن الصلاح، أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني: 348/1.

(3) - معرفة أنواع علوم الحديث: 302.



- ذلك كثيرٌ من الأشياخ وأهل الضبط كأبي ذرّ الهروي<sup>(1)</sup> وأبي الحسن القاسبي<sup>(2)</sup> وغيرهما<sup>(3)</sup>. وهذا أفضل من كتابتها في أصل المتن. وللمقابلة فوائد عدة<sup>(4)</sup>، فهي توقف الناظر على:
- معرفة التصحيح والتحريف الذي يقع كثيرا من النسخ في غالب النسخ.
  - تحديد المبهم من أسماء الرواة من خلال وروده مُصرّحا به في بعض النسخ، وتمييز المشكل من أسماء الرواة لورود ضبطه في بعض النسخ، وتحقيق نسبة بعض الرواة من خلال اتفاق غالب النسخ على نسبة معينة.
  - إلحاق الناقص والساقط بعد التثبت من كونه كذلك.
  - تصحيح النسخ، كما قال القاضي عياض (ت455هـ): "وألفاظ مهملة تضطرُّ إلى الإتيان والتقييد، وكلمات غيَّرها النقلة من حقها أن يُخرج صوابها إلى الوجود"<sup>(5)</sup>.
  - كشف أوهام النقلة، كما قال القاضي عياض (ت455هـ) عند شرحه لصحيح مسلم: "والتثبيح على ما وقع من اختلال لبعض رواته، في أسانيد ومثونه"<sup>(6)</sup>.
  - أصح النسخ والروايات، أو لنقل أقربها حالا إلى الأصل، من خلال الاشتراك والتفرد والوفاق والافتراق.
  - تمييز الأصول من الفروع التي نُسخت منها، ورد كل فرع إلى أصله.

(1) - عبد الله بن أحمد بن محمد. سمع من: أبي الحسن القصار، وأبي بكر الأحمري، وابن عباس البغدادي، أخذ عنه خلق لا يحصون كثرة، كان رحمه الله، مالكي المذهب، إماما في الحديث حافظا له، ثقة ثبتا متفنا، واسع الرواية متحريرا في سماعة، كثير المعرفة بالصحيح (ت434هـ). ترتيب المدارك: 233/7.

(2) - القاسبي أبو الحسن علي بن محمد بن خلف الإمام، الحافظ، الفقيه، العلامة، عالم المغرب، سمع من: حمزة بن محمد الكتاني الحافظ، وأبي زيد المروزي، وابن مسرور الدباغ بإفريقية،

وكان عارفا بالعلل والرجال، والفقه والأصول والكلام، مصنفا يقظا دينا تقيا، توفي في ربيع الآخر بمدينة القيروان، سنة ثلاث وأربع مائة (403هـ). السيرة: 159/17-162.

(3) - الإمام: 190.

(4) - توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، موفق عبد القادر: 126-145 بتصرف وزيادات.

(5) - إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، عياض بن موسى اليحصبي: 76/1.

(6) - إكمال المعلم: 73/1.



- التنبه إلى اختلاف الروايات وعدم الخلط بينها، والاستفادة من الفروق في تحرير الروايات ونفي التلفيق عنها.

### الفرع الثاني: المورد الثاني: كتب شرح الحديث.

الاشتغال بشرح حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليس أمرا سهلا، فهو يلزم المعني تعني تحرير النص الصحيح للحديث المشروح سندا ومتنا، والمهمة هنا أكبر لأنه يلزمه تحرير الروايات والنسخ معا، فهو يختار الرواية أو الروايات التي يريد شرح الكتاب الحديثي بناء عليها، وكذا يُعيّن النسخة أو النسخ التي اعتمدها في شرحه، ويشير إلى الفروق بين الروايات والنسخ، وهذا مما يزيد الشرح قوة وثاقه، وبهذا تمايزت كثير من كتب شروح الحديث النبوي. وكتب الشروح تمثل الجانب التطبيقي الحقيقي لاختلاف الروايات والنسخ، ومن أشمل هذه الشروح -وأخص شروح سنن أبي داود أولا على جهة التمثيل لا الحصر-:

1- عون المعبود على شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم أبادي. وهو أكثر شرح اعتنى ببيان الفروق بين النسخ وتحري ذلك، وحاول عزو الروايات إلى أصحابها وبين ما بينها من تفاوت ونبه على الأحاديث التي أقحمت في الرواية التي شرح عليها، إلا أنه فاته شيء من ذلك.

ومما يؤخذ عليه أنه لم يُعرّف بالنسخ التي اعتمدها في شرحه.

#### أمثلة من شرحه:

❖ 4 - باب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة.

"أبو معاوية" هو محمد بن حازم وفي بعض النسخ أبو معوذ وهو غلط<sup>(1)</sup>.

❖ 4 - باب كراهية المغالاة في الكفن.

3154 وجد هذا الباب في بعض النسخ والأكثر عنه خالية وحذفه أولى والله أعلم<sup>(2)</sup>.

(1) - عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم أبادي: 14/1.

(2) - عون المعبود: 298/8.

❖ 4394 "فاستله" من الاستلال أي استخرجه بتأن وتدرّج، ورواه الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية التابعي الثقة، وفي بعض نسخ الكتاب "صفوان عن عبد الله" وهو غلط<sup>(1)</sup>.

2- شرح سنن أبي داود، أحمد بن حسين ابن رسلان الرملي. وهو من أكمل الشروح القديمة لسنن أبي داود التي وصلتنا، وبين أنه يعتني بالفروق بين النسخ قال في مقدمة كتابه: "وبين صواب ما تختلف فيه النسخ". يستعمل عبارات لبيان الفروق مثل: "كذا في بعض النسخ"، "هكذا أكثر النسخ"، "كذا في نسخ أبي داود"، "أوفي بعضها"<sup>(2)</sup>.

ويؤخذ عليه عدم اقتصاره على رواية واحدة في الشرح بل عدم التنبيه على ذلك حتى، كما يؤخذ عليه عدم تعيين النسخ التي اعتمدها في شرحه.

#### مثال من شرحه:

❖ 118 - باب: كذا في بعض النسخ لم يذكر هذا الباب.

743 - حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبيد المحاربي، قالوا: حدثنا محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن محارب بن دثار عن ابن عمر، قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه<sup>(3)</sup>.

3- شرح سنن أبي داود، بدر الدين محمد محمود العيني. وهو شرح لقطعة من سنن أبي داود، اعتنى فيه صاحبه ببيان الفروق بين النسخ وبينه على ذلك غالباً.

#### مثالان من شرحه:

❖ 20 - باب: كيف يستاك؟

أي: هذا باب فيه بيان كيفية الاستياك.

(1) - السابق: 43/12.

(2) - مقدمة تحقيق شرح ابن رسلان، أحمد عبد القادر عزي: 166/1.

(3) - شرح سنن أبي داود، أحمد بن حسين ابن رسلان الرملي: 277/2.

38- ص - نا مسدّد وسليمان بن داود العتكي قالوا: نا حماد بن زيد، عن غيلان ابن جرير، عن أبي بردة، عن أبيه قال: "أتينا رسول الله نستحمله، فرأيتَه يستاك على لسانه". قال أبو داود: قال سليمان: قال: "دخلت على النبي -عليه السلام- وهو يستاك، وقد وضع السّواك على طرف لسانه وهو يقول: إه إه"، يعني: يتهوع. قال مسدّد: وكان حديثا طويلا ولكنه اختصره.

"ولكنه اختصره"،..... وفي نسخة: "ولكن اختصرته"<sup>(1)</sup>.

❖ 39- باب: الإسراف في الوضوء.

أي: هذا باب في بيان الإسراف في ماء الوضوء. و "الإسراف": التبذير.

وفي بعض النسخ: "باب الإسراف في الماء"، وكلاهما قريب<sup>(2)</sup>.

ومن اعتنى ببيان الفروق بين نسخ سنن أبي داود من باقي كتب السنة -تمثيلا-:

1- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي العسقلاني.

وهو من أمتع الشروح وأجودها، وله عناية فائقة في تحرير النسخ والروايات وعزوها إن من صحيح البخاري أو من باقي كتب السنة، وطريقته في ذلك تحتاج أن تنتظم في دراسة أكاديمية. عن صنيعة مع سنن أبي داود.

مثال من شرحه:

❖ 2780 - وقال لي علي بن عبد الله: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن أبي زائدة، عن

محمد بن أبي القاسم، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري، وعدّي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته، فقدوا جاما من فضة مخصوصا من ذهب، فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم وجد الجمام بمكة، فقالوا: ابتعناه من تميم وعدّي، فقام رجلان من أوليائه، فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجمام لصاحبهم، قال: وفيهم نزلت هذه

(1) - شرح سنن أبي داود، محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، 1/154.

(2) - السابق: 1/263.

الآية: "يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةً بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ"  
[المائدة: 106].

ووقع في بعض نسخ أبي داود: "مخوضاً" بالضاد المعجمة أي مُؤمَّها، والأول أشهر<sup>(1)</sup>.  
2- حواشي السندي على كتب السنن، محمد بن عبد الهادي أبو الحسن السندي.

وله عناية واضحة ببيان الفروق بين النسخ إن لسنن أبي داود أو لباقي كتب السنن.

مثال من حاشيته على سنن النسائي:

❖ "فعله غرامة مثليه" بالثنية، وقد جاء بالإفراد في بعض نسخ سنن أبي داود، قال السندي: وهو أظهر، وأمثلة بقواعد الشرع<sup>(2)</sup>.

مثال من حاشيته على سنن ابن ماجه:

❖ باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد.

1517 - حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء"..... جاء في نسخ أبي داود فلا شيء عليه<sup>(3)</sup>.

الفرع الثالث: المورد الثالث: كتب أخرى اهتمت ببيان الفروق بين النسخ.

1- كتب الأطراف.

هي الكتب التي يُقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيد، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيّد بكتب مخصوصة<sup>(4)</sup>.  
منها:

- كتاب: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزري.

(1) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني: 411/5.

(2) - حاشية السندي على النسائي، محمد بن عبد الهادي أبو الحسن السندي: 86/8.

(3) - حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي أبو الحسن السندي: 462/1.

(4) - تدريب الراوي: 155 / 2.

مثال منه:

❖ 18084 - د س حديث: مرّ على النبي -صلى الله عليه وسلم- رجال من قريش يجُرُون شاة لهم مثل الحمار ... الحديث. د في اللباس عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن كثير بن فرقد، عن عبد الله بن مالك بن حذافة، عن أمه العالية بنت سبيع به وفيه قصة. س في الذبائح (لا، بل في الفرع والعتيرة) عن سليمان بن داود، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث والليث بن سعيد، كلاهما عن كثير بن فرقد، عن عبد الله بن مالك بن حذافة به. ز وقع في بعض النسخ من الذبائح: عن عبد الله بن مالك بن قدامة - وهو خطأ<sup>(1)</sup>.

2- كتب الفهارس والبرامج.

البرنامج: هو الكتاب الذي يسجّل فيه العالم ما قرأه من مؤلّفات في مختلف العلوم، ذكرا عنوان الكتاب واسم مؤلّفه والشّيخ الذي قرأه عليه أو تحمّله عنه، وسنده إلى المؤلّف الأوّل، وربما ذكر خلال ذلك المكان الذي كان موضعاً للدرس والتّاريخ الذي بدأ فيه الدّراسة أو ختمها.<sup>(2)</sup>

الفهرس: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشّيخ شيوخه وأسانيده وما يتعلق بذلك<sup>(3)</sup>. وقد عُنوا ببيان الفروق بين الروايات أكثر من بيان الفروق بين النسخ. منها:

- فهرسة ابن خير، محمد بن خير بن عمر أبو بكر الإشبيلي.

مثال منه:

❖ وحدثني أيضا الشيخ أبو محمد بن عتاب رحمه الله إجازة، قال أخبرني به أبي رحمه الله عن أبي عبد الله محمد بن سعيد بن نبات عن عباس بن أصبغ الحجاري عن محمد بن قاسم عن النسائي، وكان سماع محمد بن قاسم وأبي بكر بن الأحمر واحدا غير أن في نسخة محمد بن

(1) - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي: 498/12.

(2) - كتب برامج العلماء في الأندلس، د. عبد العزيز الأهواني، مجلة معهد المخطوطات 91/1.

(3) - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، محمد عبد الحفي الكتاني: 69/1 ناقلا له عن أبي عبد الله الرهوني .

قاسم كتاب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخصائصه وكتاب الاستعاذة وليس عند ابن الأحمر<sup>(1)</sup>.

### 3- كتب التخرّيج.

التخرّيج: هو إخراج الحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشیخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه ونحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين<sup>(2)</sup>.

ويطلق التخرّيج ويراد به الدلالة على مصادر الحديث الأصلية التي أخرجته، وعزوه إليها، ثم بيان مرتبته من الصّحة أو الضعف<sup>(3)</sup>.

منها:

- كتاب: البدر المنير في تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي أبو حفص ابن الملقّن الشافعي.

#### مثال منه:

❖ ووقع في نسخة من أبي داود: "رأيت رسول الله - - صلّى الله عليه وسلّم - - يواكئ" بالياء المضمومة وآخره مهموز، قال الخطابي: معناه: متحاملا على يديه إذا رفعهما ومدّهما في الدّعاء.

وقال التّووي في "خلاصته": وقع في جميع نسخ أبي داود ومعظم كتب الحديث: "بواك" بالياء الموحّدة، ووقع في "معالم السنن" للخطابي: "رأيت النبي - صلّى الله عليه وسلّم - يواكئ" بالياء المضمومة وآخره مهموز ثم فسّره، قال: وهذا الذي ادّعاه الخطابي لم تأت به التّرواية ولا انحصر الصّواب فيه، بل ليس هو واضح المعنى. هذا آخر كلامه، وقد علمت أن ما ذكره

(1) - فهرسة ابن خير، محمد بن خير بن عمر أبو بكر الإشبيلي: 94.

(2) - فتح المغيبي: 2 / 338.

(3) - أصول التخرّيج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان: 12.

الخطابي ثابت في بعض نسخ أبي داود، فلا اعتراض عليه إذا، وقد اقتصر على هذه الرواية ابن الأثير في "جامعه"<sup>(1)</sup>.

ومنها:

- كتاب: كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصايح، محمد بن إبراهيم المعالي المناوي.

مثالان منه:

❖ 3792 - قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - : "من بات على ظهر بيت ليس عليه حجار، فقد برئت منه الذمة".

قلت: رواه أبو داود في الأدب من حديث عبد الرحمن بن يعلى بن سنان عن أبيه، ولفظة أبي داود في النسخ المعتمدة: "ليس عليه حجار"، براء مهملة بعد الألف، والحجار: جمع حجر بكسر الحاء، والحجر ما يجب به من حائط ونحو ذلك، ومنه حجر البيت العتيق، وأصل هذه المادة: المنع، ومنه حجر الحاكم أي ليس عليه سترة تمنعه من السقوط، وفي بعض نسخ أبي داود: "من بات على ظهر بيت ليس عليه حجاب" بالباء، وهو الذي يجب الإنسان من الوقوع، وفي معالم السنن للخطابي: "من نام على ظهر بيت ليس عليه حججى"، وهي رواية المصايح في النسخ المسموعة بوزن "حمى".

وقال الخطابي في تفسيره: أنه يروى بكسر الحاء المهملة وفتحها، ومعناه فيهما معنى الستر، انتهى، ويؤيد رواية الكسر تبويب مخرج الحديث وهو أبو داود، فإنه قال: "باب التوم على سطح غير محجور"، ويعضدها أيضًا حديث جابر الذي بعده<sup>(2)</sup>.

❖ 1702 - وروي عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - أنه قال: "من قال

أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، غفر له وإن كان فرّ من الزحف". قلت: رواه أبو داود في الصلاة والترمذي في الدعوات عن محمد بن إسماعيل البخاري وقال: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه انتهى. ووقع في كتاب أبي داود روايته من حديث هلال بن

<sup>(1)</sup> - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي أبو حفص ابن الملقن الشافعي:

163/5.

<sup>(2)</sup> - كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصايح، محمد بن إبراهيم المعالي المناوي: 187/4.

يسار بن زيد عن أبيه عن جده بالهاء ووقع في كتاب الترمذي وغيره وفي بعض نسخ أبي داود: بلال بن يسار بالباء الموحدة<sup>(1)</sup>.

#### 4- كتب المستخرجات، والزوائد.

والمستخرج هو: أن يأتي المصنّف إلى كتاب كالبخاري أو مسلم مثلاً، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف فيجتمع إسناد المستخرج - بكسر الراء - مع المؤلف في شيخه أو من فوقه<sup>(2)</sup>.

الزوائد: علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنّف زويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفة على أحاديث كتب الأصول الستّة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حيث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده<sup>(3)</sup>.

منها:

- كتاب: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري.

#### مثال منه:

❖ 28- باب الصلاة على الجنّاة في المسجد وعلى من أقر بالإسلام.

1/1905- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

"من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له"..... وفي بعض نسخ أبي داود: "فلا شيء عليه"<sup>(4)</sup>.

(1) - السابق: 295/2.

(2) - شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين العراقي: 56/1-57.

(3) - زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستّة، د. خلدون الأحذب: 66/1.

(4) - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري: 470/2.



## 5- الكتب التي تخصصت في تقييد الفروق.

وغالب ما وجد منها مختص بالصّحّاحين، منها:

- كتاب تقييد المهمل و تمييز المشكل، الحسين بن محمد أبو علي الجياني.
- كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي.
- كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إسحاق بن إبراهيم ابن قرقول الوهراني<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثالث: أسباب الاختلاف ومصدره.

بعد معرفة آلية الكشف عن الفروق بين النسخ، تأتي عملية البحث في سبب ومصدر هذه

الفروق وهي ثلاثة:

- الإمام (المصنّف).
- الرّواة عن الإمام.
- النّسخ.

## الفرع الأوّل: السّبب الأوّل: الإمام نفسه (المصنّف).

مصنّف الكتاب هو المصدر الأوّل لاختلاف كتابه، وإذا استحضرنّا واقع التّصنيف والتّأليف يظهر لنا بجلاء فهم كون المصنّف هو المصدر الأساس لاختلاف كتابه، فقد كان الكتاب يستغرق من صاحبة مدة طويلة لإتمامه، هذه المدّة لا تنفك عما قد يعرض للكتاب من عوادي الزّمن: كتلف أو ضياع أو احتراق أو غيرها، مما يضطر صاحبه لإعادة كتابته من جديد خصوصا إذا كان قد حدّث به أو أملاه من قبل، فتظهر الاختلافات. ويمكن حصر الأسباب في:

- الإبرازات المختلفة للكتاب الواحد، فقد يكتب المصنّف كتابه مرّات عدّة على أنساق وهيئات مختلفة.

(1) - أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله الحمزي، كان من الأفاضل، وصحب جماعة من علماء الأندلس، ولم أقف على شيء من أحواله سوى هذا القدر، وكانت ولادته بالمرية من بلاد الأندلس، في صفر سنة خمس وخمسمائة (505هـ)، وتوفي بمدينة فاس يوم الجمعة أول وقت العصر سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة (569هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: 62/1، السير 250/20..

- اختلاف الرأي المتقدم والمتأخر للإمام، أي تغير اجتهاده فيما له علاقة بما كتبه؛  
مثلاً كان من صنيع الإمام مالك في موطنه، وكذا ما كان من صنيع الإمام أبي داود في  
سننه فقد حذف بعض الأحاديث لشيء رابه في إسنادها.  
- نشاط الإمام في الإملاء وكسله، فقد ينشط أحياناً فيستوفي الإملاء وقد يثقل في  
أحيان أخرى فيتجاوز.

ويعرف هذا الاختلاف بـ:

\* النص من الإمام نفسه، فقد يصرح الإمام بتغيير اجتهاده، وقد يأمر تلاميذه بالضرب على  
ما كان أملاه ويجدد إملاءه وهكذا...، ويحسن هنا التنبية إلى أن بعض ما يُنقل عن الإمام على  
أكثر من وجه لا يكون من قبيل الاختلاف، فقد يكون كل ذلك بمعرفة صاحب الكتاب  
ويأقرار منه.

\* النص من تلاميذ الإمام على أن الإمام أعرض عن شيء وتركه مما كان أملاه.  
\* النص من العلماء واتفاقهم.

### الفرع الثاني: السبب الثاني: الرواة.

إذا كان الإمام ذائع الصيت مشهوراً بالعلم معروفاً به، فسيدفع ذلك طلاب العلم للتوافد عليه  
من شتى أصقع الأرض وربوعها، هؤلاء التلاميذ تتفاوت مداركهم وقدراتهم، وتتمايز رتبهم  
ومنازلهم، كما أنه لم يحوهم زمن ولا مكان واحد، لذا نجد اختلافات بينهم في النقل عن  
الإمام، وقد حاول القسطلاني (ت923هـ) إجمال السبب كهيئة المعتذر فقال: "ولعل وجهه أن  
الناس لما أخذوا عن الإمام - رحمه الله - أخذوا أصل الحديث وجعلوا الخصوصيات هدراً  
وحسبوه كالواجب المخير فرَوَّوها كيفما رأوا والله تعالى أعلم"<sup>(1)</sup>.  
ويمكن أن نجعل الأسباب التي أدت للاختلاف الناشئ من قبل الرواة في قسمين:

(1) - فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه الكشميري: 37/1-38. إرشاد الساري، أحمد بن محمد  
القسطلاني 40/1.

## 1 - أسباب فطرية واضطرابية:

- تفاوت مراتب الرواة في الضبط، فمن تهيأت له القدرات الفطرية كان أضبط في النقل عن الإمام.
- الوهم.
- سلوك الجادة.
- اختلاف زمن ومكان الأخذ عن الإمام.
- تصحيف السماع خصوصاً.
- طول الملازمة وقصرها، وبناء عليها يختلف عدد مرّات سماع الكتاب.

## 2 - أسباب كسبية اختيارية:

- التساهل في مجالس السماع واللغو والغفلة عن الشيخ.
- التساهل في الكتابة وإهمال الضبط.
- التساهل في قراءة الكلمات وكتابتها على التقدير والتقريب.
- الاختصار في المتون من حيث العدد واللفظ، والاختصار في الأسانيد من حيث نسبة الرواة وكذا عدد الأسانيد، فقد يظن الراوي أن الإمام كرّر سندا أو متنا وهما منه فيعمد إلى اختصاره.
- الرواية بالمعنى.
- التساهل في ألفاظ التّحمّل.
- التلفيق والجمع بين طرق الحديث الواحد.
- الإدراج.
- تأخّر الكتابة عن مجالس الإملاء.
- عدم المقابلة بعد التلقي.
- التلفيق بين الروايات، وقد قال العراقي (ت806هـ): "إذا كان الكتاب مرويا بروايتين، أو أكثر ويقع الاختلاف في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخة واحدة أن يبني الكتاب أولاً على رواية واحدة، ثم ما كان من رواية أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها

مع كتابة اسم راويها معها، أو الإشارة إليه بالرمز إن كانت زيادة. وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه، أو الرمز إليه. وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى بجمرة، وما نقص منها حوِّق عليه بالجمرة<sup>(1)</sup>.

والسبيل إلى كشف الخلل الواقع من الرواة هو التتبع والمعارضة بين الروايات والمرويات.

### الفرع الثالث: السبب الثالث: النسخ.

قد سبق الكلام في بداية الفصل عن الشروط اللازمة لتأهل النسخ واعتماده، وذكر شيء من البلايا التي يقعون فيها إذ هم أخلُّوا بتلك الشروط.

وما يقع فيه النسخ من أخطاء يكون إما على جهة العمد أو على جهة السهو، لكن الملاحظ أن عموم ما يقعون فيه من الأخطاء يكون تعمدًا منهم، بخلاف ما ذهب إليه جوتلهف برجستراسر(ت1352هـ) بقوله: "أنواع التغيير الحادث في النص على أيدي النسخ، وهذا التغيير جنسان: تعمُّدي واتِّفَاقِي.

ومعنى هذا التقسيم واضح، فإن النسخ ربما يسهو ويغفل فيكتب غير ما هو موجود، وربما يتقدّم إلى الإيضاح أو إلى ما يظنّه إصلاحًا، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد.

أما التغييرات التعمدية فأكثرها الزيادات.

وأنواع التغييرات الاتِّفَاقِيَة أكثر بكثير من التغييرات التعمدية<sup>(2)</sup>. وهذا ذكر لبعض تلك الأسباب<sup>(3)</sup>:

- الأخطاء التَّحْوِيَة والإملائية التي يقعون فيها نتيجة لقلة العناية والاهتمام باللسان.
- وقوع السَّقَط والتَّبْدِيل سهواً أو عمداً.
- الحذف أو الزيادة إما تجاسراً أو وهماً.
- التَّحْرِيف، والتَّصْحِيف بأنواعه.

(1) - شرح التبصرة: 494/1.

(2) - أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 67.

(3) - المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات: 168 بتصرف وزيادات.

- التقديم والتأخير في الحروف والكلمات وغيرها.
- خلط الحاشية بالمتن.
- عدم استعمال الرموز المتفق عليها في المقابلة.
- ترك المقابلة بالكلية.
- التساهل في الكتابة أو الضبط أو المقابلة.
- الاجتهاد الخاطئ في تصحيح وإصلاح النسخ، قال القاضي عياض (ت544هـ): "ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المتجاسرين - وأكثرهم من المحدثين المتأخرين - ما الصواب فيما أنكروه وعين الخطأ ما أصلحوه"<sup>(1)</sup>.
- الإدخال على الشيوخ في أحاديثهم.
- الإدراج.
- التفسير لبعض المبهمات أو نسبة الرواة سواء كان خطأ أم صوابا.
- الوهم.
- الاختصار في المتون والأسانيد.
- التصرف في ألفاظ المصنّف، قال السبكي (ت771هـ): "من آفات النسخ يغيرون ألفاظ المصنّفين فيوقعون خللا كبيرا، وكان الواجب ببقية صورة خط المصنّف على حالها"<sup>(2)</sup>.
- والكاشف عنها إنما هو التتبع ومراجعة كلام العلماء.

(1) - الإلماع: 167.

(2) - طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي: 76/6.

## المطلب الرابع: أجناس الاختلاف وصوره<sup>(1)</sup>.

أبحث فيه الأطر العامة للاختلاف والتي عبّرت عنها بالأجناس، ثم الصور التي تنظمها هذه الأطر العامة.

### الفرع الأول: أجناس الاختلاف.

لقد حاول محمد العظيم أبادي (ت1329هـ) حصر أنواع الاختلاف بين النسخ فقال:

"فوجدت المخالفة بين النسخ على أربعة أنواع:

الأول: الاختلاف في ألفاظ المتون والأسانيد.

الثاني: المخالفة في عنوان التّبويب، ففي بعضها بلفظ، وفي أخرى بلفظ آخر موافق في المعنى

مغاير في اللفظ، ومع الزيادة والنقصان أيضاً، ففي بعضها: الأحاديث المتعدّدة تحت باب

واحد، وفي بعضها تلك الأحاديث تحت أبواب.

الثالث: المخالفة في محلّ الكتب والأبواب بالتّقديم والتّأخير.

الرابع: المخالفة في زيادة الأحاديث ونقصانها، فيوجد بعض الأحاديث في بعض النسخ

والأخرى خالية عنه، وفي بعضها: أحاديث كثيرة ليست في غيرها<sup>(2)</sup>.

وبعضها يرجع إلى بعض فالثاني يمكن حصره مع الأول في الإبدال.

ويمكن حصرها بشكل أشمل في:

- الزيادة والنقص.

- التّقديم والتّأخير.

- الإبدال.

- الاختلاف في الضبط.

- التّكرار.

وتفصيلها في الفرع الثاني.

<sup>(1)</sup> - استفدت القلب الذي أورده من كل من صاحب: روايات الجامع الصحيح ونسخه: 424-434، وروايات الجامع

الصحيح للإمام البخاري: 149-265. وزدت عليهما شيئاً مما ظهر لي خلال البحث.

<sup>(2)</sup> - عون المعبود: 510/8.

## الفرع الثاني: صور الاختلاف.

تنحصر في:

### 1 - السّياق العام للكتاب:

- الاختلاف في وجود بعض الكتب.
  - الاختلاف في إثبات أسماء بعض الكتب.
  - الاختلاف في ترتيب الكتب تقديمًا وتأخيرًا.
  - الاختلاف في ألفاظ وصيغ أسماء الكتب.
  - الاختلاف في ضبط الكتب.
  - الاختلاف في وجود بعض الأبواب.
  - الاختلاف في إثبات عناوين بعض الأبواب.
  - الاختلاف في إثبات لفظة: باب.
  - الاختلاف في ترتيب بعض الأبواب.
  - الاختلاف في ألفاظ وصيغ عناوين الأبواب:
- \* اختلاف بين الماضي و المضارع.
  - \* أو المبني للمعلوم و المبني للمجهول.
  - \* الاختلاف في الجمع و الأفراد.
  - \* والفعل الثلاثي و الرباعي، وغيره.
- الاختلاف في ضبط الأبواب.
  - الاختلاف في توزيع الأحاديث على الأبواب.
  - الاختلاف في ترتيب سرد الأحاديث في الباب.
  - الاختلاف في إيراد المعلّقات وعدمه.
  - الاختلاف في موضع إيرادها، قبل أو بعد المتن.
  - الاختلاف في عدد المعلّقات.
  - الاختلاف في إيراد الموقوفات وعدمه.

- الاختلاف في موضع إيرادها، قبل أو بعد المتن.
- الاختلاف في عدد الموقوفات.
- الاختلاف في عدد الكتب و الأبواب والأحاديث.
- 2 - أسانيد الأحاديث:
  - الزيادة والنقص:
  - \* زيادة سند في بعض النسخ دون بعض.
  - \* زيادة راو أو نقصه.
  - اختلافات في شيوخ المصنّفين، وهي أنواع:
    - \* الاختلاف في شيخ المصنف.
    - \* زيادة توضيحية في بعض النسخ، من نسبة أو غيرها.
    - \* تقييد المهمل ، فمنها ما يكون مهملا في بعض النسخ ومميزا في بعضها.
  - القلب في الأسانيد.
  - الاختلاف في ضبط أسماء الرواة.
  - التصحيف والتّحريف، كتّحريف "عن" إلى "بن" أو العكس.
  - الاختلافات في صيغ التّحمل والأداء وهي أنواع:
    - \* فمنها ما يكون بإبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا" أو العكس.
    - \* ومنها ما يكون بتغيير الصّيغة بين الإفراد والجمع "حدثنا" "حدثني" أو العكس.
  - ومنها ما يكون بإبدال إحدى صيغ السّماع إلى "قال" أو "عن" أو غير ذلك.
  - \* ومنها ما يكون بحذف بعض الصّيغ.
  - الاختلافات بزيادة حرف أو كلمة يترتب عليها اختلاف كالواو التي تفيد العطف، والواو التي تفيد الاستئناف، وهذا يظهر في الجمع والتّلفيق بين الشيوخ.



### 3 - متون الأحاديث:

وهي أنواع:

- الزيادة والنقص:

\* زيادة متن كامل، أو عدة متون أو نقصها.

\* زيادة جمل من الحديث أو نقصها.

\* زيادة ألفاظ من أصل الحديث.

\* زيادة ألفاظ تفسيرية (مدرجة).

\* زيادة حروف أو نقصها.

\* تمييز المبهم في المتن في بعض النسخ دون بعض.

\* إثبات صيغ الثناء على الله عز وجل، والصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم، والترضي عن الصحابة.

- ضبط ألفاظ المتن.

- التقديم والتأخير في ترتيب الأحاديث.

- قلب جمل الحديث.

- التصحيف والتحريف.

### 4- الأحكام النقدية:

- الوجود والعدم، فأقوال الإمام النقدية توجد في بعض النسخ دون بعض.

- التمام والنقص، تكون تامة في بعض النسخ ناقصة في بعضها.

- الموضوع والمحل، ففي بعض النسخ تكون قبل الحديث المعني، وفي بعضها تكون بعده، وهذا

يشكل لبسًا كبيرًا في الحكم على الحديث.

- التصحيف والتحريف.

## المطلب الخامس: موقف العلماء من اختلاف النسخ وتعاطيهم معه.

للعلماء -رحمهم الله- مسلكان واضحان في التعامل مع الاختلافات الواقعة بين النسخ هما: أولاً: التوجيه: وفيه يحاول العلماء الجمع بين الاختلافات وتفسيرها ما أمكن، حسب نوع الاختلاف.

ثانياً: الترجيح: فإن لم يتيسر التوجيه يلجؤون إلى الترجيح بين النسخ وفق معايير منضبطة.

## الفرع الأول: المسلك الأول: التوجيه.

لم يقف العلماء من اختلاف النسخ موقف المعارض الرافض لها جملة وتفصيلاً، ولا موقف المتشكك فيها، بل حرّروها تحريراً جيداً، واستحضروا في توجيهها ضوابط التعامل مع الرواية الشفهية، فالتعامل مع مواضع الاختلاف في هذه النسخ، يكون للتعامل مع روايات متعدّدة لحديث واحد، وقع فيها الاختلاف، فإمّا أن يُجمع بينها، وإمّا أن يُرَجَّح بعضها على بعض تبعاً لثقة الراوي وموافقته أو مخالفته لمن شاركه من الحفاظ في الرواية عن شيخه. وهذا التوجيه أقل ما فيه أنه يزيل اللبس في مسألة تعدد النسخ، واختلاف ألفاظها، وكيفية الترجيح بينها.

"فاختلاف نسخهم، أشبه ما يكون-مثلاً- بزيادة الثقة في قرون الرواية الشفهية، التي تخضع للقرائن والمرجحات.

وقد يقع النقص في نسخة أحدهم، كما يقع النقص في رواية راوٍ اشترك مع جمع من الرواة في التحمل عن شيخ واحد، فزادوا ما لم يزد، وهذا ما يفسر زيادة بعض الأحاديث في نسخ دون أخرى، فالاختلاف ليس في أصل الكتاب، إمّا الأمر لا يعدو كونه اختلافاً في بعض نسخ الكتاب، لا في أصله الذي وصل إلينا بالتواتر"<sup>(1)</sup>.

فاختلاف النسخ في صورة من صور الاختلاف التي سبق ذكرها سواء كان ذلك في سياق الكتاب، أو الأحاديث أو ما كان خاصاً بالرواة و المتون، لا يعني بالضرورة التعارض، ودفع أحد الوجهين للآخر.

(1) - مقال من موقع ملتقى أهل الحديث: نشر بتاريخ: 2007/08/23 من طرف سامي الزهراني، بتصرف.

وكان التوجيه على هذا المنحى:

- تقسيم الاختلافات إلى مؤثرة وغير مؤثرة، واستبعاد غير المؤثر منها.
- استبعاد الخلاف الذي يكون على جهة الخطأ، إن من الرواة، أو النسخ.
- الجمع بين الاختلافات بحمل بعضها على بعض، وجعل بعضها مفسرة للبعض الآخر.

### الفرع الثاني: المسلك الثاني: الترجيح.

إذا تعدد الجمع بين الاختلافات الواقعة بين النسخ يُنتقل إلى المسلك الثاني وهو الترجيح بينها، وهناك بعض العوامل التي تساعد في الترجيح بين النسخ المختلفة.

فمسائل تفاوت النسخ و التفضيل بينها من أصعب المسالك التي يسلكها الناقد أو المجتهد. وهي مجال لا يحيط به إلا من رزقه الله الحفظ والإتقان، والوقوف على كثير من النسخ حتى ينقدح في ذهن الناقد الترجيح بين النسخ المختلفة.

أمور ينبغي مراعاتها قبل البحث في توجيه الاختلافات:

- "الحكم بتفاوت النسخ و تفضيل بعضها على بعض أمر اجتهادي، فيحكم كل من الأئمة في ترجيح نسخة على أخرى بمقتضى علمه، وعلم النقاد والأئمة يتفاوت كما وكيفا.
- أن الترجيح بين النسخ يشتمل على أمرين:

- الأول: تفضيل نسخة كاملة على أخرى.

- الثاني: التفضيل بين الاختلافات في كل موضع.

- أن لا يلجأ المجتهد إلى الترجيح بين النسخ إلا بعد تعدد الجمع بين النسخ، فكثير من الاختلافات تكون أوجه مختلفة لحقيقة واحدة، كأن يكون الخلاف في ذكر اسم راو، فيذكر في بعض النسخ بما يدل عليه، و في الأخرى باسمه وكنيته، وفي بعضها الآخر بالاسم والكنية واللقب وهكذا.

وبعض الاختلافات الواقعة في الأسانيد والطرق تكون محفوظة عن رويت عنه بأكثر من وجه فيكون الجمع بين النسخ أولى من الترجيح بينها.

- أن نتيجة الترجيح لا تكون بالضرورة ردّ المرجوح، كما إذا لم يكن ثم مخالفة، بل قد يكون الترجيح للاختيار والتفضيل.

لكن إذا كانت نتيجة الترجيح الحكم برد المرجوح لمخالفته للراجح فهنا يجب العمل بالراجح دون المرجوح، وهذا في مجال المفاضلة بين الاختلافات الجزئية.

- أن كثيرا من وجوه الترجيح بين النسخ التي يذكرها المحدثون للترجيح بين الرواة لا تنطبق بالضرورة كاملة على كل جزئيات الترجيح بين النسخ، لوجود بعض وجوه الترجيح التي تختص بالترجيح بين النسخ، وهذه الوجوه هي التي تتعلق بالنسخ وضبطها وكتابتها ومقابلتها وإجازتها والسّماعات التي عليها..... .

- قد يجتمع في النسخ أكثر من مرجح، و قد يكون بعضها أقوى في الدلالة على الترجيح من بعض، وهي ليست مرتبة بحيث لا يلجأ للمرجح الثاني إلا بعد فقد الأول منهما.

- الترجيح بين الاختلافات الواقعة بين النسخ ينبغي أن يكون موضعا موضعا، ولا يكون ذلك بترجيح رواية مطلقا ولا رد رواية مطلقا، وإنما يكون ذلك بعدة مرجحات، فتقديم العلماء لنسخة معينة لا يعني ترجيح ما فيها مطلقا، وإنما يجب اعتبار عدد من المرجحات.

- أن الاختلاف بين النسخ قد يقع في طبقة الرواة عن الإمام، وقد يقع فيما بعد ذلك من طبقات، ولا يُهمل هنا اعتبار الطبقات التساخ كذلك<sup>(1)</sup>.

ومن المرجحات بين النسخ:

- اعتبار النسخة في حد ذاتها مرجحا لمنزلتها وعناية العلماء بها.

- اعتبار منزلة نقلة النسخة أي رواتها.

- اتفاق النسخة مع الروايات الأخرى في كتب بالحديث، مع ملاحظة عدم أطرادها.

- سياق الحديث على نحو معين، أي أن هناك ميزة في سوق الحديث بهذا النسق، فيكون

دليلا على مقصد المؤلف.

(1) - روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية: 640/2- 643. بتصرف.

## المبحث الثاني: الآثار النقدية للاختلاف.

في هذا المبحث أحاول تبين الآثار العلمية والعملية للاختلافات الواقعة بين النسخ، مع ضرب ما تيسر من الأمثلة على ذلك مما وقع في الأصول الستة ما أمكن، مبتدئاً بالآثار المتعلقة بالسند، ثم الآثار المتعلقة بالمتن، ثم الآثار المتعلقة بالمقولات النقدية، ثم الآثار المتعلقة بالمنهج العام للكتاب، لأختم ببيان الآثار الفقهية لهذه الاختلافات.

وهذا إجمال لتلك الآثار:

- بيان إرسال الحديث أو وصله.
- بيان اتصال الحديث أو تعليقه.
- إزالة عنعنة المدلس.
- إزالة المدرج.
- إزالة الاضطراب.
- الوقوف على أسماء الرواة المهملين والمبهمين.
- إزالة التصحيف والتحريف.
- الوقوف على بعض الزيادات من الرواة.
- إزالة الإشكالات في الترتيب والحذف والإثبات في الأبواب والأحاديث.
- إزالة نسبة الوهم إلى بعض الشراح وأصحاب الأطراف والمستخرجات في عزو الأحاديث.
- إزالة إشكالات في فقه متن الحديث.
- إزالة تكرار حديث أو أثر أو باب: فقد يأتي الحديث أو الأثر في موضع قبل باب مثلاً، ويأتي بعد الباب في رواية أخرى، فيكرر الحديث أو الأثر في الموضوعين مع أن كل موضع منهما خاص برواية وساقط من أخرى.
- التنبيه على الرواية التي وقعت عليها الإجازة، وتحرير ذلك.
- تحرير الخلاف الفقهي والتقليل منه على الأقل.

## المطلب الأول: الآثار المتعلقة بالسند.

### الفرع الأول: الوصل والقطع والعننة والمزيد في متصل الأسانيد.

#### تعريف الموصول:

"هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوّه حتى ينتهي إلى منتهاه"<sup>(1)</sup>.

#### مثال:

49 - كتاب الفتن وأشراف الساعة.

باب ذكر ابن صياد.

- قال الجيّاني (ت498هـ): "وفي قصة ابن صياد الدجال، عند مسلم: حدّثنا حرملة بن يحيى، قال أنا ابن وهب، أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله أخبره: أن عبد الله بن عمر أخبره: أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في رهط قبل ابن صياد، الحديث"<sup>(2)</sup>.

وقع هذا الإسناد في رواية أبي العلاء بن ماهان منقطعاً، ذكره عن الزّهرري عن سالم أن عمر بن الخطاب. لم يذكر فيه: عبد الله بن عمر، والصواب قول من أسنده"<sup>(3)</sup>.

- قال النووي (ت676هـ): "قوله في رواية حرملة عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن عمر انطلق. هكذا هو في جميع النسخ"<sup>(4)</sup>.

#### من الآثار:

- دفع توهم انقطاع السند.

- دفع تضعيف الحديث.

- دفع توهم أنه من قبيل المزيد في متصل الأسانيد.

- نفي سماع سالم من جده عمر بن الخطاب.

(1) - معرفة أنواع علوم الحديث: 57.

(2) - صحيح مسلم، ح 2930: 2244/4.

(3) - تقييد المهمل وتمييز المشكل 3/ 933-934.

(4) - المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج: 319/9.

## تعريف المقطوع:

حكى ابن الصلاح (ت643هـ) عن الحاكم: "أنه ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوّه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معينا ولا مبهما"<sup>(1)</sup>.  
وقيل: "بأنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي وقيل هو ما اختل منه رجل قبل التابعي محذوفا كان أو مبهما كرجل"<sup>(2)</sup>.

## مثال:

- 747 - حدّثنا علي بن داود ومحمد بن أبي الحسين، قالوا: حدّثنا أبو صالح قال: حدّثني الليث، قال: حدّثني نافع، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "سبع مواطن لا تجوز فيها الصلّاة: ظاهر بيت الله، والمقبرة، والمزبلة، والمجزرة، والحمام، وعطن الإبل، ومحجة الطريق"<sup>(3)</sup>.  
- قال ابن حجر (ت852هـ): "وفي سند ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف أيضا ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بين الليث ونافع فصار ظاهره الصّحة"<sup>(4)</sup>.

## من الآثار:

- دفع توهم صحّة الإسناد.
- إلحاق الساقط من الرواة.

(1) - معرفة أنواع علوم الحديث: 57.

(2) - تدريب الراوي: 1/ 207-208.

(3) - سنن ابن ماجه: ح 747، 1/ 246.

(4) - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني: 1/ 531-532. وتتفق النسخ المطبوعة من سنن ابن ماجه-فيما تابعته- على إسقاط عبد الله بن عمر العمري.

### تعريف المعنعن:

"الحديث المعنعن وهو الذي يقال في إسناده فلان عن فلان"<sup>(1)</sup>.

### مثال:

- 371 - حدثنا يحيى بن خلف الباهلي، حدثنا المعتمر، عن هشام بن حسان، عن محمد، يعني ابن سيرين، قال: حدثني عمران، قال: قال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "يدخل الجنة من أممي سبعون ألفا بغير حساب"، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: "هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون، وعلى رءسهم يتوكلون"، فقام عكاشة، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: "أنت منهم"، قال: فقام رجل، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: "سبقك بها عكاشة"<sup>(2)</sup>.

في بعض نسخ صحيح مسلم لم يأت التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين بل جاء معنعنا.  
من الآثار:

- دفع توهم التدليس.

- إثبات سماع ابن سيرين من عمران بن حصين.

### تعريف المزيد في متصل الأسانيد:

"هو أن يزيد في الإسناد رجلا لم يذكره غيره"<sup>(3)</sup>.

### مثال:

752 - حدثنا حسين بن عبد الرحمن، أخبرنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رفع يديه حين افتتح الصلاة، ثم لم يرفعهما حتى انصرف<sup>(4)</sup>.

(1) - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمر بن الصلاح: 69.

(2) - صحيح مسلم: ح 372، 197/1.

(3) - اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن كثير أبو الفداء: 176.

(4) - سنن أبي داود، ح 752: 67/2.



وهكذا هو في تحفة الأشراف: "عن عيسى عن الحكم"<sup>(1)</sup>، وهذا الوجه من مفاريد أبي داود في بعض النسخ، وفي أخرى جاء على الصواب: "عن أخيه عيسى والحكم عن عبد الرحمن" وهو موافق لرواية بقية من رواه، حتى إنّ المزني لما ذكر الحكم بن عتيبة في شيوخ عيسى بن أبي ليلى قال: "إن كان محفوظاً"<sup>(2)</sup>. وهذا ليس تصحيحاً كما يُظن بل هو من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، لأن أبا داود رواه من الوجهين، وقد ذكر ابن الترمذاني أن أبا داود رواه من جهة عيسى والحكم<sup>(3)</sup>.

من الآثار:

- إزالة الوهم الواقع في سند الحديث.
- دفع توهم رواية عيسى عن الحكم.
- التفريق بين التحريف وبين المزيد في متصل الأسانيد.

### الفرع الثاني: القلب والإبهام.

#### تعريف المقلوب:

"هو الحديث الذي تصرف في سنده أو متنه بتقديم، أو تأخير، أو نحوه عمداً أو سهواً"<sup>(4)</sup>.

#### مثال:

- 22- باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام.

وحدثني ابن نمير حدثنا أبي حدثنا حنظلة قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قال لعبدالله بن عمر ألا تغزوا؟ فقال إني سمعت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: إن الإسلام بني على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وحج البيت<sup>(5)</sup>.

(1) - تحفة الأشراف، ح 1786: 29/2.

(2) - تهذيب الكمال: 630/22.

(3) - الجوهر النقي: 77/2.

(4) - فتح المغيث: 131/1.

(5) - صحيح مسلم: ح 22: 45/1.

- قال الجياني (ت498هـ): "قال مسلم: وحدثنا ابن نمير، قال: نا أبي، قال: نا حنظلة قال: سمعت عكرمة بن خالد يُحدّث طاوساً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغزو؟ هكذا أتى مجوّداً في رواية أبي أحمد الجلودي، وفي نسخة ابن الحذاء عن ابن ماهان: قال: عكرمة يُحدّث عن طاوس أن رجلاً قال لعبد الله. فجعل الحديث عن عكرمة عن طاوس، والصحيح ما تقدّم من أن عكرمة بن خالد يرويّه عن ابن عمر، وحدث به طاوساً، وكذلك رواه أبو زكريا الأشعري عن أبي العلاء بن ماهان" (1).

- قال القاضي عياض (ت544هـ): "والصواب ما لغيره يُحدّث طاوساً بإسقاط عن" (2).  
"والاختلاف بين رواية المشاركة والمغاربة في هذا الموضوع هو إدخال طاوس في السند، فرواية المشاركة مقدّرة على الخبر، فكان المحدث عكرمة يُملّي على طاوس، ورواية المغاربة عكرمة يحدث عن طاوس فكان طاوس شيخاً لعكرمة يروي عنه، فيكون الإسناد نازلاً، ويؤدي ذلك إلى قلب الأسانيد" (3).

#### من الآثار:

- تصحيح الإسناد المقلوب.
- دفع توهم رواية الأكابر عن الأصاغر.
- حذف زيادة صيغة العنعنة.

#### تعريف المبهم:

"هو من أجهّم ذكر اسمه في المتن أو الإسناد من الرجال أو النساء" (4).

#### مثال:

باب الصلّاة على النّبي - صلّى الله عليه وسلّم - بعد التشهد.  
حدّثنا محمد بن بكار حدّثنا إسماعيل بن زكرياء عن الأعمش وعن مسعر وعن مالك بن مغول

(1) - تقييد المهمل وتمييز المشكل 3/ 770-771.

(2) - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي: 91/2.

(3) - رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان، مصدق أمين عطية الدوري: 106.

(4) - تدريب الراوي: 853/2.

كلهم عن الحكم بهذا الإسناد مثله غير أنه قال وبارك على محمد ولم يقل اللهم<sup>(1)</sup>.  
- قال الجياني (ت498هـ): "قد أورد مسلم بن الحجاج في كتابه أحاديث يسيرة مقطوعة...  
ومنها في كتاب الصلاة في باب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال مسلم: أنا  
صاحب لنا، قال إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش وهو حديث كعب بن عُجْرَةَ: ألا أهدي لك  
هدية في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -.  
هكذا في نسخة أبي العلاء بن ماهان، ورواية أبي أحمد الجلودي عن إبراهيم عن مسلم: "أنا  
محمد بن بكار، قال: أنا إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش. هكذا سَمَّاه أبو أحمد وجوّده"<sup>(2)</sup>.  
- قال القاضي عياض (ت544هـ): "وفي باب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - أنا  
محمد بن بكار، أنا إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش كذا لهم، وعند ابن ماهان: أنا صاحب  
لنا أنا إسماعيل بن زكرياء"<sup>(3)</sup>.

#### من الآثار:

- تعيين الراوي المبهم أو المهمل.
- دفع توهم انقطاع في الحديث.
- ردّ تجويد الإسناد.

#### الفرع الثالث: التحريف والتصحيح.

##### تعريف التصحيح والتحريف:

"تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها"<sup>(4)</sup>.

#### مثال:

- 5069 - حدّثنا أحمد بن صالح، حدّثنا محمد بن أبي فديك، قال: أخبرني عبد الرحمن بن  
عبد المجيد، عن هشام بن الغاز بن ربيعة، عن مكحول الدمشقي، عن أنس بن مالك، أنّ  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: من قال حين يصبح، أو يمسي: اللهم إني أصبحت

(1) - صحيح مسلم، ح 406: 305/1.

(2) - تقييد المهمل وتمييز المشكل: 799/3.

(3) - مشارق الأنوار على صحاح الآثار 2/ 345.

(4) - فتح المغيبي: 72/3، نتائج الأفكار: 419/2.

أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك، وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت، وأنّ محمداً عبدك ورسولك، أعتق الله ربعه من النار، فمن قالها مرتين، أعتق الله نصفه، ومن قالها ثلاثاً، أعتق الله ثلاثة أرباعه، فإن قالها أربعا، أعتقه الله من النار<sup>(1)</sup>.

- قال المنذري (ت656هـ): "في إسناده عبد الرحمن بن عبد المجيد، وهو أبو رجاء المهري، مولاهم المصري المكفوف، قال ابن يونس: كان يحدث حفظاً، وكان أعمى، وأحاديثه مضطربة، ووقع في أصل سماعنا، وفي غيره: "عبد الرحمن بن عبد المجيد" والصحيح: "عبد الحميد"، هكذا ذكره ابن يونس في "تاريخ المصريين"، وله العناية المعروفة بأهل بلده، وذكره غيره أيضاً كذلك"<sup>(2)</sup>.

من الآثار:

- إزالة التصحيف.

- دفع توهم جهالة الراوي.

مثال:

باب الذكر بعد الصلاة.

- 583- حدثنا زهير بن حرب حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو قال: أخبرني أبو معبد (ثم أنكره بعد) عن ابن عباس قال: كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالتكبير<sup>(3)</sup>.

- قال الجياني (ت498هـ): "ومن باب التكبير بعد انقضاء الصلاة قال مسلم: حدثني زهير بن حرب، قال: سفيان بن عيينة، عن عمرو قال: أخبرني بذا أبو معبد عن ابن عباس قال: كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالتكبير. في نسخة أبي العلاء بن ماهان: "سفيان بن عيينة عن عمرو قال: أخبرني جدي أبو معبد". هكذا في نسخة الأشعري وابن الحدّاء عن ابن ماهان.

(1) - سنن أبي داود ح5069: 317/4.

(2) - عون المعبود: 277/13.

(3) - صحيح مسلم، ح583: 410/1.

وقوله "جدي" تصحيف وإنما صوابه: "أخبرني بذا" يريد "بهذا"، وليس لعمر بن دينار جد يروي عنه<sup>(1)</sup>.

من الآثار:

- إزالة التصحيف الواقع في الإسناد.

- دفع الإشكال الواقع في الإسناد من توهم رواية عمرو بن دينار عن جده.

الفرع الرابع: أنواع مختلفة.

السقط في السند.

مثال:

- 7350 - حدّثنا إسماعيل، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عبد المجيد. . .<sup>(2)</sup>.  
قال الجيّاني (ت498هـ): هكذا روى هذا الإسناد إبراهيم بن معقل النّسفي، عن البخاري. وسقط من كتاب الفربري: سليمان بن بلال من هذا الإسناد، وكذلك لم يكن في كتاب ابن السّكن، ولا عند أبي أحمد، وكذلك قال أبو ذر عن مشايخ<sup>(3)</sup>.

- قال ابن حجر (ت852هـ): "هو ثابت عندنا في النّسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخه عن الفربري، وكذا في سائر النّسخ التي اتصلت لنا عن الفربري، فكأنّها سقطت من نسخة أبي زيد، فظن سقوطها من أصل شيخه"<sup>(4)</sup>.

من الآثار:

- إلحاق السّقط من السند.

- دفع توهم الانقطاع الذي هو سبب لتضعيف الحديث.

(1) - تقييد المهمل: 816/3.

(2) - صحيح البخاري: ح7350: 107/9.

(3) - تقييد المهمل 2/753.

(4) - فتح الباري: 318/13.

إبدال راو براو.

مثال:

- 6513 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَاجِي، عَن عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ. . (1).  
- قال الجياني (ت498هـ): "هكذا روي عن أبي زيد المروزي، وكذلك في نسخة أبي ذر عن شيوخه، لم يذكر خلافا بينهم، وكان في نسخة أبي محمد الأصيلي: يحيى عن عبد الله بن سعيد، ثم غير أبو محمد: "عبد الله" في كتابه وردّه: "عبد ربه"، كما روى أبو زيد، وهذا كله وهم.

ورواه ابن السّكن، عن الفريبي، عن البخاري: نا مسدّد، نا يحيى، عن عبد الله بن سعيد، وهذا هو الصّواب" (2).

مثال آخر:

- 23 - كتاب المساقاة

باب قدر الطّريق إذا اختلفوا فيه.

- 1613 - حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حَسِينِ الْجَحْدَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحِذَاءِ عَن يَوْسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَن أَبِيهِ عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "إِذَا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع" (3).

- قال الجياني (ت498هـ): "قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، قال: نا عبد العزيز بن المختار، قال: نا خالد الحذاء، عن يوسف بن عبد الله، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "إِذَا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع"، هكذا روي هذا الإسناد. وفي نسخة أبي العلاء: خالد الحذاء، عن سفيان بن عبد الله، عن أبيه، وهذا تصحيف، وإمّا هو يوسف بن عبد الله، وهو يوسف بن عبد الله بن الحارث، ابن أخت محمد بن سيرين" (4).

(1) - صحيح البخاري: ح6513: 107/8.

(2) - تقييد المهمل: 742/2.

(3) - صحيح مسلم، ح1613: 1232/3.

(4) - تقييد المهمل: 869/3.

من الآثار:

- تحقيق اسم الراوي ودفع الاشتباه فقد يتقارب الاسم وتختلف الرتبة.
  - تصحيح ما يُظن أنه خطأ وأن الصواب في خلافه.
- الوهم في نسب الراوي.

مثال:

- 1132 - حدثنا محمد حدثنا أبو الأحوص. . . (1).
- قال ابن المبرد (ت909هـ): "هكذا قال البخاري، حدثنا محمد، غير منسوب، وقال ابن السكن وغيره: حدثنا ابن سلام، وفي نسخة أبي ذر عن أبي محمد الحموي: حدثنا محمد بن سالم" (2).
- قال الباجي (ت474هـ): "سألت أبا ذر عنه فقال: هو فيما أراه: "محمد بن سلام"، وسها فيه أبو محمد الحموي، فلا أعلم في طبقة شيوخ البخاري "محمد بن سالم" (3).

من الآثار:

- الحكم على الراوي المنسوب خطأ بالجهالة.
  - دفع توهم جهالة الراوي.
- الوهم في نسبة الراوي.

مثال:

- 1644 - حدثنا محمد بن عبيد (4)، عن عيسى بن يونس. . . (5).

(1) - صحيح البخاري، ح1132: 131/8.

(2) - الاختلاف بين رواة البخاري، وسف بن حسن ابن المبرد: 44.

(3) - التعديل والتجريح، سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي: 683/2.

(4) - محمد بن عبيد بن ميمون المدني التيمي العلاف، روى عن: محمد بن سلمة، وعتاب بن بشير، ومبشر بن إسماعيل الحلبي، روى عنه: أو حاتم وأبو زرعة. سئل أبي عنه فقال: شيخ. الجرح والتعديل: 11/8، صدوق يخطئ من العاشرة. التقريب: 310.

(5) - صحيح البخاري، ح1644: 158/2.

- قال الجياني(ت498هـ): " وقع في نسخة أبي محمد الأصيلي - بخطه - : حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم. . . فزاد في نسب محمد: "ابن حاتم" وكتب عليه: "بغدادى" ولم نر ذلك لغيره، وإنما هو: محمد بن عبيد بن ميمون، شيخ كوفي، وكذا نسبه البخاري"<sup>(1)</sup>.  
من الآثار:

- الاختلاف في شيخ المصنّف والإبعاد فيه.

- احتمال ضعف الراوي المذكور خطأ.

- دفع التوهّم في شيخ المصنّف

المطلب الثاني: الآثار المتعلقة بالمتن.

الفرع الأول: الإدراج.

تعريف الإدراج:

"وهي أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث فيرويهها كذلك"<sup>(2)</sup>.

مثال:

- 510- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن أبي النضر - مولى عمر بن عبيدالله - عن بسر بن سعيد، أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في المارّ بين يدي المصلّي؟ فقال أبو جهيم: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين، خيرا له من أن يجهر بين يديه". قال أبو النضر: لا أدري أقال: أربعين يوما، أو شهرا، أو سنة"<sup>(3)</sup>.  
- " كذا جاء الحديث عند اليوناني: (لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ماذا عليه). وذكر في الحاشية على كلمة (عليه) ما نصّه: (من الإثم) ثم وضع عليها اليوناني علامة (لا خ) ومعناها: عدم ثبوتها في أي نسخة"<sup>(4)</sup>.

(1) - تقييد المهمل: 61/2.

(2) - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: 69.

(3) - صحيح البخاري: ح510: 108/1.

(4) - روايات الجامع الصحيح ونسخه: 486/2.



- قال ابن رجب (ت795هـ): " وقد وقع في بعض نسخ كتاب البخاري، ومسلم - أيضا - بعد: (ماذا عليه): (من الإثم)، وهي غير محفوظة.  
وقد وقعت في كتاب ابن أبي شيبة من رواية الثوري، مدرجة بلفظة: (يعني: من الإثم)، فدل على أنها مدرجة من قول بعض الرواة، وتفسير للمعنى"<sup>(1)</sup>.  
- قال القسطلاني (ت923هـ): " هي ثابتة في اليونانية من غير عزو"<sup>(2)</sup>.  
من الآثار:

- إزالة الإدراج وتحريم المتن.  
- رفع الاختلاف في شرح الحديث.

### الفرع الثاني: زيادة الثقة.

#### تعريف زيادة الثقة:

- "معرفة زيادة ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راو واحد"<sup>(3)</sup>.  
وقيل: "أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة"<sup>(4)</sup>.  
- لا يمكن اعتبار زيادات بعض الألفاظ في متون الأحاديث زيادات ثقات، لانقضاء عصر رواية المتون، وإنما زيادات الثقات المعتبرة هي زيادة رواية متون معينة.

### الفرع الثالث: الإدخال.

- وهو قريب من التلقين، ويختلف عنه في كون التلقين بعلم الملقن، وأما الإدخال فيكون بغير علم الراوي الذي أدخل عليه الحديث -غالبا-، كما أن التلقين يكون مشافهة، وأما الإدخال فيكون في الكتاب، وربما كان الأمر قريبا بعضه من بعض بحيث يلتبس هل هو تلقين أو إدخال<sup>(5)</sup>.

(1) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي: 91/4.

(2) - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد أبو العباس القسطلاني: 471/1.

(3) - معرفة علوم الحديث: 130/1.

(4) - شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: 651/2.

(5) - مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم، سعد الحميد ومجموعة: 126/1.

ويمكن القول: " هو إدخال أحاديث في كتاب الرواي دون علمه".  
وأذكر هنا ما يتعلّق بإدخال حديث من رواية في رواية أخرى، سيما وقد يروى الحديث على أنه منها، ويكون الشيخ المقروء عليه لم يسمعه في تلك الرواية.

#### مثال:

- 3262 - حدّثنا محمد بن عيسى، ومسدد، وهذا حديثه، قالوا: حدّثنا عبد الوارث، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حلف فاستثنى، فإن شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث"<sup>(1)</sup>.  
"هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤي ولذا لم يذكره المنذري.  
- قال المزني في الأطراف أخرج أبو داود في الأيمان والنذور عن أحمد بن حنبل عن سفيان، وعن محمد بن عيسى ومسدد كلاهما عن عبد الوارث.  
وحديث محمد بن عيسى ومسدد في رواية بن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم"<sup>(2)</sup>.

#### من الآثار:

- إزالة ما أدخله النسخ أو المحشون في النسخ مما ليس منها.
- تحرير الروايات وتمييزها.
- تصحيح السّماعات وتحريرها.
- تحديد رتبة وثيقة الناقل وضعفه.

(1) - سنن أبي داود، ح 3262: 325/3.

(2) - عون المعهود: 64/9.

### المطلب الثالث: الآثار المتعلقة بالأقوال النقدية.

أقوال أئمة النقد الحديثي هي رأس مال المشتغل بهذا العلم، وقد عني العلماء بسؤالات شيوخهم وحفظوا لنا ذلك في نوع خاص من التصنيف عُرف بكتب: السؤالات، ومن المصادر التي حفظت الأقوال النقدية: الكتب التي جمع الأئمة فيها حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأعقبوها بأحكامهم؛ هذه الأحكام اعترافا ما يعترى أصول الكتب المنسوخة، ووقع فيها اختلاف تنوعت صوره وظهر أثره، فاشتروا لذلك على طالب الحديث أن يدقق ويتحرى في نقل هذه الأقوال، وشاهد هذا ما ذكره ابن الصلاح (ت643هـ) عن كتاب الترمذي: "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: "هذا حديث حسن"، أو "هذا حديث حسن صحيح"، ونحو ذلك، فينبغي أن تُصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه"<sup>(1)</sup>.

ونقل الزركشي (ت794هـ) عن ابن دقيق العيد (ت702هـ) أنه قال: "إن النسخ من كتاب الترمذي تختلف في قوله: "حسن صحيح"، أو "حسن"، وأكثر ما يعتمد المتأخرون رواية الكروخي وهي مخالفة في التصحيح لرواية المبارك بن عبد الجبار، والذي عندنا في النسخة التي بخط ابن الخاضبة الحافظ حديث رافع: "أسفروا بالفجر" حسن لا غير، وفي حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: "لا وأن تعتمروا هو أفضل" روى الكروخي عن الترمذي أنه صححه وروى المبارك عنه تحسينه فقط"<sup>(2)</sup>.

- إن اختلاف هذه الأقوال حذفاً أو إثباتاً، تماماً أو نقصاً، تقديماً وتأخيراً، قلة وكثرة، في بعض النسخ يعد مشكلاً من جهة معرفة مصدر ذلك، هل هو من الإمام نفسه فيعد اختلاف في الاجتهاد منه، أو يرويه بحسب النشاط والكسل، أو هو من نقل الرواية عنه، أو من تلفيق النساخ. وتحرير هذا صعب جدا يحتاج التتبع الدقيق والمقابلة المتقنة. وهذا ذكر لبعض تلك الآثار إجمالاً:

- التأثير في الحكم على الحديث ومعرفة رأي الإمام فيه.

(1) - معرفة أنواع علوم الحديث: 105.

(2) - التكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الزركشي: 334/1.

- الخطأ في الحكم على الحديث في حال وضع المقولة النقدية في غير محلها الذي وضعها فيه الإمام (التقديم والتأخير).

- التأثير على المنهج العام في دراسة القيمة النقدية للإمام في كتابه من خلال قتلها وكثرتها.

- التأثير في تصنيف الكتاب الحديثي من حيث اعتباره كتابا نقديا من خلال قتلها وكثرتها.

### الفرع الأول: الآثار المتعلقة بإثبات الأقوال النقدية أو حذفها.

#### مثال 1:

- 245 - قال أبو داود حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا عبد الله بن داود عن الأعمش عن سالم

عن كريب ثنا بن عباس عن خالته ميمونة قالت: "وضعت للنبي -صلى الله عليه وسلم-

غسلا يغتسل به من الجنابة، فأكفأ الإناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثا، ثم صب

على فرجه فغسل فرجه بشماله، ثم ضرب بيده الأرض فغسلها، ثم تمضمض واستنشق، وغسل

وجهه ويديه ثم صب على رأسه وجسده، ثم تنحى ناحية فغسل رجله، فناولته المنديل فلم

يأخذه وجعل يفيض الماء عن جسده"<sup>(1)</sup>.

فذكرت ذلك لإبراهيم فقال كانوا لا يرون بالمنديل بأسا ولكن كانوا يكرهون العادة.

- قال أبو داود: قال مسدد: فقلت: لعبد الله بن داود كانوا يكرهونه للعادة؟ فقال: هكذا هو

ولكن وجدته في كتابي هكذا.

- جاء في حاشية بعض النسخ -وهو من رواية ابن داسة-: قال أبو داود: هذا يُعرف من

حديث الكوفة ومخرجه من المدينة عن كريب.

#### من الآثار:

- نسبة الحديث إلى أهل بلد معينين، واشتهارهم به، وهذا له أثره، وكأنه يشير إلى تفردهم به.

- بيان مدار الحديث.

- دفع توهم سكوت أبي داود عن الحديث.

(1) - سنن أبي داود ح245: 64/1.

## مثال 2:

- 4960 - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن عبيد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن عشت إن شاء الله أن أنهي أمتي أن يسموا نافعاً، وأفلح، وبركة، قال الأعمش: ولا أدري ذكر نافعاً أم لا، فإن الرجل يقول إذا جاء: أتم بركة، فيقولون: لا.

قال أبو داود: روى أبو الزبير، عن جابر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحوه، لم يذكر بركة<sup>(1)</sup>.

- (قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال عفان: كان يحيى لا يحدث عن همام، قال أحمد: قال عفان: فلما قدم معاذ بن هشام، وافق هماماً في أحاديث، كان يحيى ربما قال بعد ذلك: كيف قال همام في هذا؟).

- قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: سماع هؤلاء، عفان، وأصحابه، من همام، أصلح من سماع عبد الرحمن، وكان يتعاهد كتبه بعد ذلك.

حدثنا حسين بن علي، حدثنا عفان، إن شاء الله تعالى، قال: قال لي همام: كنت أخطيء ولا أرجع، فاستغفر الله تعالى.

- قال أبو داود: سمعت علي بن عبد الله يقول: أعلمهم بإعادة ما يسمع مما لم يسمع: شعبة، وأرواهم هشام، وأحفظهم سعيد بن أبي عروبة.

- قال أبو داود: فذكرت ذلك لأحمد، فقال: سعيد بن أبي عروبة في قصة هشام، هذا كله يحكونه عن معاذ بن هشام، أين كان يقع هشام من سعيد لو برز له).

هذه الأقوال كلها زائدة في النسخة الهندية ولا توجد في غيرها.

## من الآثار:

- نسبة أقوال لأبي داود في موضع يظهر فيه أنه لم يقلها، لمباعدة مضمونها لحديث الباب.

<sup>(1)</sup> - سنن أبي داود، ح 4960: 290/4.

## الفرع الثاني: الآثار المتعلقة بتمام الأقوال النقدية أو نقصها.

### مثال 1:

1690 - حدثنا محمد بن صدران أبو جعفر البصري حدثنا طالب بن حجير عن هود بن عبد الله بن سعد عن جدّه مزينة قال: دخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم الفتح وعلى سيفه ذهبٌ وفضّة، قال طالب فسألته عن الفضّة فقال: كانت قبعة السيف فضّة. وفي الباب عن أنس وهذا حديث حسن غريب، وجدّ هود اسمه مزينة العصري<sup>(1)</sup>.  
- وقد اضطربت نسخ جامع الترمذي في قول الترمذي على هذا الحديث، ففي بعضها: "هذا حديث غريب"<sup>(2)</sup>، وفي بعضها: "حديث حسن غريب"<sup>(3)</sup>.

### من الآثار:

- الاختلاف في الحكم على الحديث.

### مثال 2:

365 - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: أخبرنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال: "صلى بنا المغيرة بن شعبة -رضي الله تعالى عنه- فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس فسبح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلّم وسجد سجدي السهو وسلّم".  
وقال: "هكذا صنع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-".  
هذا حديث حسن صحيح.  
- قال أحمد شاكر (ت1377هـ) مُبيّنًا اختلاف النسخ: كلمة صحيح لم تذكر في "م"<sup>(4)</sup>.

(1) - سنن الترمذي، ح1690: 200/4.

(2) - تحفة الأشراف، ح11254: 54/8، تحفة الأهودي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن أبو العلا المباركفوري: 338/5.

(3) - عارضة الأهودي بشرح صحيح الترمذي، محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري: 136/7، الأحكام الوسطى من حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي: 182/5.

(4) - سنن الترمذي، ح365: 201/2.

من الآثار:

- الاختلاف في الحكم على الحديث.

مثال 3:

- 248 - حدثنا نصر بن علي، حدثني الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله - - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - -: "إن تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر"<sup>(1)</sup>.

وقع في بعض النسخ بعد هذا الحديث: "الحارث حديثه منكر، وهو ضعيف"، وفي بعضها: "هذا الحديث ضعيف"، وفي بعضها: "حديث الحارث منكر ضعيف".

من الآثار:

- الاختلاف بين الحكم على الرواي والحكم على الحديث وجمعهما معا.

- الاختلاف في الحكم على حديث الراوي بين النكارة وبين النكارة والضعف معا.

الفرع الثالث: الآثار المتعلقة بموضع الأقوال النقدية ومحلها.

مثال 1:

- 290 - حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني، حدثني الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، بهذا الحديث، قال فيه: فكانت تغتسل لكل صلاة<sup>(2)</sup>.  
- قال أبو داود: قال القاسم بن مبرور، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة، عن أم حبيبة بنت جحش، وكذلك روى معمر، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، وربما قال معمر: عن عمرة، عن أم حبيبة، بمعناه.

وكذلك رواه إبراهيم بن سعد، وابن عيينة، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، وقال ابن عيينة في حديثه: ولم يقل: إن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمرها أن تغتسل.

جاء هنا هذه العبارة: "وكذلك رواه الأوزاعي أيضا، قال فيه: قالت عائشة: فكانت تغتسل لكل صلاة"، وفي بعض النسخ جاءت هذه العبارة بعد الحديث الذي بعده.

(1) - سنن أبي داود، ح 248: 180/1.

(2) - سنن أبي داود، ح 290: 212/1.

من الآثار:

- اختلاف تحديد الوجه الذي روى به الأوزاعي تبعاً لموضع القول.

مثال 2:

- 1763- حدّثنا سليمان بن حرب، ومسدد، قالوا: حدّثنا حمّاد (ح) وحدّثنا مسدد، حدّثنا

عبد الوارث، وهذا حديث مسدد، عن أبي التّياح، عن موسى بن سلمة، عن ابن عبّاس، قال:

بعث رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- فلانا الأسلمي، وبعث معه بثمان عشرة بدنة، فقال:

أرأيت إن أزحف عليّ منها شيء قال: تنحرها، ثمّ تصبغ نعلها في دمها، ثمّ اضربها على

صفحتها، ولا تأكل منها أنت، ولا أحد من أصحابك، أو قال: من أهل رفقتك<sup>(1)</sup>.

- وقال في حديث عبد الوارث: "ثمّ اجعله على صفحاتها" مكان "اضربها".

- قال أبو داود: سمعت أبا سلمة يقول: إذا أقمت الإسناد والمعنى كفاك.

فهذه توسعة في نقل الحديث على المعنى.

- "قال أبو داود: الذي تفرّد به من هذا الحديث قوله: ولا تأكل منها أنت، ولا أحد من

رفقتك"، ورد هذا القول في بعض النسخ قبل قوله: "وقال في حديث عبد الوارث....".

من الآثار:

- الأنسب أن يكون القول متقدماً لأنه في سوق الاختلاف بين الراويين.

- جعل القول متأخراً يوهّم أن التفرد من عبد الوارث، وإنما هو من مسدد.

(1) - سنن أبي داود، ح 1763: 177/3.



## المطلب الرابع: الآثار المتعلقة بمناهج المؤلفين.

مناهج المؤلفين قضية اعتنى بها الأقدمون من سراح كتب الحديث، فنجد على سبيل المثال الخطابي (ت388هـ) في شرحه على السنن يقول: "ومن عادة أبي داود فيما أنشأه من أبواب هذا الكتاب أن يذكر الحديث في بابه ويذكر الذي يعارضه في باب آخر على أثره، ولم أجده في شيء من النسخ فلست أدري كيف أغفل ذكر هذه القصّة وهي من أمهات السنن وإليه ذهب أكثر الفقهاء ونحن نذكره لتحصل فائدة وتحفظ على الكتاب رسمه وعادته"<sup>(1)</sup>. وهو في هذا النص -فضلا على العناية ببيان منهج المؤلف- يثير قضية حساسة جدا قلّ التنبه والتفطن لها، وهي تأثير النسخ في منهج المؤلف، وهي محلّ الدّراسة في هذا المطلب. ومع ظهور الدّراسة الأكاديمية غني جماعة من الباحثين ببيان مناهج المؤلفين ودراساتها في مؤلفات خاصّة، بل والمقارنة بين المؤلفين في مناهجهم؛ ولكن للأسف قامت الدّراسات على ما هو موجود متداول من النسخ المطبوعة للكتب الحديثية، وأزعم أن تتبّع اختلاف النسخ للكتاب الواحد سيحدث نقلة في دراسة مناهج المؤلفين، أو على الأقل إعادة النظر فيما كتب.

وهذه الآثار متعلّقة بالسياق العام للكتاب من حيث:

- العدد: للكتب والأبواب والأحاديث.
- الترتيب: للكتب والأبواب والأحاديث.
- الصيغ: للكتب والأبواب.
- وجملة هذه الآثار تظهر في:
- الإجازة، فلا بد من تحديد الرواية التي تمت الإجازة عليها، لئلا يُجَلّ الرواي لنفسه رواية ما لم يَصِحَّ له فيه رواية.
- عند عزو الحديث: يلزم تحديد الرواية التي نقل منها لئلا يُتوهّم الخطأ في العزو.
- عدم التسرع في توهيم العزو، خاصّة عند النّظر في كتب الأطراف.

<sup>(1)</sup> - معالم السنن: 172/1.

- عند دراسة منهج المؤلف في سوق الأحاديث وترتيبها، فلكل إمام غرض ومقصد في طريقة سوقه للأحاديث.
- عند دراسة منهج المؤلف في إيراد التراجم لآبد من مراعاة اختلاف النسخ في الصيغ والسياق.
- عند دراسة فقه الإمام لآبد من مراعاة اختلاف النسخ في صيغ الأبواب وسياقها، وكذا في ترتيب الأحاديث وسياقها.
- التنبه والتنبية للتلفيق بين النسخ وخلط الروايات من حيث: العدد والترتيب والصيغ للكتب والأبواب والأحاديث.
- اختلال الترتيب في بعض النسخ يورث إشكالات في فهم وجه مناسبة الترجمة لأحاديث الباب.

### الفرع الأول: الآثار عدد الكتب، وترتيبها، وصيغها.

#### عدد الكتب:

وهذه تشمل غالب كتب السنة، والمتتبع لها يقف على عجائب، فمثلا صاحب كتاب: "روايات ونسخ الجامع الصحيح" خلص إلى أن المتفق عليه من الأبواب شيء يسير مقارنة بعدد أبواب الصحيح المشهورة، وعقد لذلك جدولا للمقارنة<sup>(1)</sup>.

وهذا الاختلاف أشار إليه العلماء قديما فنجد على سبيل المثال ابن حجر يقول عن سنن أبي داود: "وهذه الروايات عن أبي داود مختلفة إلا أن روايتي اللؤلؤي وابن داسة متقاربتان إلا في بعض التقديم والتأخير، وأما رواية ابن الأعرابي فتتقص عنهما كثيرا وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب من قوله باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى إلى باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه، وكان يقول قال أبو داود ولا يقول حدثنا أبو داود، وأما رواية ابن الأعرابي فسقط منها كتاب الفتن وكتاب الملاحم وكتاب الحروف وكتاب الخاتم وكتاب اللباس وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والنكاح أوراق كثيرة خرجها من رواياته عن شيوخه"<sup>(2)</sup>.

(1) - 555/2-558.

(2) - المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة: 31.

وهذه موجود في النسخ كذلك، فبعض النسخ تنقص أبوابا وتزيد أخرى وهكذا؛ والأمر جار حتى في طبعات السنن: فبعضها جعل عدد الكتب ثمان وثلاثين كتاباً<sup>(1)</sup>، وفي بعضها أربعاً وثلاثين كتاباً<sup>(2)</sup>.

### ترتيب الكتب:

فبعض الكتب متقدمة في بعض النسخ ومتأخرة في بعضها: كما في صحيح البخاري مثلاً من تقديم كتاب الصوم على كتاب الحج، وهو من رواية أبي زيد المروزي<sup>(3)</sup>.

### صيغ الكتب:

مثال مما وقع في صحيح البخاري: قال ابن حجر (ت852هـ): "وقع لابن بطال وابن التين: كتاب رد الجهمية، وغيرهم: التوحيد"<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: عدد الأبواب، وترتيبها، وصيغها.

#### عدد الأبواب:

يقع فيها الاختلاف كثيراً، فمثلاً مما أحصيته مما ذكر فيه عوامة في طبعته للسنن أنه وقع فيه اختلاف أزيد من ثلاث مئة وسبعين باباً، موزعة بين إثبات الأبواب وحذفها، وبين التقديم والتأخير، وبين اختلاف الصيغ. ووجدت أكثر من خمسين باباً وقع الاختلاف في إثباتها وحذفها في النسخ. ونجد عدد الأبواب في طبعة التأصيل: ألفاً وسبع مائة وواحد وتسعين باباً، بينما في طبعة محيي الدين نجد ألفاً وثمان مئة وتسعة ثمانين باباً. أي أن الفرق بينهما قرابة المئتين. ومثاله: "باب في الرد على الجهمية".

(1) - طبعة محيي الدين عبد الحميد.

(2) - طبعة دار التأصيل.

(3) - روايات ونسخ الجامع الصحيح: 538/2.

(4) - فتح الباري: 344/13.

وجد هذا الباب في نسخة واحدة صحيحة وليس في سائر النسخ، فعلى تقدير إثبات الباب فيه تكرار، لأنّ هذا الباب تقدّم قبل باب الرؤية، وعلى حذفه ليس لحديث عبد الله بن عمر وأبي هريرة تعلق باب الرؤية، فالأشبهه كون هذين الحديثين قبل باب الرؤية وتحت باب الجهمية فإدخالهما في باب الرؤية من تصريف النساخ والله أعلم<sup>(1)</sup>.

#### ترتيب الأبواب:

يختلف ترتيب الأبواب من نسخة إلى أخرى، وقد ذكرت أمثلة لذلك في الفصل الثاني.

#### صيغ الأبواب:

تختلف صيغ الأبواب من نسخة إلى أخرى، وقد ذكرت أمثلة لذلك في الفصل الثاني.

#### الفرع الثالث: عدد الأحاديث وتربيتها.

##### عدد الأحاديث:

الذي ذكره أبو داود في رسالته أن عدد أحاديث كتابه أربعة آلاف وثمان مئة، لكن نجد النسخ قد اختلفت في هذا العدد.

"نقل الحافظ عبد الغني المقدسي بسنده إلى ابن العبد قوله: سمعتُ كتاب "السنن" من أبي داود ستّ مرار، بقيت من المرة السادسة بقية لم يُتمه بالبصرة. وقال: البصري يزيد فيه على البغدادي ستّ مئة حديث ونيفا وستين حديثاً، وألف كلمة ونيفا"<sup>(2)</sup>.

أي أن بين رواة السنن اختلافاً، انجرّ عنه اختلاف النسخ في عدد أحاديث السنن.

وهذا ما نلاحظه في طبعات السنن:

- في أكثر الطبعات: 5274 حديثاً.

- في طبعة عوامة: 5232 حديثاً.

- في طبعة التّأصيل: 5185 حديثاً.

#### ترتيب الأحاديث:

ذكرت له أمثلة في الفصل الثاني.

(1) - عون المعبود: 41/13.

(2) - رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ت: الكوثري: 08.

### المبحث الثالث: الآثار الفقهية للاختلاف.

أبحث هنا الآثار الناتجة عن اختلاف النسخ الخطية في الأحكام الفقهية من جهتين:

- الجهة الأولى: في إثبات بعض الأحكام الفقهية بناء على وجود ألفاظ تدل عليها في بعض النسخ دون بعض.

- الجهة الثانية: في نفي الأحكام الفقهية بناء على وجود ألفاظ تنفيها في بعض النسخ دون بعض، أو بالقطع بعدم ثبوتها وإدراجها في النسخ.

وهذا المبحث هو الثمرة الحقيقية من هذا البحث، إذ يظهر ثمرة مراعاة اختلاف النسخ قبل بناء الأحكام الفقهية.

وسأورد نموذجين لكل من الجهتين المذكورتين.

### المطلب الأول: الاختلاف في إثبات الأحكام الفقهية.

#### الفرع الأول: النموذج الأول.

- 3513- حديث عائشة قالت: قلت يا رسول الله أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها؟ قال: "قولي اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني". قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح<sup>(1)</sup>.

هكذا جاء الحديث في نسخ الترمذي، وهذا الذي وجدته في المطبوع منها- فيما راجعت-، لكن الغريب أن غالب من عزي<sup>(2)</sup> الحديث من المتأخرين إلى الترمذي عزاه بزيادة لفظ: كريم بعد عفو، ولعله في بعض نسخه- مع أن الظن الغالب إن لم يكن قطعاً أنه لا يوجد في شيء منها ولا أصل لهذه اللفظة-.

كما أنها لا توجد في نسخ النسائي- وقد أخرجها من نفس طريق الترمذي- ولا ابن ماجه، ولا في شيء من الأصول.

(1) - سنن الترمذي: 416/5.

(2) - كابن الأثير في جامع الأصول ح2335: 324/4، وابن عبد الهادي في المحرر ح656: 381/1، وغالب المحققين من المعاصرين يعزونها بهذه الزيادة. وعندني توقف في ثبوت هذا اللفظ في أصل هذه الكتب، إذ ما يغلب على ظني أنها من صنيع المطابع.

قال الألباني(ت1420هـ): " وقع في سنن الترمذي بعد قوله: عفو زيادة: كريم! ولا أصل لها في شيء من المصادر المتقدمة، ولا في غيرها ممن نقل عنها، فالظاهر أنها مدرجة من بعض الناسخين أو الطابعين؛ فإنها لم ترد في الطبعة الهندية من سنن الترمذي التي عليها شرح تحفة الأحوزي للمباركفوري<sup>(1)</sup>، ولا في غيرها.

وإن مما يؤكد ذلك: أن النسائي في بعض رواياته أخرجه من الطريق التي أخرجها الترمذي، كلاهما عن شيخهما (قتيبة بن سعيد) بإسناده دون الزيادة.

وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أحنينا الفاضل علي الحلبي في: مهذب عمل اليوم والليلة لابن السني<sup>(2)</sup>، وليست عند ابن السني؛ لأنه رواه عن شيخه النسائي - كما تقدم - عن قتيبة، ثم عزاه للترمذي وغيره!

ولقد كان اللائق بفن التخريج أن توضع الزيادة بين معكوفتين كما هو المعروف اليوم [ ]، وبنه أنها من أفراد الترمذي.

وأما التحقيق فيقتضي عدم ذكرها مطلقاً؛ إلا لبيان أنه لا أصل لها<sup>(3)</sup>.

من الآثار:

بناء على ورود هذه اللفظة:

- قال كثير من الفقهاء المتأخرين<sup>(4)</sup> باستحبابها في هذا الدعاء، كما نسمع كثيرا من الوعاظ يرددونها في خطبه، وكذلك جماعة من أئمة التراويح في رمضان.
- والحق أنها ليست ثابتة إن من جهة النسخ أو من جهة الرواية.
- والأصل في ألفاظ الذكر والدعاء الوارد التوقيف<sup>(5)</sup>.

(1) - 264 / 4 .

(2) - 202/95 .

(3) - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني: 1011/7 - 1012 .

(4) - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني: 247/1، موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري: 42/2 .

(5) - تصحيح الدعاء، بكر أبو زيد: 506 .

## الفرع الثاني: النموذج الثاني.

- 997- حديث وائل عن أبيه قال: "صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم، فكان يسلم عن يمينه:

السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ، وعن شماله: السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ"<sup>(1)</sup>.

هكذا جاءت في أغلب نسخ السنن، وفي بعضها (ولم يتيسر لي الوقوف عليه-والعهدة فيها على الناقل-) بزيادة وبركاته في التسليمة الثانية<sup>(2)</sup>. والخلاف واقع كذلك في نسخ سنن ابن ماجه<sup>(3)</sup>.

(1) - سنن أبي داود، ح 997: 239/2.

(2) - أفردت هذه المسألة-فيما اطلعت عليه- بثلاثة بحوث: بحثان في إثباتها، وبحث في ردّها.

أما اللذان في إثباتها فهما: - "رفع الغين، عمن ينكر ثبوت زيادة وبركاته في التسليم من الجانبين"، لصاحبه: محمد علي الإثيوبي. وقد نحا فيه في إثبات هذه الزيادة منحى استغريته، حيث اعتمد على طبعات السنن على أساس أنها نسخ، كما قطع بخطأ النسخ- وهي غالبها- التي لم تذكر هذه الزيادة، ونسب التحقيق إلى من أثبتتها من العلماء!!!، والإيرادات على بحثه كثيرة.

- "تكحيل العينين بثبوت لفظ وبركاته في التسليمين"، لصاحبه: وعبد الله البخاري.

ويقال فيه ما قيل في سابقه، والعجب كيف يقضي بنسخة واحدة على جميع النسخ، كما أن كل من اعتمد عليهم في إثبات الزيادة: من القرن الثامن فما بعده، أي من المتأخرين، فأين المتقدمون من هذه الزيادة؟!!!!  
أما البحث الذي في نفيها فهو: - "زيادة لفظه وبركاته في التسليم من الصلاة"، لصاحبه: سعيد المرّي.  
وهو بحث جيد، زواج فيه صاحبه بين النظر في الرواية والنظر في النسخ.

(3) - وليس في المطبوع من سنن ابن ماجه ذكر لهذه الزيادة،

- وقال ابن رسلان في شرح السنن: "لم نجد لها في ابن ماجه". عون المعبود 207/3-208.

- وقال صاحب بذل المجهود: "رأيت نسخ ابن ماجه التي طبعت في الهند والتي طبعت في مصر ولم أجد لها أثرا من هذه الزيادة". بذل المجهود 338/5.

- وقال صاحب غاية المقصود: "لكن نسخة السنن لابن ماجه التي عند شيخنا نذير حسين المحدّث أظنّها بخط القاضي ثناء الله رحمه الله والتي بأيدينا تؤيد كلام ابن رسلان فإنّها خالية عن هذه الزيادة". عون المعبود 207/3-208.

لكن قال صاحب سبل السلام: "راجعنا سنن ابن ماجه من نسخه صحيحة مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه"، ثم ساق الحديث بذكر الزيادة فيه. سبل السلام: 292/1.

- وقال صاحب عون المعبود: "لكن الاعتماد في ذلك الباب على نسخة صحيحة مقروءة على الحفاظ كما قاله الأمير اليماني في السبل، فإنه رأى هذه الزيادة، وأيضا قد أثبت هذه الزيادة من رواية ابن ماجه الحفاظ في التلخيص وغيره من الكتب". عون المعبود 207/3-208.

من الآثار:

- بناء عليه وقع الاختلاف في حكم زيادة هذه اللفظة في التسليمة الثانية، فممن قال بها:
- الغزي، والسيوطي، والصنعاني، و محمد الإثيوبي، وعبد الله البخاري وجمع غيرهم<sup>(1)</sup>.
  - ومن لم يقل بها:
  - ابن الصلاح، وابن رسلان، وسعيد المري<sup>(2)</sup> وجمع غيرهم، ولعله الأقرب إلى الصواب والذي تؤيده الحجج.
  - ومن تردّد قوله فيها:
  - النّووي، وابن حجر، والألباني، فقالوا بها مرّة<sup>(3)</sup>، وردوها أخرى<sup>(4)</sup>.

(1) - شرح المنهاج: 92/2، تحفة الأبرار: 40، سبل السلام: 192/1، والأخيرين في بحثيهما المذكورين سابقا.

(2) - نقله عنه ابن حجر في التلخيص الحبير: 1/ 271، شرح السنن، بواسطة عون المعبود: 207/3، في بحثه المذكور سابقا.

(3) - المجموع: 459/3، نتائج الأفكار: 222/2، أصل صفة الصلاة: 1026/3 وأحكام الجنائز: 129/1.

(4) - الأذكار: 69/1، بلوغ المرام: 95، صحيح أبي داود الأم: 155/4.



## المطلب الثاني: الاختلاف في نفي الأحكام الفقهية.

### الفرع الأول: النموذج الأول.

- باب سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء.  
"وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء"<sup>(1)</sup>.

هكذا جاء الأثر في بعض النسخ، وجاء في بعضها: "يسجد على وضوء".  
أي في سجود التلاوة.

من الآثار:

- اختلاف الفقهاء في اشتراط الطهارة لسجود التلاوة.

اشترط الجمهور الطهارة لسجود التلاوة، ومستندهم القياس، وهذا الأثر على وجه حذف "غير".

ولم يشترط الشعبي<sup>(2)</sup> والبخاري<sup>(3)</sup> وجماعة من أهل الحديث، وهو اختيار ابن تيمية<sup>(4)</sup> الطهارة لسجود التلاوة، ومستندهم أثر ابن عمر هذا.

والذي رجحه العلماء من وجهي أثر ابن عمر هول الوجه الثاني.  
وهذه بعض نقولات عنهم.

- "ووقع في نسخة الأصيلي: (وكان ابن عمر يسجد على وضوء)، وكذلك عند أبي الهيثم عن الفريري، ووقع في بعض النسخ (على غير وضوء)، وهكذا في رواية ابن السكن بإثبات (غير). والصواب: رواية ابن السكن بإثبات (غير)؛ لأن المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء، ذكره ابن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن بشر، ثنا زكريا بن أبي زائدة قال: حدثنا أبو الحسن، يعني عبيد بن الحسن، عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبير قال: كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء، ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ"<sup>(5)</sup>.

(1) - صحيح البخاري: 41/2.

(2) - المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: 375/1.

(3) - صحيح البخاري: 41/2.

(4) - مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية: 279/21.

(5) - شرح ابن بطال: 56/3.

- "قوله وكان بن عمر يسجد على غير وضوء، كذا للأكثر وفي رواية الأصيلي بحذف غير والأول أولى؛ فقد روى بن أبي شيبه من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبير قال كان بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ"<sup>(1)</sup>.

- "هكذا وقع في رواية الأكثرين، وفي رواية الأصيلي، بحذف: غير، وهذا هو اللائق بحاله لأنه لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بغير وضوء إلا الشعبي، ولكن الأصح: على غير وضوء، لما روى ابن أبي شيبه من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبير، قال: كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ، وذكر ابن أبي شيبه عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة وهو على غير وضوء، فقال: يسجد.

وروى أيضا: حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش عن عطاء (عن أبي عبد الرحمن، قال: كان يقرأ السجدة وهو على غير وضوء، وهو على غير القبلة، وهو يمشي فيوميء برأسه إيماء ثم يسلم)"<sup>(2)</sup>.

(1) - فتح الباري: 553/2.

(2) - عمدة القاري: 99/7.

## الفرع الثاني: النموذج الثاني.

- 68 / 245 - حدّثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم كان: إذا افتتح الصلاة، رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع، رفعهما كذلك أيضا، وقال: "سمع الله لمن حمده، ربّنا ولك الحمد" وكان لا يفعل ذلك في السجود<sup>(1)</sup>.

هكذا جاء الحديث في نسخ الموطأ، وفي بعضها: "رفع يديه حذاء منكبيه، وإذا كبر للركوع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ثم قال: ربنا ولك الحمد"<sup>(2)</sup>.

### من الآثار:

بناء على هذه الزيادة وقع خلاف في رفع اليدين عند الركوع.  
- ومن أحسن من تناول المسألة ابن عبد البر (ت463هـ): "واختلف العلماء في رفع اليدين في الصلاة: فروى ابن القاسم وغيره عن مالك أنه كان يرى رفع اليدين في الصلاة ضعيفا إلا في تكبيرة الإحرام وحدها؛ وتعلق بهذه الرواية عن مالك أكثر المالكيين وهو قول الكوفيين سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وسائر فقهاء الكوفة قديما وحديثا.  
قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي رحمه الله في كتابه في رفع اليدين من الكتاب الكبير: لا نعلم مصرا من الأمصار ينسب إلى أهله العلم قديما تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع في الصلاة إلا أهل الكوفة.

وروى ابن وهب والوليد بن مسلم وسعيد بن أبي مرثم وأشهب وأبو المصعب عن مالك أنه كان يرفع يديه على حديث ابن عمر هذا إلى أن مات فالله أعلم،  
وبهذا قال الأوزاعي وسفيان بن عيينة والشافعي وجماعة أهل الحديث وهو قول أحمد بن حنبل وأبي عبيد وأبي إسحاق بن راهويه وأبي ثور وابن المبارك وأبي جعفر محمد بن جرير الطبري<sup>(3)</sup>.

(1) - الموطأ: 102/2.

(2) - وهي رواية محمد بن الحسن في موطئه، ح 99: 57/1، ورواية ابن وهب أيضا: 118/1.

(3) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد البر أبو عمر: 231-210/9.

- وقال: "وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: الذي أخذ به أن يرفع المصلي يديه إذا أحرم، وإذا رفع رأسه من الركوع. قال: وليس يروي أحد عن مالك مثل رواية ابن القاسم عنه في رفع اليدين.

وروى ابن وهب عن مالك أنه يرفع يديه للركوع وبعد أن يرفع رأسه في الركوع"<sup>(1)</sup>.

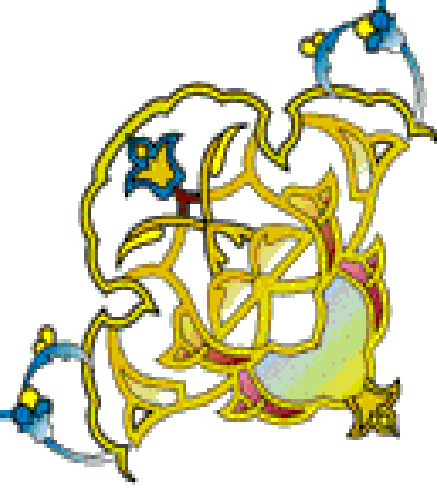
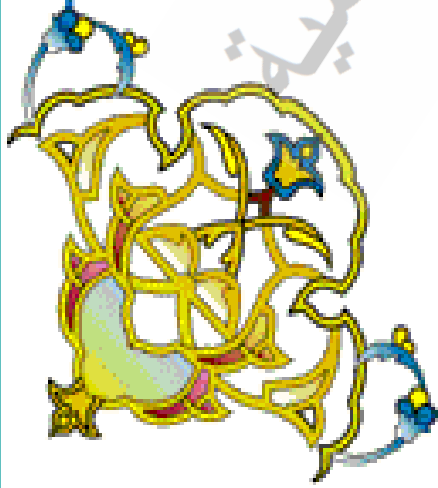
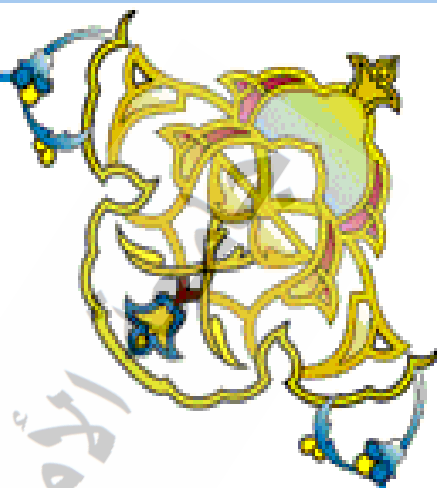
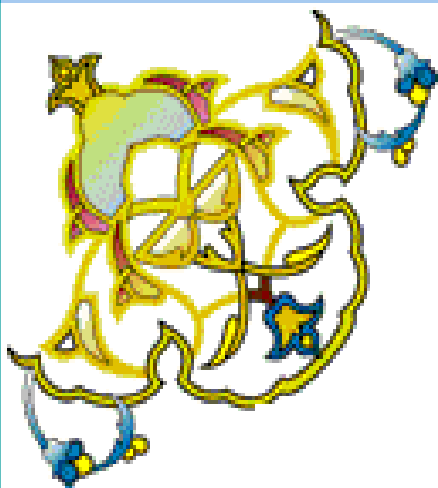
الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

---

<sup>(1)</sup> - اختلاف أقوال مالك وأصحابه، يوسف بن عبد البر أبو عمر: 108.

# الفصل الثاني

عبد القادر العظم الإسلامي  
الأستاذ



الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود

وأثره النقدي الفقهي.

وفيه ثلاثة مباحث:

❖ المبحث الأول: التعريف بنسخ السنن

ونماذج منها.

❖ المبحث الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام

أبي داود.

❖ المبحث الثالث: نماذج من الأثر النقدي

والفقهي للاختلاف بين النسخ.

## المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية ونماذج منها.

لما كان العلم تراكميًا، يفيد فيه اللاحق من السابق، أفدت مادة هذا المبحث من جهود من تقدم من المحققين<sup>(1)</sup> لكتاب السنن، مضيفا إليها ما ندد عن بعضهم، مع استدراك ما يقع لبعضهم من سهو.

وقد حصلت من النسخ ما يربو عن الثلاثين (30) نسخة مصورة، منها ما لم يدخل في تحقيق السنن سابقا، ولم أعرف بها جميعا، إنما اقتصر على عشر (10) نسخ لعلو نفاستها.

## المطلب الأول: التعريف بنسخ رواية اللؤلؤي.

### الفرع الأول: نسخة الملك المحسن ابن صلاح الدين الأيوبي.

#### 1- التعريف<sup>(2)</sup>:

مصدر النسخة:

نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة العامة المركزية بالرياض رقم: (9)، (68/194).

وصف النسخة:

- النسخة مجزأة إلى (32) جزء، وعدد أوراقها (335) ورقة من القطع الكبير، مسطرتها (31) سطرا في المتوسط.

- نسخة ملفقة، بها نقص في أولها ووسطها وآخرها بقدر ثلاث وخمسين ورقة، وقد استكمل بكتابة حديثة ترجع إلى سنة (1289هـ).

- مرتبة في مجملها باستثناء بعض الأوراق.

(1) - كانت الطريقة التي اتبعتها:

- أن جعلت عمل محققي دار التأصيل أصلا، مع التصرف في الترتيب والتصويب بعد الرجوع إلى النسخ الخطية.  
- خرجت عليه عمل كل من: الدكتور عؤامة ومحققي طبعة الرسالة، وعمل عصام موسى هادي، وما كتبه الأستاذ عبد العاطي الشرقاوي في رسالته عن اللؤلؤي والتي لم تطبع بعد.

(2) - السنن، طبعة التأصيل: 123/1-127، السنن، طبعة عوامة: 34/1-53، السنن، طبعة الرسالة: 88/1-90، الصديق: 24-31. بتصريف. وقد أطل الحديث عنها الباحث عبد العاطي في رسالته حيث أخذت منه زهاء 40 صفحة. إلا أنه وهم فيمن تملكها آخر فقال: "محمد بن إبراهيم" ظن وإنما هو: "عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ".

- نالها بعض التّاكل في حواشيتها، ممّا أدى لذهاب بعض الكلمات من أطراف حواشيتها، ونقص أسطر من أسفلها، أو كلمات في وسطها؛ وبها آثار ترميم بدائي.
- خطّها نسخي مقروء، وهي كثيرة الضّبط والنّقط.

#### اسم النّاسخ:

لا يعرف لها ناسخ بالتّحديد، ومال عوامة إلى أنّه المملك المحسن.

#### تاريخ النّسخ ومكانه:

غالب الظن أنّها نُسخت أوائل القرن السابع، وذلك لأنّ أقدم قراءة للنّسخة كانت سنة (603هـ)، كما هو مدوّن آخر الجزء الأوّل.

ويترجح أن مكان النّسخ هو دمشق.

#### توثيقات النّسخة:

- قوبلت وعورضت بأصل الإمام أبي بكر الخطيب البغدادي، كما جاء هذا في أوائل وآخر أجزاء كثيرة، وفيها النّص على أنّه وقع له أصل الخطيب نفسه فعارضه به، بل ونقل صور السّماعات المتعلّقة بتلك النّسخة.

- النّسخة على درجة عالية من الضّبط والتّوثيق، تداولتها أيدي أهل العلم، وملئت أرجاؤها بسماعاتهم، وهي مزينة بخطوطهم:

\* سماع بخط الحافظ يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي.

\* سماع للملك المحسن.

\* سماع بخط الحافظ العراقي عبد الرحيم بن الحسين.

\* سماع الشّيخ نورالدين الهيثمي.

\* سماع الشّيخ شمس الدين الهرساني.

\* سماع بخط الحافظ ابن حجر.



وقف وتملكات:

مالك النسخة وواقفها هو: الملك المحسن ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي رحمهما الله تعالى.

رحلة النسخة:

\* النسخة دمشقية الأصل - غالباً.

\* قرئت في حلب (624هـ) على الشيخ الإمام جمال الدين مفتي الفرق أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي، بروايته عن ابن طبرزد... بمدينة حلب بمدرسة ابن رواحة.

\* قرئت في حلب أيضاً سنة (655هـ) كما في السماع الذي كتبه أحمد بن محمد بن عبد المنعم بن أبي غانم الحلبي، وفي السامعين أئمة وأبناء أئمة، وكان الشيخ المسجع لهم طغريل بن عبد الله المحسني من موالي الملك المحسن.

\* ثم انتقلت إلى القاهرة، وقرئت على ابن خطيب المزنة عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى بالجامع الأزهر بالقاهرة المعزية سنة (676هـ)، وكاتب السماع هو أبو بكر بن علي بن عبد الخالق.  
\* قرئت في دمشق على ابن أمليلة المراغي الحلبي المزني سنة (706هـ) بجامع المرجاني بالمزة الفوقانية ظاهر دمشق المحروسة.

\* قرئت في القاهرة على السراج البلقيني، والعراقي، وقد توفياً مطلع القرن التاسع.

\* قرئت على ابن حجر عدّة مرّات: لنفسه، وقارئاً، ومقروءاً عليه.

\* والبقاعي قارئاً لها سنة (845هـ) على ابن بردس.

\* والكلوتاتي أحمد بن عثمان قرأها لنفسه، وعلى العراقي.

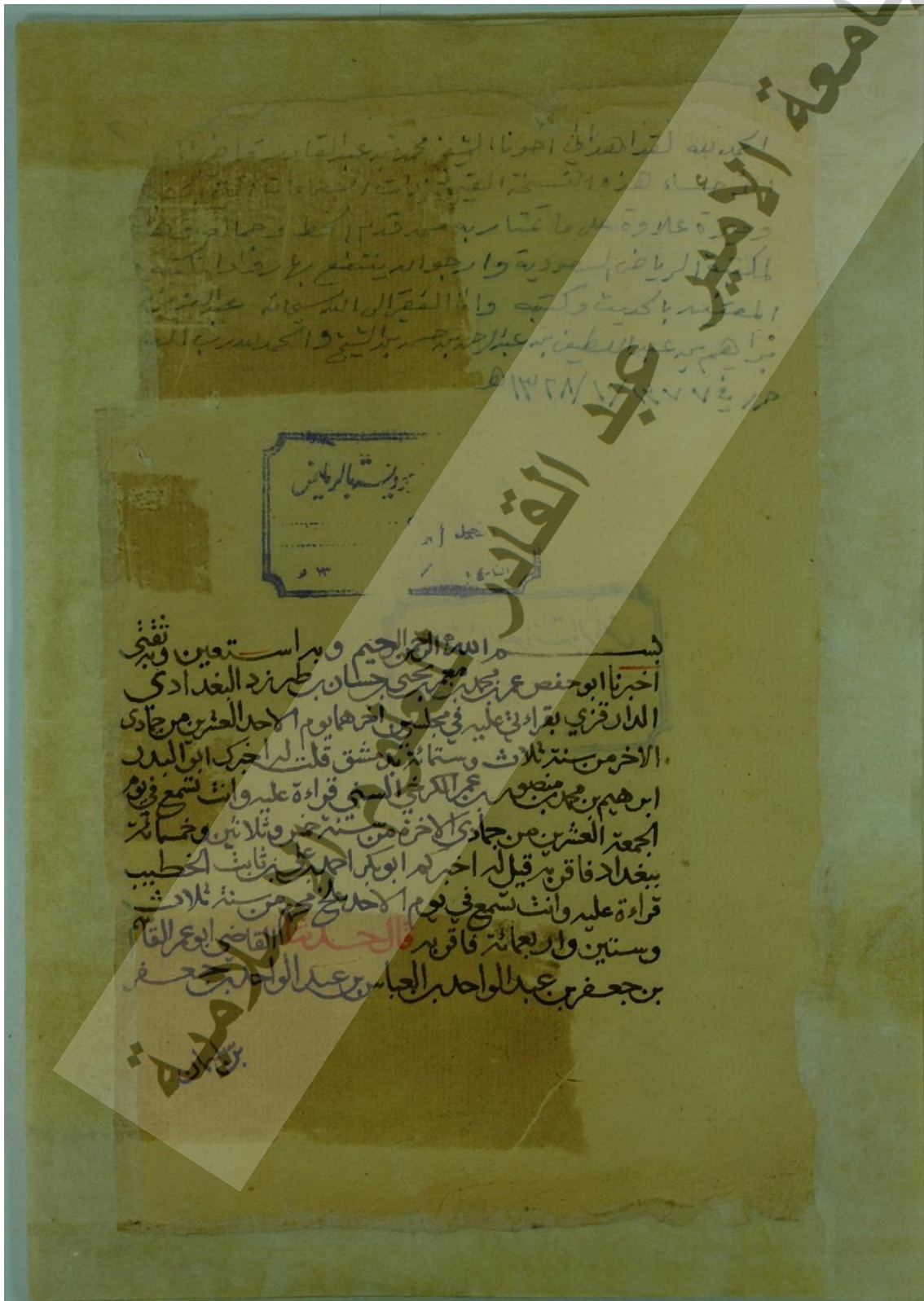
\* وكانت عند الشيخ محمد بن عبد القادر قاضي المبرز - من الأحساء - من آل عبد القادر،

وهو أهداها إلى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وأهداها الشيخ عبد العزيز إلى المكتبة العامة

بالرياض.

2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.

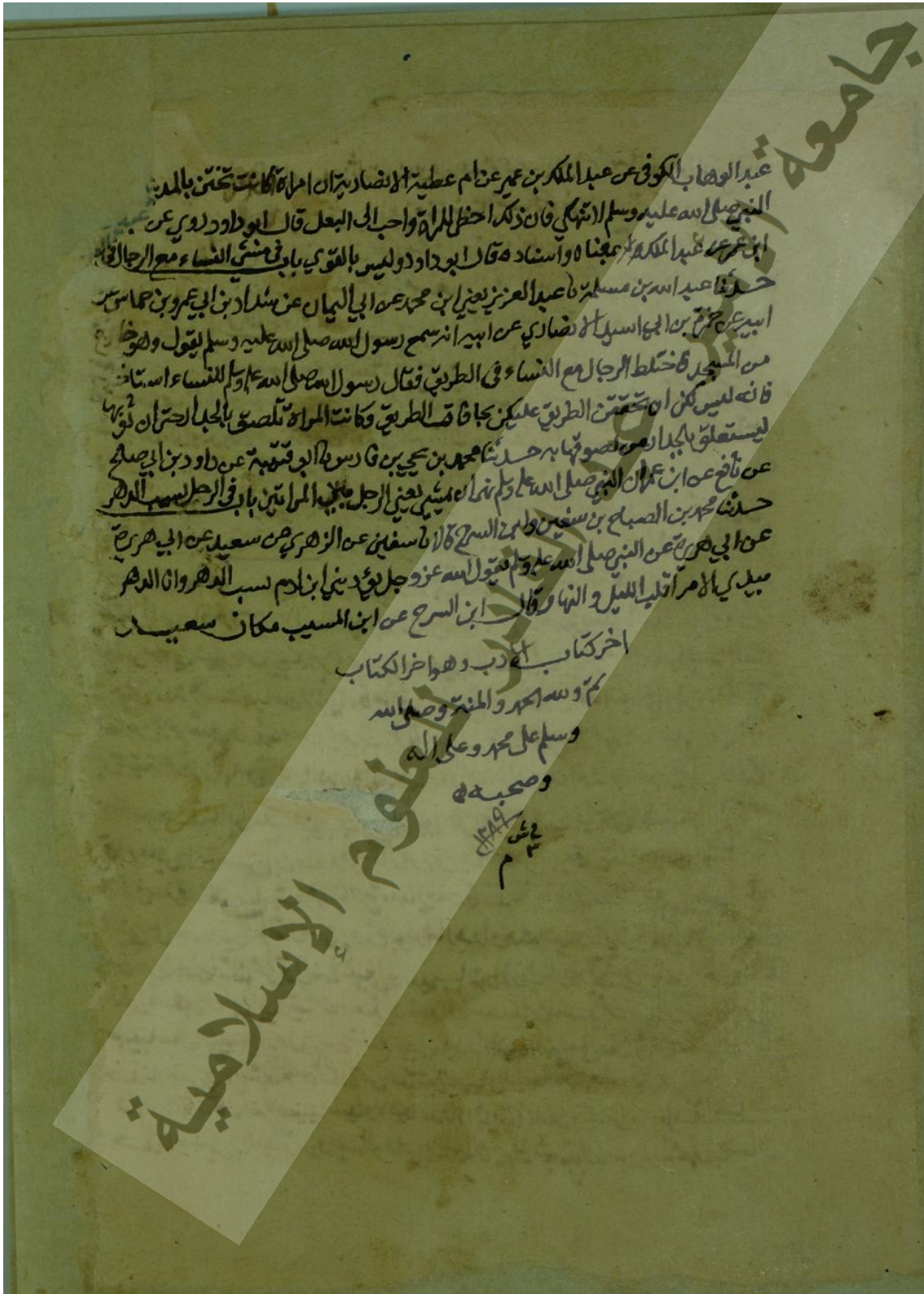




- الأولى.



– الأخيرة.





## الفرع الثاني: نسخة مكتبة فيض الله أفندي في القسطنطينية بتركيا.

### 1- التعريف<sup>(1)</sup>:

#### مصدر النسخة:

أصل هذه النسخة محفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا، تحت رقم (ك: 334) و عليه خاتم الوقف، وفيه " وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله غفر الله له ولوالديه، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية سنة 1113هـ " ، و كُتب على الورقة الأولى - أيضا: " من كتب الفقير السيد فيض الله المفتي في السلطنة العلية العثمانية عفي عنه".

#### عنوان النسخة:

جاء على اللوحة الأولى للنسخة: " الجزء الأول من كتاب "السنن" ، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني".

#### رواية النسخة:

في بداية كل جزء:

تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله.

رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي عنه.

رواية أبي عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن عبد الواحد البصري عنه.

رواية الشيخ الحافظ أبي بكر بن أحمد بن علي بن ثابت الخطيب عنه.

رواية الشيخ المسند الثقة أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد عنهما.

رواية الشيخ الفقيه العالم المحدث الحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي

المنذري الشافعي المصري عنه.

#### وصف النسخة و قيمتها العلمية:

- نسخة تامة لم يتخللها سقط.

- مجزأة إلى اثنين و ثلاثين جزءا، كل جزء يبدأ بعنوان الكتاب ثم إسناد النسخة، ثم ذكر

السماعات، هكذا إلى آخر جزء في الكتاب.

<sup>(1)</sup> - السنن، طبعة التأصيل: 113-86/1، بتصرف.

- النسخة التامة التي قرئت على المنذري.

- كتبت بخط نسخ دقيق، ومشكولة شكلا تامة، و تتميز أيضا بين نسخ "السنن" عامة بالضبط الكامل لكلماتها.

اسم الناسخ:

أبو صادق القرشي ابن الرشيد ابن العطار قال في ذيل التقييد: "وله عناية بالحديث، وفهم، و خرج موافقات"<sup>(1)</sup>.

وقد توفي في سنة (686هـ) بالقاهرة، وله بضع وستون سنة.

تاريخ النسخ:

- تمت كتابة النسخة في سنة: (654هـ).

توثيقات النسخة:

- كتبها عالم ابن عالم من أهل العناية (ابن الرشيد ابن العطار).

- قرئت على عالمن أهل العناية (المنذري).

الحاشية:

في الحاشية فوائد خاصة بتخريج بعض الأحاديث، كتبت بخط قريب من خط الناسخ، وكتبت بعرض الصفحة، وأحيانا يميل لقصد عدم تداخلها، وتصدرت كل فائدة خاصة بحديث بكلمة: "حاشية"، وقد نشط لها في الأجزاء من الأول إلى الثالث، وانعدمت تقريبا في باقي الأجزاء الأخيرة.

وبعض الفوائد -وهي قليلة- خاصة بالتعليق على رجال السنن.

وفي الحاشية بعض آثار للمقابلة، تتمثل في تصويبات وإلحاقات بجوارها رمز التصحيح.

وبعض هذه الفوائد خاصة بالغريب، وهي بخط مغاير لسابقتها، وهي قليلة أيضا .

<sup>(1)</sup> - ذيل التقييد، للتقي الفاسي: 275/1.

### البلاغات:

اشتملت النّسخة على بلاغات بخطّ النّاسخ على نهاية كل جزء؛ وهي بلاغات بعرض النّسخة على المنذري وهو ينظر في أصله.

### السّماعات:

أول وأهمّ طبقات سماع هذه النّسخة هو سماع صاحبها وناسخها على راويها الحافظ المنذري، الرّاوي عن ابن طبرزد، وقد قرئت عليه النّسخة بدار الحديث الكاملية، في جمادى ورجب سنة (654هـ)، وكاتب السّماع هو: أبو الحسن بن عبد العظيم الحصني، وقد دُوّن هذا السّماع على مدار الأجزاء العشرين الأولى، ولم يوجد على الجزأين الأوّلين في المجلدة الأخيرة أجزاء، ودُوّن على الجزء السّابع والعشرين سماع لأجزاء الكتاب المتبقية في سنّة مواعيد، وكتب السّماع: إسماعيل بن قريش.

وسُجّل صورة لسماع المنذري على ابن طبرزد كذلك بنهاية الخمسة الأجزاء الأولى، وآخر التّاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثّاني عشر، والرّابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، وهي بخطّ القرشي كاتب النّسخة.

وسُجّل سماع بآخر الكتاب في هذه الصّفحة، وهو سماع على المشايخ: زين الدّين بن قريج، وابن بردس، وابن ناظر الصّاحبية، حضرة جماعة من العلماء و الفضلاء، وكتبوا بخطوطهم بصحّة السّماع، وكتب علي بن إسماعيل بن بردس، وأحمد بن عبد الرحمن بن ناظر الصّاحبية بخطوطهما.

وفي أسفل الصّفحة صورة لسماع جميع كتاب "السنن" على الشّيخ زكي الدّين المنذري، بقراءة شمس الدّين حسن بن أبي الحسن الغزّي إمام جامع الأقمر، وسمع بقراءته جماعة من الفقهاء، وكان ذلك في مجالس آخرها: يوم الثلاثاء النّصف من جمادى الأولى سنة (648هـ)، كتبه إسماعيل بن إبراهيم بن قريش المخزومي.

و صورة سماع آخر على المنذري بقراءة المولى الصّاحب الأجلّ: تاج الدّين أبي محمّد عبد الوهاب بن خلف بن محمود العلائي الشافعي، وسمع بقراءته جماعة من الفضلاء و العلماء، وكان ذلك في مجالس آخرها: (15) ربيع الآخر سنة (654هـ) ن بدار الكاملية بالقاهرة.

أختام وتملكات:

صاحب النسخة ومالكها وناسخها، هو: أبو صادق محمّد بن يحيى بن علي جمال الدّين ابن الحافظ الإمام رشيد الدّين أبي الحسين القرشي المصري العطار، المولود في حدود سنة: (620هـ)، والمتوفى سنة (686هـ).

وانتقلت النسخة عن طريق الشراء كما يظهر على أوائل المجلّدات: "انتقل هذه المجلّدة إلى ملك... أحمد بن أبي... ثم انتقل بالبيع الشرعي إلى الفقير...". وأسفل منها بخط مختلف: "دخل وما قبله في سلك ملك الفقير إلى ملك ربّه الغني الصّمّد: علي بن أحمد الله بن محمّد جمع بينه وبينهم في مقعد صدق وحبّذا ذاك المقعد بالقاهرة سنة (973هـ). وعليها ختم وقفية كتب عليه: "وقف شيخ الإسلام السيّد فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه، بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة (1113هـ)". وكتب بجوار الختم: "من كتب الفقير السيّد فيض الله المفتي في السلطنة العلية العثمانية عفي عنه...".

رحلة النسخة:

نسخت في القاهرة، وقرئت بدار الحديث الكاملية في القاهرة على المنذري وهو ينظر في أصله، وذلك في منتصف القرن السّابع (655هـ).

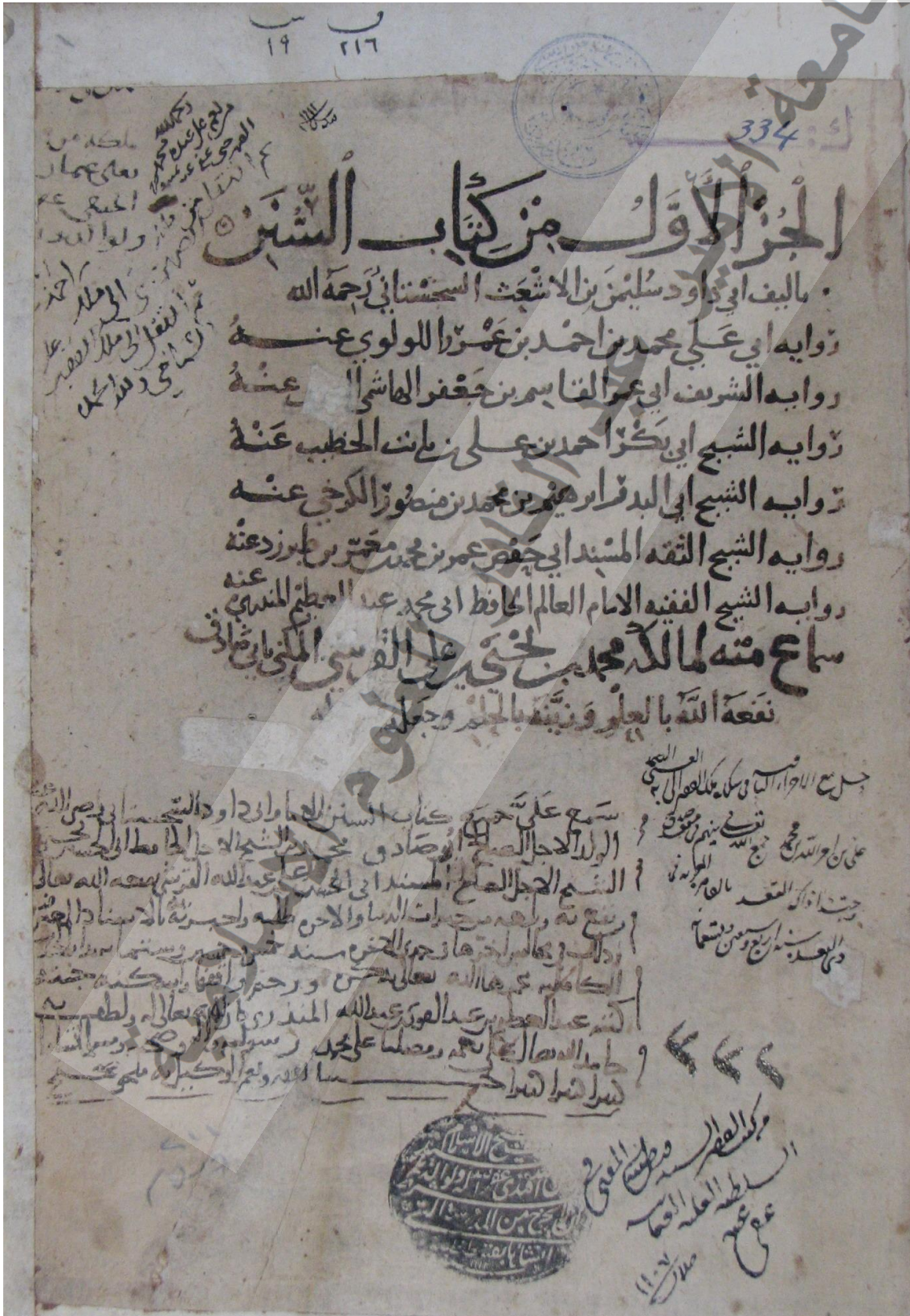
ثم آلت النسخة بعد ذلك لملك دون اسم على رأس صفحة العنوان بالمجلّدة الأولى، وانتقلت بالشراء في الربع الأخير من القرن العاشر (973هـ)، وذلك في القاهرة كما هو مسجّل على صفحة العنوان بالمجلّدات الأربع.

ثم ظهر انتقال النسخة للقسطنطينية - عاصمة الخلافة - ووقفها من قبل - مفتي الدّولة العثمانية - على المدرسة التي أنشأها.



2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.





جامعة

**وهو**  
 أخبرنا أسعيل بن عبد الملك عن أبي الربيع عن جابر بن عبد الله أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراءة لظن حتى لا يراه أحد  
**باب الرجل يتبوا ببوله**  
 حدثنا أبو داود سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل قال  
 حدثني شيخ قال لما قدم عند الله بن عباس البصرة فكان حدث عن  
 أبي موسى بن مالك بن عبد الله بن أبي موسى يسئله عن أشياء فقلت إليه أن  
 موسى بن كنانة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فإذ إن  
 بيوتك تأتي دمثا في أصل جداره فقال لي قال صلى الله عليه وسلم إذا را  
 أحدكم أن يتبول فليؤت ببوله  
**باب ما يقول إذا دخل الخلاء**  
 حدثنا أبو داود سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد  
 الوارث عن محمد بن عمرو بن عيسى بن مالك قال كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال عن حماد قال اللهم ارحم  
 بك وقال عن عبد الوارث قال أعوذ بالله من الخبث والخبائث  
 حدثنا أبو داود سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد  
 عن شعبة عن عبد الوارث قال هو أن يصلي عن النبي هذا الحديث  
 قال اللهم ارحمك وأرحم من أعوذ بك وقال شعبة وقال مرة أعوذ بالله  
 حدثنا أبو داود سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد  
 المنصور بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد الوارث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

**باب الرجل يتبوا ببوله**  
 أخبرنا الشيخ الجليل أبو الجاويد المحدث الفاضل  
 روى أبو محمد عبد العظيم بن عبد الوهاب المندزي رضي الله عنه  
 وفاة عليه بنا السبع سنة أربع وخمسين وسبعمائة في جمادى الأولى  
 وقيل له أخبرك الشيخ المشيد أبو جعفر محمد بن محمد بن يحيى  
 أحمد بن جستان بن طبرزد الدارقي بفرانك عليه في ربيع  
 المحرم سنة أربع وسبعمائة بمسقط فأقر به قال أما الشيخ  
 أبو البراء بن محمد بن منصور الكوفي السني قال  
 أخبرنا الشيخ الجليل أبو بكر أحمد بن محمد بن ثابت بن أحمد بن  
 مهدي الخطيب وفاة عليه وأنا السبع قال أما القاضي أبو  
 الفتح بن محمد بن عبد الواحد الطائفي بفرانك عليه في  
 جمادى الآخرة من سنة اثني عشر وأربع مائة بالبصرة قال  
 حدثنا أبو محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي قال ما أبو داود  
 سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد الوارث في الجملة  
 ومما قاله **باب الرجل يتبوا ببوله**  
 حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قتيبة القصب الفقيه بأحد  
 بغير أن يحد عن محمد بن يحيى بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعده  
**حدثنا أبو داود سليمان بن أسعيل بن حماد بن أسعيل بن عبد الوارث**

ن حماد





### الفرع الثالث: وصف نسخة مكتبة كوبريلي وهي نسخة الحافظ ابن حجر.

#### 1- التعريف<sup>(1)</sup>:

مصدر النسخة:

صورة عن الأصل المحفوظ بإستانبول ضمن مجموع تحت الأرقام: ( 158/1)، (294/1) وهو من متحصلات الوزير الشهير المعروف بـ: "كوبريلي زاده".

إسناد النسخة:

أنبأني برواية ابن داسة: شيخنا أبو علي محمد بن أحمد بن علي ابن المطرز، عن يحيى بن محمد بن سعد، عن محمد بن عبد الرحمن شفين، عن عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي، بسماعه من عبد الرحمن بن عفيف، بسماعه من منصور بن عبد الله الخالدي، بسماعه من أبي بكر محمد بن بكر بن داسة، بسماعه من أبي داود، وهي موافقة لرواية اللؤلؤي غالباً. وسمعت منه قطعة على فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي بإجازتها من ابن سعد وغيره، عن ابن اللتي، عن أبي الوقت.

وأنبأني برواية أبي سعيد بن الأعرابي الشيخ المذكور، عن يحيى بن محمد بن سعد، عن الحسن بن محمد بن الصباح، عن عبد الله بن رفاعة بن غدیر، أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الخلعي، أخبرنا عبد الرحمن بن عمر النحاس، أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي، سماعه من أبي داود، وروايته أنقص الروايات.

وسمعت منه قطعة على فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي، بإجازتها من ابن سعد، بسنده هذا. وأنبأني برواية أبي الحسن علي بن عبد، المعروف بابن العبد: الشيخ المذكور، عن أبي النون يونس بن إبراهيم بن عبد القوي، عن أبي الحسن علي بن محمود الصابوني وغيره، أخبرنا الحافظ أبو الطاهر السلفي مشافهة، أخبرنا أبو عامر غالب بن علي بن أبي غالب الإسترابادي، أخبرنا أبو حاجب محمد بن إسماعيل الإسترابادي، أخبرنا عبد الله بن محمد بن إبراهيم الأسدي عنه.

(1) - السنن، طبعة التاصيل: 114-122، السنن، طبعة عوامة: 1/20-33، السنن، طبعة الرسالة: 64/1-87.

بتصرف.



وأباني برواية أبي عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي وراق أبي داود: أبو حيان بن أبي حيان، عن جدّه أبي حيان، عن غير واحد، عن ابن بشكوال، عن أبي محمد بن عتاب، عن أبي عمر بن عبد البرّ، عن سعيد بن عثمان، عن أحمد بن خليل بن دحيم عنه.

وصف النسخة:

قد كتب في الأوراق الأولى السابقة على المتن سماع وإسناد لروايات "السنن"، و فهرسة لأبواب الكتاب الرئيسية، وكلّ هذا يحتل أسطرًا قليلة من الورقات، وتخلو النسخة في أوراقها الأولى من سماع آخر أو خطوط مغايرة لخط الناسخ، وهذا بيان مميّزاتها:

- أنّها نسخة تامّة سالمة من العيوب القادحة كالأرضة والتلفيق ونحو ذلك.
- كتبت بقلم واحد من أولها إلى آخرها، وخطها نسخي واضح، نطقت فيها الأحرف، و الشكل فيها قليل يكاد يكون مقصورًا على المواضع المشكّلة.
- أن ابن حجر قد اعتنى -فيها- بجمع فروق الروايات الأخرى غير رواية اللؤلؤي التي تمثل النصّ الأساسي للنسخة وميّمز بينها، مثل رواية ابن داسة، ورواية ابن الأعرابي، ورواية أبي الحسن بن العبد، ورواية أبي عيسى الرملي.
- في الحاشية تفسير لبعض الكلمات اللغوية -وإن كانت قليلة-، وفيها أيضًا بعض الفوائد الحديثية، كإشارته إلى رواية الحديث عند أصحاب الكتب الستة، وبعض تفسير غريب الحديث.
- وفيها أيضًا فوائد بخط مغاير لخط الناسخ، وهي نسبيًا حديثية معزوة لحاشية السيوطي، ويختتمها بكلمة: "سيوطي".
- تقع النسخة في مجلّدة ضمن مجموع عدد أوراقه (361) ورقة، تحتل النسخة منه عدد (325) ورقة، تبدأ من الورقة الثالثة وتحمل رقما داخليًا: (294)؛ وهي من القطع المتوسط، وقد أضيف للمجموع بعض أوراق في آخره في كتاب المراسيل، ويبدو أنّها عوض عن أوراق ناقصة من الأصل.
- يبدأ المتن بظهر الورقة الأولى بالبسملة على جانب الصّفحة الأيمن، ثم: " اللهم يسّر وأعن"، والمنتن: "حدثنا أبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي، أخبرنا .....".

اسم النَّاسخ:

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

تاريخ النَّسخ:

تمت هذه النسخة يوم السبت (19) ذي القعدة سنة (803هـ).

توثيقات النسخة:

- الأكيد أن ابن حجر قابل نسخته بدليل ما ذكره من الفراغ من مقابلة الجزء الأخير بالتاريخ المذكور أعلاه، لكن لا يعرف الأصل الذي استنسخ منه.

السَّماعات:

سماع وحيد لابن حجر، علي شيخه ابن المطرز.

أختام وتملكات:

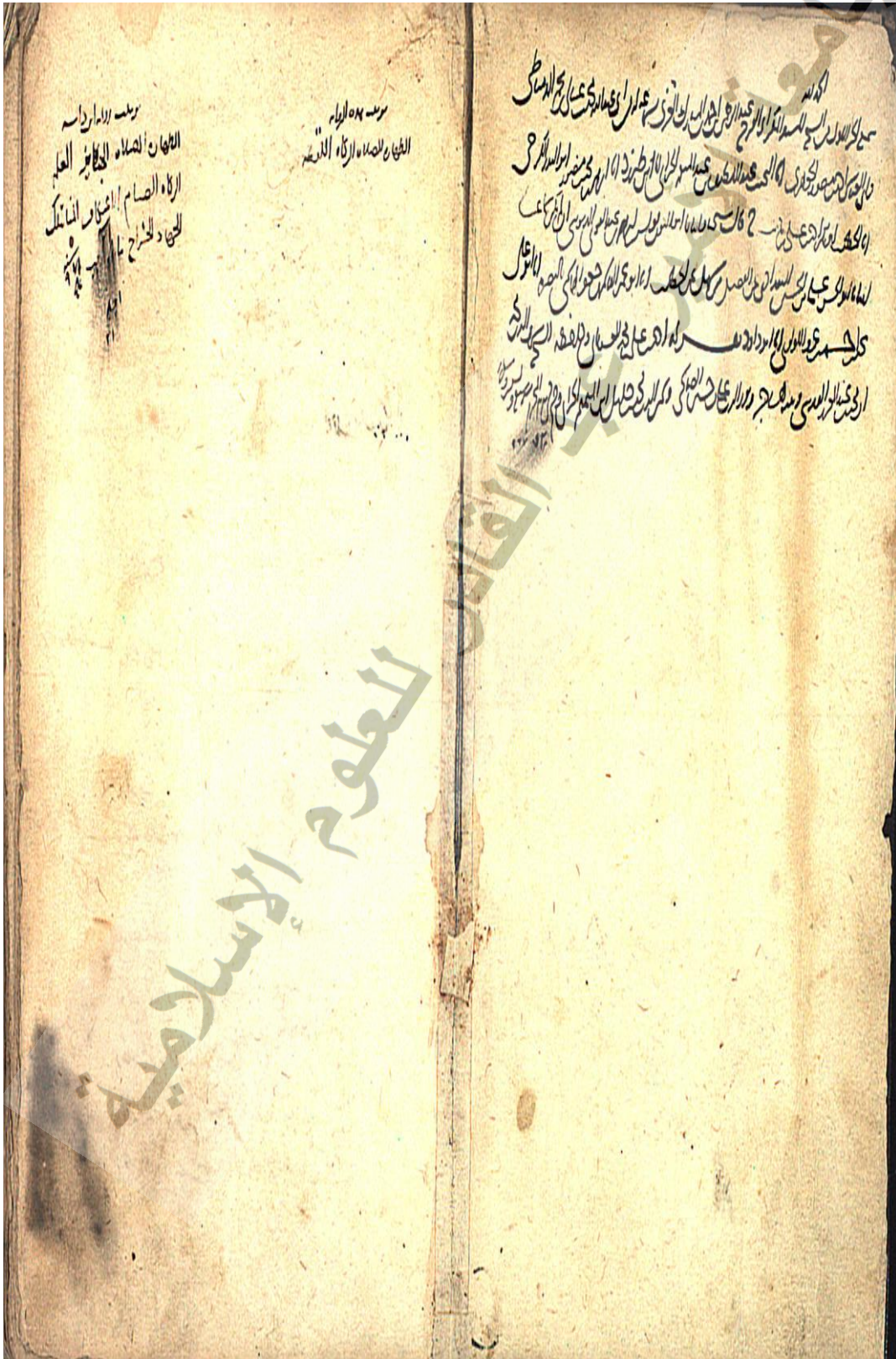
اشتمل المجموع على عدة أختام:

- على وجه الورقة الأولى ختم قديم بالحاشية اليسرى كتب عليه: "إنما لكل امرئ مانوى"، وقد تكرر على الأوراق: (78/أ)، (103/أ)، (125/ب)، (162/أ)، (174/ب).

- على ظهر الورقة نفسها ختم وقفية: "هذا مما وقفه الوزير الأعظم أبو العباس أحمد ابن الوزير أبي عبد الله محمد عُرف بكوبريلي، أقال الله عثراهما"، وكذا على الحاشية السفلى للورقة الثانية، وعلى الصفحات: (25/أ)، (83/أ)، (97/أ)، (137/أ)، (158/أ).

2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.















## الفرع الرابع: وصف نسخة المكتبة الوطنية بباريس.

### 1- التعريف<sup>(1)</sup>:

مصدر النسخة:

هذه النسخة محفوظة الأصل في المكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم (707) (47212).

عنوان النسخة:

ذهب من النسخة صفحة العنوان، وتوجد ورقة عليها فائدة لغوية وشعار المكتبة.

وقبلها ورقة كتب عليها الأبواب التي اشتملت عليها المجلدة وهي: "الطهارة- شرح السنة-

الصلوة- تفریح أبواب الجمعة- صلاة المسافر- صلاة التطوع- سجود القرآن- الوتر- قراءة

القرآن- الدعاء".

إسناد النسخة:

رواية النسخة عن طريق ابن سكينه المثبت في الإسناد في أول الكتاب، وفي السماع الرئيسي في

آخر المجلدة، وهو كما جاء في أول المتن: "أخبرنا شيخ الإسلام أبو أحمد عبد الوهاب بن علي

بن علي بن عبيد الله رضي الله عنه بقراءتي عليه في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وخمسائة،

قال أخبرنا أبو غالب محمد بن الحسن بن علي الماوردي رحمه الله، قال: حدثنا أبو داود

سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني...".

وهذا يجعلها من الأصول المعتمدة لرواية التستري، فضلا عن أن إسنادها من طريق ابن سكينه.

أصل النسخة:

ذكر الأصل المنقول منه النسخة عدة مرات في قيد الفراغ: "قوبل هذا المجلد بأصله المنقول منه

وهو بخط: محمد بن طاهر بن علي المقدسي، وفيه سماع شيخنا إبراهيم بن حمدية من أبي

غالب الماوردي" فلأصل النسخة هو أصل أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن

القيسراني المولود.

(1) - السنن، طبعة التأصيل: 142/1-147، السنن، طبعة الرسالة: 94/1-101. بتصرف.

وصف النسخة:

- نسخة ناقصة يوجد منها المجلّد الأوّل وينتهي بآخر كتاب الصلاة، عدد أوراقها (268) ورقة من القطع الكبير، مسطّرتها (15) سطرا، متوسط (12) كلمة في السطر الواحد.
- كتبت عناوين الكتب والأبواب بخط أكثر ثخانة، وروعي تمييز كلمة "باب" بإطالتها.
- يبدأ المتن بالبسملة والصلاة على النبي، وإسناد النسخة.
- لهذه النسخة قيمة وميزة خاصّة في معرفة الاختلاف بين رواية اللؤلؤي من طريقي التستري والخطيب، وذلك من خلال عدة مظاهر يتمّ ذكرها عند الكلام على حاشية النسخة.

اسم الناسخ:

علي بن المقداد بن محمّد.

تاريخ النسخ:

قبل سنة (584هـ)، كما جاء في سماع علي ابن حمديّة على ظهر الورقة.

توثيقات النسخة:

الحاشية:

تميزت بالحاشية ثلاثة خطوط:

أولها: الأقرب لخطّ النّاسخ، وبه رموز المقابلة على الأصلين: المنسوب لابن القيسراني (ع)، والأصل الثاني برواية الخطيب بحوزة ابن سكينه (خ).  
وخطّ: كتبت به الفوائد.

وخط: أكثر ثخانة يقارب الخطّ المكتوب به بلاغ متأخر على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري.  
-وفي الحاشية إشارات إلى ترتيب أجزاء التستري، وتذكر بالحاشية إشارة إلى تجزئة الماوردي، وأن النسخة قد عرضت على هذا الأصل بخطّه.

-ترتيب أبواب الكتاب على رواية أبي غالب البصريّ، عن أبي علي التستري.

-في النسخة زيادات على رواية الخطيب.

عزيزت بعض الفروق لـ"نسخة" هكذا مبهمه وهي عن التستري.



البلاغات:

تضمنت النّسخة بلاغات متعدّدة منها:

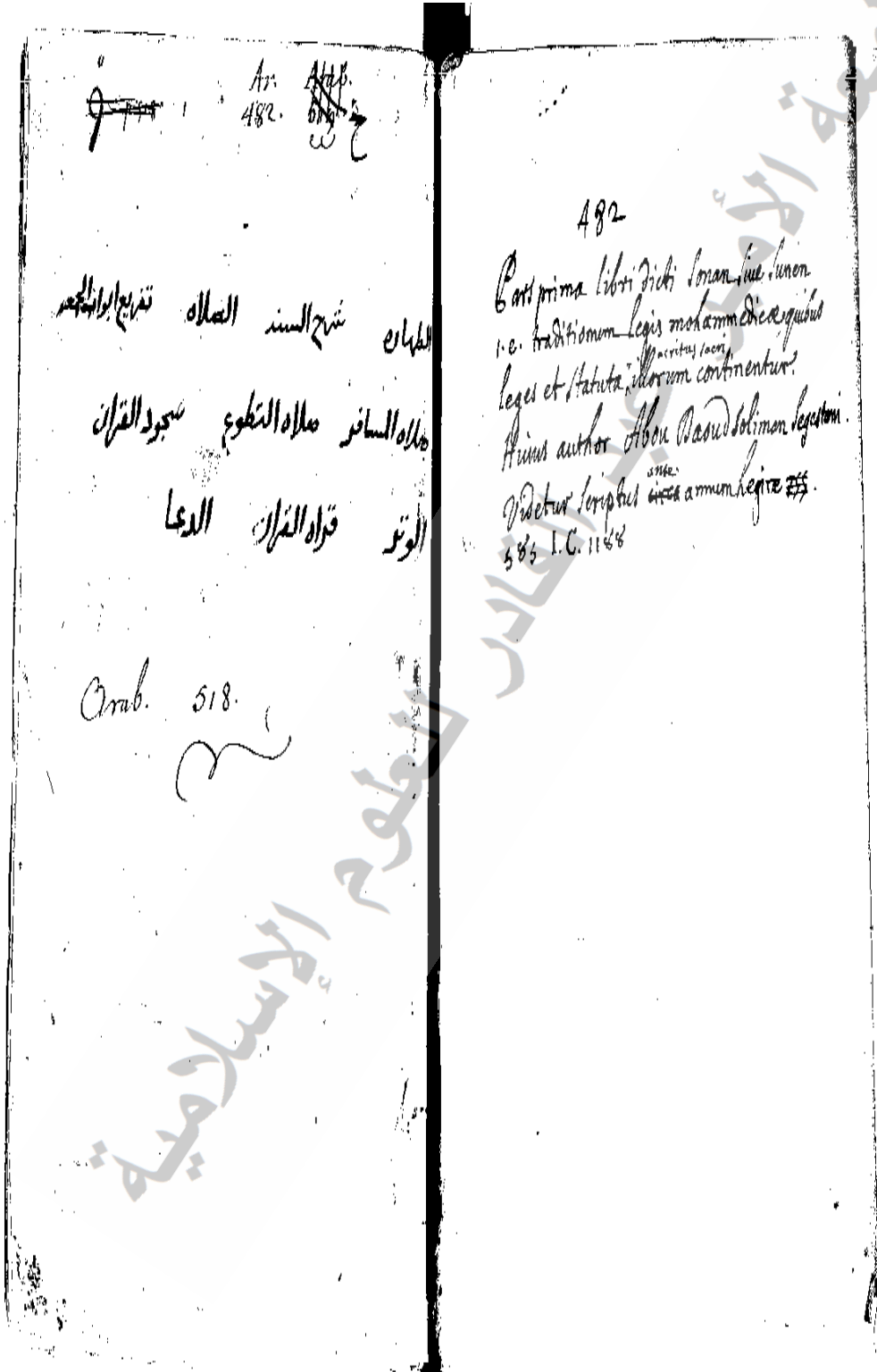
- بلاغ بقراءة الشّيخ نورالدين بن ناصر الدماطي على الشّيخ عثمان الدّين.
- بلاغ بقراءة أبي بكر بن حسن الكردي، على الشّيخ الحافظ برهان الدّين المعروف بابن المحدث.
- بلاغ بالقراءة على شيخ الإسلام زكريا الانصاري الشّافعي، وكاتبه هو محمّد بن ناصر الشّافعي بالقاهرة المحروسة.
- بلاغ بالقراءة لابن ناصر على إمام جامع الغمري بالقاهرة المحروسة.

الفوائد:

بعضها متعلّق بالحديث والإسناد، وهي حديثيّة بعض الشيء، بعضها معزو، والأخرى مختصة بالغريب، وتنقل عن الخطابي أو غيره.

2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.



والله الرحمن الرحيم  
 أخبرنا شيخ الإسلام أبو عبد الله الوهاب بن علي بن علي بن عبد الله  
 بن أبيه عنه يفرقني عليه في ذي القعدة من سنة خمس وخمسين ومائة  
 قال أخبرنا أبو غالب محمد بن الحسن بن علي الماردي رحمه الله قال  
 ما أروي عن علي بن أحمد بن علي التستري بالبصرة قال ما أروي عن القاسم بن  
 جعفر بن عبد الواحد الطائفي قال ما أروي عن محمد بن أحمد بن عبد المولى  
 قال ما أروي عن سليمان بن الأشعث بن إسحق الجعفاني قال  
**باب التخلي عن الحاجة**

حدثنا سعد بن عبد الله بن سلمة بن عقب القعبي ما عبد العزيز بن محمد  
 عن محمد بن يحيى بن عمرو بن يوسف بن المعيرة بن شعبان الذي صلى الله  
 عليه وسلم كان إذا ذهب الخندق المأذون  
 حدثنا سعد بن عيسى بن يزيد بن أسد بن سمعيل بن عبد الملك بن  
 الربيع بن جابر بن عيينة بن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراءة  
 انطلق حتى لا يراه أحد

**باب الرجل يتوب لولاه**  
 حدثنا محمد بن اسمعيل بن أحمد بن أبي التياح حدثني  
 قال لما قدم عبد الله بن عباس البصرة كان يحدث عن أبي موسى ثقب  
 عبد الله بن أبي موسى يسأله عن أشياء ثقب إليه أبو موسى أن كنت  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فإراد أن يقول فاني دمت

أخبرنا جده فباله ثم قال إذا أراد أحدكم أن يتوب فليتب لولاه

**باب ما يقول الرجل إذا دخل المحلة**  
 حدثنا سعد بن حماد بن زيد وعبد الوارث بن عبد العزيز  
 بن الحسن بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل  
 المحلة قال من حماد قال لله من لا اله الا هو ذك وقاقرن عبد الوارث قال  
 اللهم من الخيف والخجاف

حدثنا الحسن بن عمرو بن وكيع عن شعيب بن عبد  
 العزيز بن صفية عن أنس بن مالك قال لله من لا اله الا هو ذك وقاقرن  
 ثم بعد ذلك قال لله من لا اله الا هو ذك وقاقرن

حدثنا عمرو بن رزوق بن سعد بن قاذرة عن  
 التميمي بن نيس عن زيد بن ارقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ان هذه الجحوش من الجنة فاذا الى احدكم الخرافة اعود بالتميم

**باب من سئل المنة عند الحاجة**  
 حدثنا سعد بن مسهر بن مهران بن زفارة عن الأعمش عن  
 ابراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد عن سالم قال قال له لقد طرقتك بيتك

كل شيء حتى أجراه والرجل لقد فانا لا نستقبل القبلة بعباطة القول وان لا  
 نستنج بالهين وان لا نستنج حردنا باق من ثلثة اجزاء او يستنج بجمع  
 من

حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان بن ابي العباس عن محمد بن  
 عن الفقهاء من حكم على صاحبها حردا لله قال قال رسول الله صلى

عن حماد



- الأخيرة.

قلت  
وقهر الرجال قال ففعلت ذلك فاذنّب الله عز وجل

وقضى عني ديني

اخرو كتاب الصلاة  
تلاوه في المجلد الثاني  
الزكوة في الحمد لله رب العالمين وصلواته  
على سيدنا محمد واله وسلم تسليما وحسبنا الله

ونزع الوكيل في قول هذا المجلد اصله المصنف وهو عبد  
محمد بن علي بن علي المقدسي كما وطد وفيه سبع سمات اربع من حديث ابي  
عالم الماورقي وما اصل الذي خطه الماورقي وهو ملك الشيخ الامام احمد  
الورع صالح الدين شيخ الاسلام عبد الوهاب بن علي بن عبد الله وماعلمه على  
ع من اصلاح مومنا واول السجدة الماسة وكثير ما علم من وواعلمه يوم لوجه  
احمد بن علي بن ابي الخطاب وواعلم هذه السجدة للسجدة جميعا والله اعلم بالصواب

هذا هو المجلد الثاني من سنن الإمام أبي داود  
الذي كتبه في سنة 425 هـ في شهر ربيع الثاني  
بمدينة بغداد في داره التي بناها له في  
المنطقة التي كانت تسمى دار الخياط  
والتي هي الآن في منطقة الخياط في بغداد  
والذي كتبه في سنة 425 هـ في شهر ربيع الثاني  
بمدينة بغداد في داره التي بناها له في  
المنطقة التي كانت تسمى دار الخياط  
والتي هي الآن في منطقة الخياط في بغداد

يسمى جميع هذا المجلد على الشيخ الامام العالم الزاهد الفاضل الصدوق الكبير ابو جعفر  
صيا الدين شيخ ابراهيم ابي احمد عبد الوهاب بن ابي منصور علي بن علي بن عبد الله بن  
ادام ظله اليان ارطال السيد العالم الاصل مجد الدين ابو اليعاقبة المصنف  
ابن محمد بن عبد الكرم الجعفي واخي الشيخ الامام العالم عبد الله بن ابي الحسين علي  
ابن محمد بن عبد الكرم بن ابي ابيهما شيعة بن كل واحد منهما يسبق بقراءة الاخر ويسبق بهما  
ابن اخيهما مني للدين ابو الحسين علي بن يعقوب بن علي بن وهبان الجعفي  
ويسبق بعضه مني فالشيخ العالم جاك الدين محمد بن محمد بن علي بن سريان اللطيف  
واجازلة الشيخ مولانا الباقى وذلك في مجازين اخرها يسبق في النسخة سنة 425  
و 426 هـ في مدينة ايلامها لثباتها وقد وقع ذلك الشيخ الطيبي عليه سماعا  
منا وله علي ابي غالب محمد بن الحسين بن علي الماورقي البصري ومنه رحمه الله وذلك  
بين في اثنا الكتاب واحمد بن عبد الجبارين والصلوة على سيدنا محمد واله  
وقد نقل ذلك معناه من نسخة الاصل المصنف عنه الفقير اليه محمد بن محمد بن  
محمد بن علي بن ابي الخطاب وواعلم هذه السجدة للسجدة جميعا والله اعلم بالصواب

صحة ذلك وكذا عبد الوهاب بن علي بن ابي داود

الفرع الخامس: وصف نسخة المكتبة الوطنية بباريس (نسخة ثانية).

1- التعريف<sup>(1)</sup>:

مصدر النسخة:

المكتبة الوطنية بباريس (47213/708).

عنوان النسخة:

كُتب على أوله: الجزء الأول من "سنن الإمام الحجة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني".

إسناد النسخة:

جاء على اللوحة الثانية من النسخة مانصه:

"الجزء الثاني من كتاب "السنن" تأليف أبي داود بن الأشعث رضي الله عنه، رواه عنه أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي.

رواية الشريف أبي عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي البصري عنرواية أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب عنه.

رواية الشيخين أبي البدر الكرخي وأبي الفتح مفلح بن أحمد الدومي كلاهما عنه رواية الشيخ المسند أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد البغدادي عنهما.

رواية الشيخ الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ، عمدة الحفاظ، قدوة المحدثين، بقية السلف، ناصر السنة، المتقن المتفنن، جامع أشتات الفضائل، زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري عنه.

وصف النسخة:

عدد الأوراق: (172) ورقة.

مسطرتها: ثمان وعشرون (28) سطرا، في كل سطر عدد الكلمات يتراوح بين أربع عشرة (14) كلمة وعشرين (20) كلمة.

- نسخة ناقصة، تبدأ بباب ترك الضوء مما مست النار، وتنتهي بباب في العضل.

(1) - السنن، طبعة التأصيل: 148/1-154. بتصرف.

أي أنّها قدر ثلث الكتاب تقريبا، من الجزء الثّاني إلى الثّاني عشر من تجزئة اثنين وثلاثين جزءا فهو ثلث الكتاب.

اسم النّاسخ:

الحسن بن علي بن عيسى اللّحمي.

تاريخ النّاسخ:

في حدود سنة (653هـ)، إذ أن أقدم سماع عليها في هذه السّنة.

توثيقات النّسخة:

- هذه النّسخة من نفائس النّسخ التي قرئت على الإمام المنذري مرّتين، وعن أصله نقلت، وعليها خطّه، كما قرئت على غيره، ونسخة المنذري كتبت من أصل كتب من أصل الخطيب. ومن أهمّ مظاهر التّوثيق عليها كثرة السّماعات عليها وتداول كبار أهل العلم لها.

السّماعات:

- سماع علي المنذري، وهو أكثرها انتشارا على مدار المخطوطة.

- سماع علي ابن خطيب المزّة.

- سماع علي قطب الدين القسطلاني وابن خطيب المزّة.

- سماع علي شهاب الدّين أحمد.

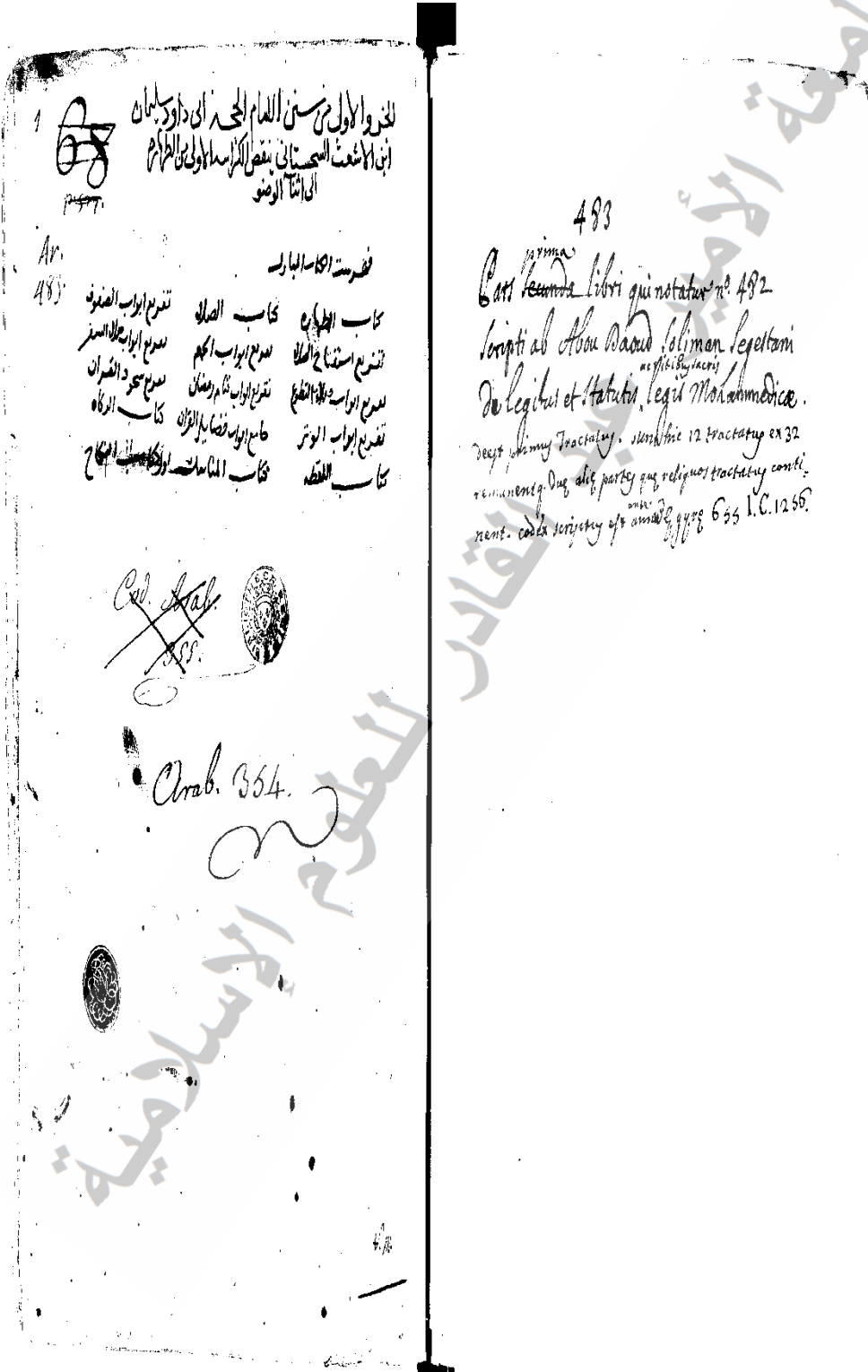
- سماع علي شمس الدّين السّنباطي .

ومن مظاهر الضّبط والتّوثيق أيضا:

أن النّسخة مضبوطة بالشّكل في غالبها، وتناثرت على صفحاتها أشكال الضّبط وألوان العناية بالنّسخة من تصحيحات، وتضبيب، وضرب، وشرح غريب، وتعريف براو، أو ذكر فائدة محكيّة عن أهل العلم والفضل.

2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.













المطلب الثّاني: التعريف بنسخ رواية ابن داسة.

الفرع الأوّل: وصف نسخة جامعة برنستون بأمریکا.

1- التعريف<sup>(1)</sup>:

مصدر النسخة:

هذه النسخة محفوظة الأصل في جامعة برنستون بأمریکا ضمن مجموعة "يهودا"، تحت رقم (596).

إسناد النسخة:

جاء على صفرحة العنوان: النسخة رواية الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغستاني، عن الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري، عن الفقيه الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، عن أبي بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار البصري، ويعرف بابن داسه، عن الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، رحمة الله عليهم أجمعين ورضوانه.

أصل النسخة:

هو أصل قديم قوبل على أصل لابن الأخضر النحوي، وهو -أي أصل الأخضر- فرع عن كتاب أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي، وهو قد قابل كتابه بأصلين عتيقين بعث بهما ابن داسه للحكم المستنصر بالله، وقابل أبو علي الغستاني هذين الأصلين على رواية ابن الأعرابي من أصل ابن حزم كما جاء في أول النسخة: "وجدت في الأمّ التي انتسخت منها هذا الأصل: قرأ هذا الكتاب، وهو المصنّف في "السنن" لأبي داود، على الشيخ الأستاذ الجليل أبي الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي، وهو يمسك كتابه علي بنفسه قراءة وتقييدا، وقابل كتابه بكتاب صاحبه الفقيه أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن طاهر القيسي، وكان قد عارضه بنسختين عتيقتين كانتا للحكم المستنصر بالله أمير المؤمنين، بعث بهما إليه أبو بكر بن داسه،

(1) - السنن، طبعة التّأصيل: 165/1-169، السنن، طبعة الرّسالة: 102/1-107، السنن، طبعة الصّدّيق: 33-35.

بتصرّف. ولم يتّضح لي وجه عدّ محقّقي طبعة دار التّأصيل لها ضمن نسخ اللؤلؤي، إلا أن يكون سهوا منهما.

فيهما خطّ يده، ثم تولى مقابله أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد النخري بكتاب أحمد بن سعيد بن حزم روايته، عن أبي سعيد بن الأعرابي، من أول الديوان إلى آخره".  
وصف النسخة:

- نسخة تامة جيّدة، (ضمن مجموع) في مجلدة بها آثار ترميم حديث.
- خطّها مغربي، قريب من الجوهري، وهو واضح جيّد.
- عدد أوراقها (244) ورقة من القطع الكبير.
- مسطّرتها (41) سطر بمعدل (22) كلمة في السطر الواحد.
- كتبت عناوين الكتب والأبواب بخط أكثر ثخانة، وروعي تمييز كلمة (باب) بإطالتها.
- يتّصل بالنسخة: كتاب "المراسيل" و"رسالة أبي داود إلى أهل مكة" و"تسمية شيوخ أبي داود للجواني".

#### اسم الناسخ:

سليمان بن داود بن يوسف بن علي بن محمد الأسلمي.

#### تاريخ النسخ:

(25) رمضان (589) هـ.

#### توثيقات النسخة:

#### الحاشية:

اشتملت حاشية النسخة على خطّ واحد كتبت به متعلقاتها من فروق أو لحوقات أو زيادات عن المتن، وأغلبها يتصدّر برمز الرواية بالحمرة، والكتابة في حاشية النسخة مكتوبة بمداد باهت بعض الشيء، مما يجعل قراءتها من المصوّرة بالصعوبة بمكان، وقد كتبت معظمها باتجاهات مختلفة لتحاشي تداخلها، وتختلف في الطول والقصر.  
أوقاف وتملكات:

يبدو أنها آلت لأحمد بن محمد بن عبد الملك الجذامي المتوفى، كما جاء في صفحة العنوان. ثم آلت إلى الشيخ أبي عبد الله عبد الله محمد الفكون، كما أشير إلى ذلك في آخر كتاب "السنن"، فقد جاء فيه "الحمد لله، بلغت مقابله بقدر الطاقة مع مالكة الشيخ الإمام العلم

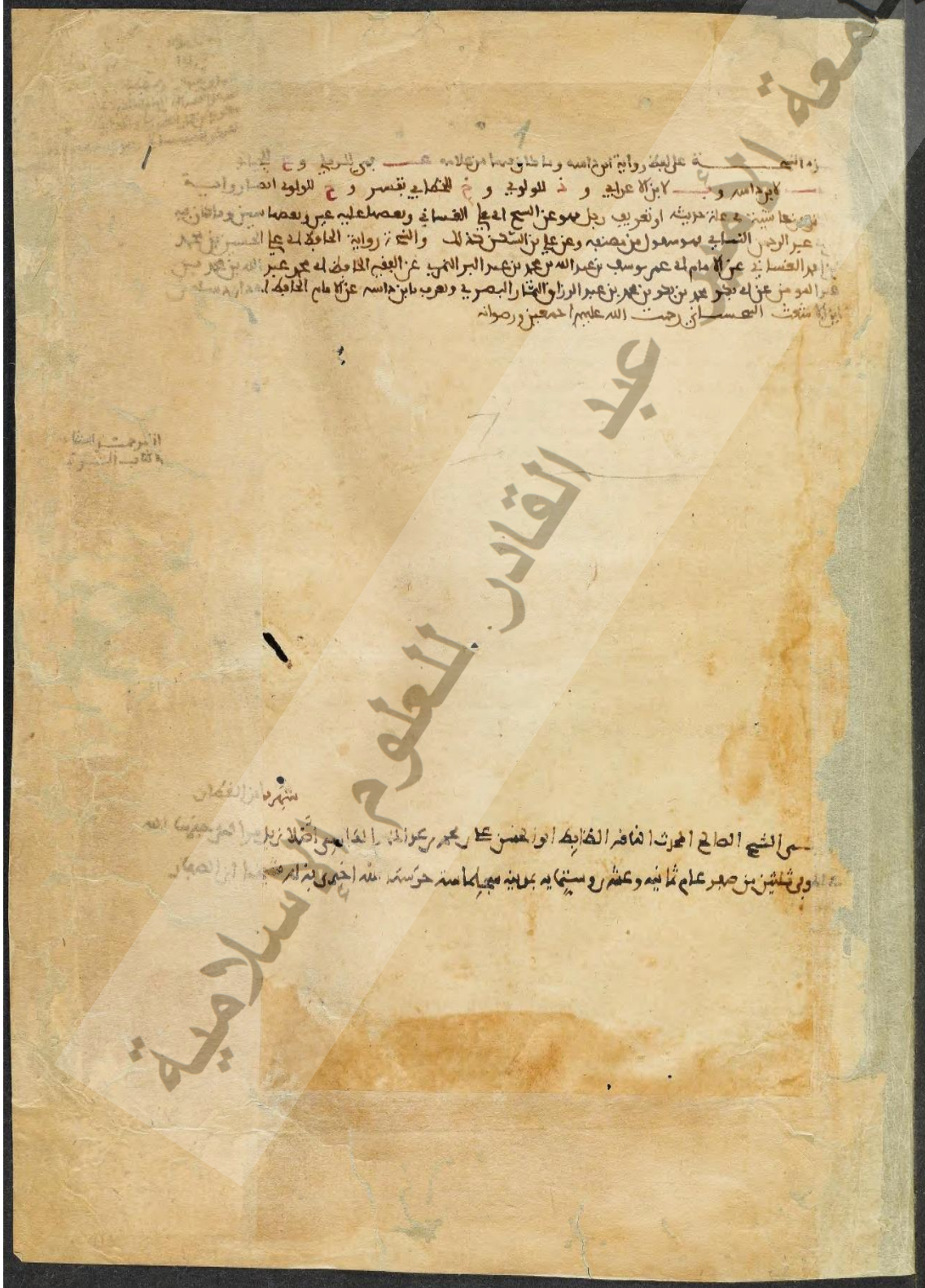
الهمام سيدي أبي عبد الله محمد الفكون، فسح الله في مدته وجعل البركة في عافيته وذريته، ...  
كتبه الزاجي عفو ربه المجيد: العباسي أحمد بن سعيد، غفر الله له، وجبر خلله أمين، أوسط  
شعبان، من عام (1241هـ).

- ولها فرع آخر منتسخ منها من تملكه - أي أبي عبد الله محمد الفكون وتملكه سنة (1213هـ) -  
، محفوظة بمكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسم المخطوطات تحت رقم:  
(779) (44/4/213). وأصلها زاوية الشيخ الحسين، ميلة الجزائر.  
فلعله انتسخ منها أصله ثم حصل له تملكها بعد ذلك.



2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.



















## الفرع الثاني: وصف نسخة المكتبة المحمودية.

### 1- التعريف<sup>(1)</sup>:

مصدر النسخة:

صورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، برقم (433). هكذا ذكر الرقم، والذي وجدته هكذا: (29) حديث كتاب رقم (271).

إسناد النسخة:

هذا الأصل ليس بين صاحبه وبين الإمام أبي داود إلا رجلان اثنان، وهما: الحسن بن داود السمرقندي وشيخه ابن داسه، فهذه نسخة تُروى عن تلميذ بن داسه أبي علي الحسن بن داود بن رضوان الفقيه السمرقندي البارع، وقد سمع سنن أبي داود من ابن داسه بالبصرة، يرويها عنه: الحاكم أحمد بن عبد الرحيم الإسماعيلي.

أصل النسخة:

جاء في آخر الجزء الموجود من النسخة بخط الناسخ: عورض بأصل الشيخ أبي الحسن الماسرجسي، وكذا كتبت في نهاية الجزء الخامس على الحاشية. فيكون أصل النسخة هو أصل أبي الحسن محمد بن علي بن سهل بن مصلح الماسرجسي الفقيه الشافعي.

وصف النسخة:

- من أقدم النسخ في رواية ابن داسه، إن لم تكن هي أقدم نسخ "السنن" على الإطلاق.  
- ناقصة تقع في جزأين: قطعة تبدأ من حديث (815) حتى حديث (1722) ثم سقط، ثم قطعة من حديث (2315) حتى حديث (2428)، آخر أبوابها من كتاب الصيام باب صوم الدهر تطوعاً.

- تقع في: (215) لوحة.

- مسطّرتها (18) سطراً، بمعدل (12) كلمة في كل سطر.

(1) - السنن، طبعة التأصيل: 179-182، السنن، طبعة عوامية: 90-93، السنن، طبعة الرسالة: 108-112، السنن، طبعة الصديق: 36-38. بتصرف.

- خطّها كوفي قديم قليل النّقط.

توثيقات النّسخة:

السّماعات:

وجد على النّسخة عدة طبقات للسّماع، يبدأ في إحداها بذكر السّامعين على غير نسق السّماعات المتأخّرة التي يبدأ بذكر المسّمع.

- جاء في أولها: "سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره قاضي نيسابور وفقه الحنفية ورئيسهم أبو العلاء صاعد بن محمّد، - أيده الله - وبنوه أبو الحسن، وأبو سعيد، وأبو نصر .... وجماعة ....."، وكان السّماع في شهر شوال سنة (389)هـ.

- سُمعت من أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن إسحاق بن حمشاذ، بقراءته على أبي علي الرّوذباري، وهو الحسين بن محمّد بن محمّد بن علي بن حاتم الطوسي، وأبي الحسن محمّد بن علي الماسرجسي، (هو صاحب الأصل المعروف عليه النّسخة)، عن أبي بكر بن داسه وذلك في سنة (425)هـ.

- سُمعت كذلك في طبقة أخرى من السّماع سنة (457)هـ.

- سُمعت على أبي الحسن أحمد بن عبد الرحيم الإسماعيلي، سمعها أبو نصر منصور بن محمّد بن منصور، وأخوه أبو الفتح، ومُثبت السّماع هو أبو سعيد إسماعيل بن عمرو بن محمّد بن أحمد بن جعفر البحيري النيسابوري، وسماع هذه الطبقة سنة (468)هـ.

- سُمعت على أبي الحسن أحمد بن عبد الرحيم الإسماعيلي بقراءة القاضي أبي القاسم منصور بن إسماعيل بن صاعد بن محمّد، وسمع في هذه الطبقة عبد الغافر، وأبوه زوج بنت القشيري وعلي بن أبي نصر المناديلي، وكتب تاريخ السّماع مُضطرباً ولعله في حدود (470)هـ.

- سُمعت على أبي الفتح نصر بن علي بن أحمد بن منصور بن شاذويه، الحاكمي الطوسي حدّث بالسنن عن أبي علي الرّوذباري، وأحضره إلى نيسابور، فسمعوا منه الكتاب، وكانت هذه الطبقة سنة (468)هـ، والقارئ ومُثبت الأسماء هو: أبو سعيد إسماعيل بن أبي عبد الرحمان عمرو البحيري النيسابوري.







- أثناء الجزء.

أم خرازة بنت عبد الله  
 حرمها أبو داود والدة أبي الوليد الطيالسي والدة أبي  
 همام بن محمد بن عبد الله بن فضال بن سعد بن  
 أمنا بن عمرو بن مالك الكلابي وما نسبته له  
 أبو داود قال حرمها أبو هريرة بن موسى بن داود بن  
 بن منصور بن مهران بن داود بن عبد الله بن  
 أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فتاى في المدينة أنه أصلوه بالفرار ولو نكح  
 الكتاب فما زاد له حرمها أبو داود والدة أبي  
 ربيع بن خديج قال حرمها أبو هريرة بن عبد الله بن  
 قال أبو هريرة بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
 أمه حرمها والدة الكلابي بن داود حرمها أبو داود  
 قال حرمها الفقيه بن عبد الملك بن عبد الله بن عبد الله  
 سمع ابن السائب بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
 سمع ابن السائب بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله





### الفرع الثالث: وصف نسخة المكتبة الأزهرية.

#### 1- التعريف<sup>(1)</sup>:

##### مصدر النسخة:

هذه النسخة موجودة بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم: خاص (925)، ورقم عام هو: (9047) حديث.

وعلى أول النسخة وآخرها خاتم الكتبخانة الأزهرية.

##### عنوان النسخة:

لا يوجد أول النسخة لذلك لا يمكن تحديد العنوان الذي كتب عليها، لكن وقع آخر هذه النسخة: "كامل جميع كتاب السنن لأبي داود السجستاني".

##### إسناد النسخة:

أول النسخة غير موجود لذلك لا يمكن تحديد إسنادها، وقد حاول محققا طبعة دار التأسيس تطلب إسناد لها من خلال بعض الحواشي المبتوثة في أثنائها، لكنهما أبعدا؛ وغاية صنيعهما استخراج عزو لغير رواية اللؤلؤي، ولا يفيد هذا في تحديد إسناد النسخة. وفيما استخرجاه ما يؤكد أنها من رواية ابن داسة.

##### وصف النسخة:

- هذه النسخة من جزء واحد، وهي غير كاملة، إذ بها سقط من أولها، وكتب على أول لوحة فيها بخط حديث ولعله خط المفهرس: "به ثلاث حرمان، وبأوراقه تقطع". وفيها أربعة مواضع فيها سقط:

##### السقط الأول:

من أول الكتاب، وينتهي عند أول كتاب الطهارة عند آخر باب الرخصة الواقع بعد باب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة.

<sup>(1)</sup> - السنن، طبعة التأسيس: 183/1-192. بتصرف.

### السّقط الثّاني:

منأول كتاب الطّهارة عند آخر باب في تحليل اللّحية، وينتهي عندأول كتاب الطّهارة أثناء باب في المذي.

### السّقط الثّالث:

منأول كتاب الطّهارة، أثناء باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، وينتهي هذا السّقط عندأول كتاب الصّلاة، أثناء باب ما يؤمر المأموم من إتباع.

### السّقط الرّابع:

من أول كتاب الصّلاة، أثناء باب "ما جاء فيمن ترك القراءة في الصّلاة"، وينتهي هذا السّقط في أول كتاب الصّلاة، أثناء باب "كيف يضع ركبته قبل يديه"؟  
- تبدأ النّسخة بقوله: "باب كيف التّكشف عند الحاجة".

وتنتهي النّسخة بنهاية أول كتاب الملاحم.

- الكتب التي تحتوي عليها النّسخة مرّبة كما وقع فيها:

1 لمؤلّ كتاب الطهارة . و هو ناقص من أوّله و آخره .

2 لمؤلّ كتاب الصّلاة . و هو ناقص من أوّله .

3 -كتاب الجنائز .

4 لمؤلّ كتاب الزّكاة .

5 لمؤلّ كتاب الصّيام .

6 -كتاب المناسك .

7 -كتاب الضّحايا .

8 -كتاب اللّقطة .

9 لمؤلّ كتاب الجهاد .

10 لمؤلّ باب الخراج و الفيء و الإمارة .

11 -كتاب الفيء .

12 لمؤلّ كتاب الخراج .

- 13 مُؤلّ كتاب البيوع .
- 14 كتاب النّكاح .
- 15 كتاب الطّلاق .
- 16 كتاب الحدود .
- 17 كتاب الأيمان و النّدور .
- 18 كتاب النّدور .
- 19 كتاب العتق .
- 20 كتاب الوصايا .
- 21 كتاب الفرائض .
- 22 كتاب الأدب .
- 23 مُؤلّ كتاب العلم .
- 24 كتاب الطب .
- 25 كتاب القضاء .
- 26 مُؤلّ كتاب الديات .
- 27 كتاب الأطعمة .
- 28 كتاب الأشربة .
- 29 كتاب الذبائح .
- 30 كتاب العقيقة .
- 31 كتاب الصّيد .
- 32 مُؤلّ كتاب الحروف .
- 33 كتاب شرح السنة .
- 34 كتاب اللّباس .
- 35 كتاب التّرجل .
- 36 كتاب الخاتم .

37 كتاب الحمام.

38 كتاب الفتن والملاحم.

39 أوّل كتاب الملاحم.

- عدد لوحاتها (210) لوحة، واللّوحة مكوّنة من صفحتين، وبلغ ترقيم صفحاتها (420) صفحة، ومسطّرتها (37) سطرا، وعدد كلمات الأسطر يتراوح ما بين (19) و(22) كلمة في السّطر.

- كتبت بخط مغربي واضح في أكثره منقوط في أغلبه، مضبوط بالشّكل في أكثر حروفه، وميّزت عناوين الكتب والأبواب بخط كبير عريض، وذلك كلّه واضح لمن تصفّح لوحات النّسخة.

- حالة المخطوط جيّدة، لكن بدت فيها بوضوح آثار للرطوبة قد تؤثر أحيانا على ظهور بعض الكلمات.

اسم النّاسخ:

لا يعرف اسم النّاسخ.

تاريخ النّسخ:

نسخت في: (20) ذي الحجة عام (614هـ)، كما جاء في آخر النّسخة.

مكان النّسخ:

لا يعرف مكان نسخ هذه النّسخة.

توثيقات النّسخة:

- هذه النّسخة تحظى بقدر من الضّبط والإتقان والجودة، ومن دلائل جودتها وإتقانها أنّها نسخة مقابلة ومصحّحة عن الأصل المنقولة عنه، فمن ذلك أنّ النّاسخ يستعمل الدائرة المنقولة بعد نهاية الحديث أو الفقرة، وهذا مما يدل على المقابلة، وقد يستعمل الثّلاث نقاط المجتمعة (••) دون دائرة بعد نهاية الحديث أو الفقرة، وقد اعتبرت هذه العلامة من دلائل المقالة أيضا.



- الإلحاقات المصحّحة الملحقّة بالحواشي المكّملة للصلّب، التي تكون بخط النّاسخ أحياناً وبخط مغاير أحياناً، وهذا واضح لمن يطالع النّسخة.
- تميّزت بذكر فروق الرّوايات بحواشيها مع استخدامه للرّموز المختلفة في ذلك، بل ربّما استعملت الكلمات لبيان فروق الرّوايات.
- مع مادون بالحواشي من الفوائد والفرائد الحديثية واللّغوية. الأوقاف والتملكات:
- هي نسخة وقفية، فقد وقع أوّل النّسخة وآخرها: "وقف العينية".
- أي المدرسة "العينية" نسبة إلى بدر الدين العيني.

2- نماذج من النسخة:

- الأولى.









– الأخيرة.



## الفرع الرّابع: وصف نسخة رواق المغاربة بالمكتبة الأزهرية.

### 1- التّعريف<sup>(1)</sup>:

#### مصدر النّسخة:

هذه النّسخة محفوظة في رواق المغاربة في مكتبة الأزهر العامرة بالقاهرة، وعليها ختم المكتبة الأزهرية في اللّوحة الثّالثة. الرّقم الخاص: (6153)، والرّقم العام: (93242)، حديث مغاربة. هكذا قال المحقّقان والذي رأيته (318006).

#### وصف النّسخة:

- نسخة نفيسة متقنة ومقابلة.
- ناقصة من أولها وآخرها، تبدأ من: "باب فيمن نام عن صلاة أو نسيها من كتاب الصلاة". وتنتهي عند: "باب الإقامة بأرض الشرك".
- على بعض ألواحها رطوبة تمنع من قراءة بعض حواشيتها.
- فقد من أثناء المخطوط أوراق كثيرة عند الحديث رقم: (1201)، "عن ابن عباس قال: جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر"، سقط منه آخر كلمتين، إلى قوله: "أي دعوة كان يدعو بها رسول صلى الله عليه وسلم أكثر، قال: كان أكثر دعوة يدعو بها: اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار". الحديث رقم: (1512).
- تقع في (190) لوحة من القطع المتوسط.
- مسطّرتها: (25) سطرًا، في كل سطر بين أربع عشرة وعشرين كلمة.
- خطّها أندلسي.

#### تاريخ النّسخ:

قبل سنة (518هـ)، لأنها سمعت على الحافظ أبي بكر غالب بن عطية وقد توفي في هذه السنّة.

(1) - السنن، طبعة التّأصيل: 193/1-200، السنن، طبعة الصّدّيق: 31-33. بتصرّف.

توثيقات النسخة:

- قرئت على الحافظ الكبير أبي بكر غالب بن عطية -والد ابن عطية مفسّر-، قرأها عليه الحافظ الكبير محمّد بن عبد الرّحيم الخزرجي.
- قد تملّكها الوزير الحافظ أبو يحيى عبد الرّحمن بن عبد المنعم حفيد الحافظ القاضي محمّد بن عبد الرّحيم الخزرجي، ويبدو أنّها كانت لجدّه.

البلاغات والسّماعات:

- سماع على الإمام الحافظ المتقن أبي بكر غالب بن عطية.
- قراءة مؤرخة سنة (559هـ) على الحافظ القاضي محمّد بن عبد الرّحيم الخزرجي.
- سماع آخر في محرم سنة (560هـ)، ونصّه: "سمع بعض هذا الديوان على الفقيه الأجل المشاور، الحافظ المحدث، القاضي الأعدل، أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحيم الخزرجي وعن صلبه، وتناوله جميعه من يده عبد الرّحيم بن علي بن الضّحّاك".
- قراءة مؤرخة سنة (636هـ) على المحدث القاضي أبي عامر بن أبي الحسين بن ربيع.
- سماع مؤرخ سنة (647هـ) على المحدث الثبت أبي الخطاب بن خليل وعليها خطّه.
- وقد ناول الوزير الحافظ أبو يحيى عبد الرّحمن بن عبد المنعم - صاحب النسخة- هذه النسخة لعدد من المشايخ.
- على النسخة إجازة بالتّحديث لبعض الفقهاء المذكورين في إحدى القراءات، كما في اللوحة الأولى منها.
- قابلها بالأصل الذي نُقلت منه: المحدث الجليل علي بن يحيى بن محمّد بن يحيى بن أبي العافية الأنصاري، وذلك سنة (564هـ).

مميزات النسخة:

- علامات الضّبط والتوثيق بادية على كل لوحة من لوحاتها تقريبا من : سماعات وبلاغات، وتصحيحات، وضرب، وتضبيبات، وتعليقات حسنة في غريب الحديث وضبط أسماء بعض الرّواة أو التعريف بهم، وإشارة إلى بعض روايات أبي داود الأخرى، ونقول مهمّة عن علماء هذا الشّأن.



- إن هذه التّوثيقات والتّعليقات مكتوبة بخطوط مختلفة، وبعضها مكتوب بالمداد الأحمر، مما يدلّ على أن النّسخة تداولتها أكثر من يد.
- في النّسخة ضبط بالشّكل خاصّة فيها يشكّل، وقد يُستخدم اللّون الأحمر في الضّبط والتّصحیح، وأحياناً يضبط بالحروف مما يدلّ على مزيد من الإتيان والعناية بهذه النّسخة.
- الأحاديث التي يرويها أبو داود بعلو، يكتب في الحاشية بجانب الحديث: "رباعي".
- النّسخة خالية من عبارة التّحويل: (ح).
- إن كان الحديث أو غيره من رواية غير ابن داسه كتبه في الحاشية وتبّه على ذلك.
- وقع خلل في ترتيب النّسخة يبدأ من اللّوحة (124): باب كراهية المسألة من كتاب الزّكاة، بعده: باب ما جاء فيمن نذر أن يصلي في بيت المقدس، من كتاب الأيمان والنذور، وذكر ستّة أبواب من أبواب الأيمان والنذور، ثم عاد إلى كتاب اللّقطة، ثم كتاب الصّيام.

2- نماذج من النسخة:

- الغلاف.











## الفرع الخامس: وصف نسخة برلين.

### 1- التّعريف:

#### مصدر النّسخة:

هذه النسخة محفوظة في مكتبة الدولة ببرلين تحت رقم (ms.orient-quart1210)، وعلى الصفحة التي عليها عنوان الجزء رقم: (1412-354) ولم أتبينه ولا مصدره. وعليها ختم غير واضح، ولعله ختم المكتبة، لظهور بعض الحروف اللاتينية فيه، ويؤكد هذا وجوده في آخر القطعة.

#### عنوان النّسخة:

كتب على واجهة القطعة: "الجزء الرابع من كتاب "السنن" عن رسول الله صلى الله عليه، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السّجستاني، رواية أبي بكر محمد بن داسة" إسناده النّسخة:

لم يذكر في أول هذه القطعة إسناده لها، وإنما ذكرت الرواية التي عليها النّسخة.

#### وصف النّسخة:

- النّسخة جزء واحد وهو الجزء الرابع من مجموعها.

- حوت كتاب: \* الأدب.

\* الحروف.

\* اللباس.

\* الأطعمة.

\* الأشربة.

\* الطّب.

\* التّرجل.

\* الخاتم.

\* الحمام.

\* شرح السنّة.



\* الفتن.

\* الملاحم.

- نسخة نفيسة وسيأتي ذكر سبب نفاستها.
- فيها تشويش في الترتيب يمكن تداركه<sup>(1)</sup>، وسقط متكرر ليس بالكثير.
- عليها آثار المحو والضرب في بعض اللّوحات.
- تقع في (140) لوحة من القطع المتّوسط.
- مسطرتها (31) سطرًا. وتسطيرها متقارب جدًّا.
- خطّها يميل إلى الكوفي المنتشر في القرن الرّابع.
- كتب أوّل كل كتاب بخط ثخين.
- لفظ باب\_\_\_\_\_ كتبت هكذا.

اسم النّاسخ:

علي بن عبد العزيز بن محمّد الحرزبي، المعروف بالورّاق.

تاريخ النّسخ:

لا يعرف تحديدًا تاريخ نسخها، ولكن قُدِّر بالقرن الرّابع استنادًا إلى نوع الخطّ.

مكان النّسخ:

لا يعرف مكان نسخها

توثيقات النّسخة:

- ترجع نفاسة هذه النّسخة إلى كونها من أقدم الأصول الخطيّة للسنن.
- قرئت على الحافظ الكبير أبي علي الغسّاني عام (493هـ) وعرضت على أصله.
- قرأها عليه الحافظ أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الباري القرطبي.
- عليها تعليقات وتصحيحات وحواش، بعضها منسوب إلى أبي علي الغسّاني.
- فيها زيادات لابن الأعرابي مثبتة من المعارضة.

(1) - من خلال الواجهة التي حوت ترتيب الكتب، والقطعة لا تنتهي بكتاب الملاحم فقد وقع في أثنائها، وفيه معلومات النّاسخ وتاريخ قراءتها والمنتسخ.

















المبحث الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود.

المطلب الأوّل: الاختلاف في الأسانيد.

نوعه									الاختلاف	الرقم
زيادة	إبدال	نقص	صيغ التحديث	قلج	تصنيف	اسم راو	نسبة راو	زيادة راو		
					×				معاوية / معوذ	7
								×	عن المغيرة	45
			×						عن أبي مسدد، و أبي توبة. قالاً أنبأنا عمرو بن عون/ عن أبي مسدد ، وأبي توبة، وعمرو بن عون ثلاثهم عن...	116
					×				الفراهيدي / الفراهيدي	216
×									نافع هو دويد...، وجدت في المتن في بعض النسخ	430
					×				الحمصي / الجهمي	433
		×	×						حذف صيغة التحديث أخبرنا في بعض النسخ	498
×									عبد الله بن محيرز/ عبد الله بن أبي محيرز	503
					×				عن أبي داود / عن أبي رواد	507
×									أن جدهم/ أن جدهم زيدا	1268
							×		البيزاز / البرقي	1282

الفصل الثاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

									روى/رواه	1556
									عبد الرحمن بن جبير بن نفير/عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه.	1582
									هدم/هدم	1799
									بنت خدام/ بنت خدام	2101
									عن سعيد بن حكيم.../ عن سعيد عن بجز بن حكيم...	2144
									عن هانيء و هبيرة عن علي/ عن هانيء بن هانيء، وهبيرة بن مريم عن علي	تحت باب من أحق بالولد
									أبو بشر/أبو بشير	تحت باب في صوم المحرم
									محمد بن ثور/محمد أبو ثور	2637
									الزبير بن عبد الله بن سراقه/ الزبير بن عبد الله (بن عبد الله) بن سراقه	2783
									عبد الله بن سلمان/عبيد الله بن سلمان	2785
									ثور بن زيد/ بن يزيد	2874
									عن سليمان بن بلال عن العلاء/ عن سليمان بن بلال عن...عن...عن العلاء	2880
									الكبير/ الكبير	2904
									الكلبي/ الكندي	2930
									المري / المزني	2932
									قال/فقال	2948
									عبد الله بن عمير/بن عمر	3194

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

									×	زادة لفظ سفيان بين محمد ابن كثر وهمام	3213
										عمرو / عمرو	3306
										حدثني الحبي / يحيى	3384
										خارجة بن الصلت / بن أبي الصلت	3420
										محمد بن ثور / أبو ثور	3439
										البرلسي / البرنسي	3462
										في حديث خالد بن عبد الله / في حديثه..	3488
										إسماعيل بن إبراهيم / إبراهيم بن إسماعيل	3513
										وأخبرنا مغيرة وأخبرنا داود / ح و أخبرنا مغيرة ح وأخبرنا داود	3542
										وقعت في بعض النسخ	3587
										هرماس عن جده عن / هرماس عن .....	3629
										عبد بن عبد الله / بن عبيد الله	3659
										محمد بن عيسى / موسى بن عيسى	3779
										وعبد الوهاب الثقفي أي ورواه	4022
										ابن الأبلج / الأبلج	4071
										الانباري / الأبنوي	4467
										عن أبي سلمة أن رسول الله / عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله	4511
										نصر / نصر	4522
										وهب / وهيب	4571

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

									الماصر / الماصري	تحت باب النهي عن سب صحابة رسول الله
									عبد الله بن عمر / بن عمر	4742
									عن أبي الحسن / عن الحسن	4290
									الفغواء / الفغواء	4861
									ضمضم بن جوس / بن جوش	4901
									حميدة / عبيدة	5036
									حدثنا العباس بن عبد العظيم ومحمد بن المثني / حدثنا علي بن عبد الله و العباس.....	5090
									سعد / سعد بن أبي وقاص	5174
									أخبرنا محمد بن حسان، قال عبد الوهاب / أنبأنا محمد بن حسان، أخبرنا عبد الوهاب	5271

المطلب الثاني: الاختلاف في المتون.

نوع									الرقم	الاختلاف	
تلميح	إبدال	ألفاظ القرآن	الصيغ	الضمائر	تصديقه	الإعراب	نقص	زيادة			
			×							49	اختصره / اختصرته
								×		91	يختص / يخص
			×							106	مضمض / تميمض
	×									107	الاستنشاق / الاستنثار
	×									117	فتلها / غسلها
			×							119	واحدة / واحد
			×							132	أصابعه / أصبعيه
					×					142	لم يقل أ لم يقم
			×							176	شكي / شكا
			×							186	كنفتيه / كنفته
			×							188	وفي / وفاء
			×							198	أنبه / انتبه
					×					214	الثياب / الثياب
			×							217	يخفت / يخافت



الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

								×	ثم قام / .....	229
			×	×					رجاء أن ينزل فيهم/رجاءه أن تنزل لهم	232
			×						بكفيه / بكفه	240
								×	الدم / أول الدم	265
				×					منه / مني	269
									تستذفر / تستتفر	278
				×					استنقأت / استنقيت	278
								×	بيننا / بينما	340
				×					هي / هو	388
			×						هذا راكبان/ هذان راكبان	437
								×	إثبات ألفاظ الترجيع	502
								×	عريان / عريان	511
			×						مُنعه / منعت	569
			×						تكشفت / انكشفت	585
			×						فقال / فقالوا	607
				×					بيميّني / بيميّنه	610
								×	حتى يروّنه/ يروّه	622
								×	لا يصل / لا يصلي	626
								×	تقع / تقع	736

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

									فحذيه / فحذه	736
									قعوده وما بين السجدين/قعوده ما بين السجدين	852
									نحوا من قيامه من ركوعه	874
									فبلى / فبكى	884
									لَبَسَ / لُبِسَ	907
									يجبكم / يجبكم	972
									يومي / يرمي	998
									فرجل / رجل	1113
									نَوَّلَ / نُوِّلَ	1145
									عاتقيه / عاتقه	1164
									يا ابن آدم / ابن آدم	1289
									حدثت / حديث	1298
									كتبا / كتب	1309
									يتيقظون/ يبتغفلون	1321
									جزئي / حزبي	1393
									ولا يعز من عاديت	1425
									حزم / حذر	1434
									ظَلَعَ الدِّينَ / ضَلَعَ	1541
									نبين / نشبر / نصبر	1581

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

					×				جدّوا / حدّوا / حدّوا	1605
					×				أبي / أي / أن / أتي	1654
					×				جاد / جدّ	1662
			×						فانطلق / فانطلقوا	1664
			×						منحة / منيحة	1682
						×			خمسة عشر / خمس عشرة	1683
					×				أفضها / اقبضها	1707
					×				بختيا / نجيا	1756
						×			يصاد / يصد	1351
					×				الأنصار / الأنصاب	1872
					×				ينكثها / ينكبها	1905
						×			قائم / قائما	1918
					×				فتنقض / فترفض	1995
						×			بكر أم/بكر أم/ بكر أم ثيب	2048
			×						استأذنوا/ استأذوني	2071
			×						المحل / المحلل	2076
						×			لا يبيع / لا يبع	2081
			×						أنكحها / أنكحتكها	2087
				×					جهزهن / جهزهم	2103

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

									×	أربعة آلاف/أربعة آلاف درهم	2107
			×							يستأذنا / يستأذنا	2136
			×							آمر / أمرا	2140
			×							من الحق / من حق	2140
									×	ثم قدر / ثم إن قدر	2161
									×	امرأة / امرأته	2162
			×							فاستقبلهما / فاستقبلتهما	2165
			×							تعرف / أتعرف	2184
			×							منتقبة / منتقبة	2488
			×							تُعْرِن / يغرن	2501
			×							يتلفت / يلتفت	2501
								×		بعوث / بعوثا	2525
								×		أكفه / أكفيه	2525
							×			غنيمته / غنيمته	2525
			×							تكفره / تكفره	2532
									×	كعقبه يعني أحدهم/كعقبه أحدهم	2534
								×		ننيخ / نسيخ	2551
								×		جنيبات / نجيبات	2568
			×							لواه / لواؤه	2592

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

									ابغوي / ابغوي	2594
									من الحية والعقرب/ومن الحية والعقرب	2603
									تعبث / تعبث	2604
									فأيتها / فأيتها	2612
									ولا طفلاً ولا صغيراً/ولا طفلاً صغيراً	2614
									فينتقل / فينتقل	2623
									عبد الله بن قيس/في عبد الله بن قيس	2624
									فلم ينزل / فلم ينزلوا	2628
									لا ترايا / لا تراءى	2645
									فنبثت / فنبثت	2647
									لتلقين /	2650
									فأبغناها / فأبغناها	2650
									يسندن / يشتتدون	2662
									بالسوق / بالسيف	2672
									أيش / أي شيء	2690
									سنة ثلاث وثمانين/ ثلاث وثلاثين	2697
									الجزر / الجزور	2706
									الأردن (بالتشديد) / الأردن	2707
									يفري / يغري	2719



الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

			×						سادتي / سادتي	2730
					×				فأمر بي / فأمرني	2730
						×			لا يعدلُ / لا يعدل	2742
						×			أثني عشر بعيرا / اثنا عشر	2744
			×						نفلنا /	2745
					×				متسرّهم / متسرّعهم	2751
					×				حليتهم/ حالّتهم/ حليتهم	2752
							×		القصوى / القصواء	2765
			×						قال / قالوا	2762
					×				بشر به / يسر به	2774
				×					موجئين / موجيين	2795
					×				سماحها / صماحها	2803
					×	×			للسمة / السمة	2804
			×						وأبحروا/ وأبحروا	2814
						×			ما لم يكن سن / سنا	2821
									أمرر	2824
			×						مُتكَافِئَتان / متكافئتان	2834
				×					فيها / بما	2864
	×								إن تخلف / لن تخلف	2864

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

					×				بالأسواق / بالأسواق	2891
			×						الآخر / الآخر	2896
						×			تحوز / تحوز	2906
				×					لاعتت عليه / لاعتت عنه	2906
						×			شتى / شينا	2911
			×						يلقتا / يلقتنا	2940
				×					فيما استطعم / استطعت	2940
		×							ألا / هلا	2946
						×			بحوري / بجواي	2985
							×		جمعا / جمع	3014
							×		نادى منادي / مناد	3024
						×			سباء / سبأ	3028
						×			لم يجلو / يجل	3033
			×						فأخذوه/ فأخذنا	3037
								×	كيدا / وغدرة	3041
						×			متكنا على أريكة/على أريكته	3050
								×	ما لبني سليم / ماء .....	3067
						×			يسعهم / يسعهما	3070
								×	ما لم يسبقه / ماء	3072

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

				×					بها / به	3076
				×					تبوك / تبوكا	3079
			×						هويت أ أهويت	3087
									أو عزيتهم به/...	3123
			×						لا تغالي / لا يُغالي	3154
				×					يسلبه / يسلب	3154
				×					فلا شيء عليه / له	3191
				×					بمذه / بها	3206
					×				العرندس / الفرندس	3254
			×						متشابهات/مشتبهات/مشبهات	3329
					×				يجسر / يخسر	3329
				×					داعي امرأة / داعي امرأته	3332
					×				البقيع / النقيع	3332
					×				مخرقة / مخزمة	3336
					×				بيعا / تبيعا	3344
		×							الذهب بالفضة /الذهب بالذهب / الذهب بالورق	3348
					×				معلقة / مغلقة	3351
					×				أردت التجارة/ الحجارة	3351
					×				الوقية / الأوقية	3353

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدّي الفقهّي.

	×								على / في	3357
	×				×				عارض/ عاهة	3369
							×		أو ليس على فرجه منه شيء	3377
				×					من بينهم / من بينهما	3383
							×		لا يكارها/ لا يكارها	3395
					×				كراء الأرض / كرى	3401
			×						يتفل / تفل	3418
					×				بجلوبة / بجلوبة	3440
			×						يتفرقا / يفترقا	3454
					×				التمر / التمر	3463
					×				تمرا / ثمرا	3470
			×						أعطي / أعطى	3475
			×						الثلاث البالي / الثلاث لبالي	3507
							×		في كل مال / في كل ما	3514
					×				يحتاج / يحتاج	3529
	×								أن تنفقي / إن تنفقي	3533
			×						فليوقف / فليوقف	3540
				×					وكل إليه / عليه	3587
			×						الحكم / الحاكم	3588

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

							×		برأيي / رأيي	3592
							×		بدقواق / بدقوقا	3605
					×				رزيناكم / زريناكم	3613
			×						ماكان / ماكانا	3616
			×						ماله المدعي / للمدعي	3620
								×	أن أرضي / أنها أرضي	3622
								×	يبالي ما حلف / بما حلف	3663
		×							له / عليه	3628
							×		أمر / أمر	3636
					×				السييل المهزور / سييل المهزور	3639
			×						شافيا / شفاء	3670
			×						ضاف / أضاف	3751
							×		ما أرجعه / ما رجعه	3751
							×		إذا كنت في وليمة .....	3764
					×				انحسوه / انحشوه	3778
					×				يتخلجن / يتحلجن	3784
								×	نفسك / صدرك	3784
			×						فاصدت / فاصدت	3791
							×		دوابا / دواب	3795



الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

									كيش / كبشا	3801
									نعيم الإدام / الأدم	3821
									أكلوهما / أكليهما	3827
									البطيخ / الطبيخ	3836
									نجاوز / نجاور	3839
									شفاء / دواء	3844
									يرقأ / لا يرقأ	3899
									وبئة / وبئة	3823
									في سبيها / بسبيها	3931
									ما / مال	3943
									كائن / كآين / كأي	3970
									البخل / البخل	3970
									فليفرحوا / فلتفرحوا	3980
									أيحسب / يحسب	3995
									جبريل و ميكال / جبرائيل....	3998
									فقال / فقرأ	3998
									ملك / مالك	4001
									هيت / هئت	4004
									ماتقدم من ذنبه وما تأخر/ ماتقدم من ذنبه	4023

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

									إياها / إياه	4024
									الرسغ / الرصغ	4027
									آخرين / آخرون	4039
									ما يغسل / ماء يغسل	4062
									المورد / بمورد	4067
									على رواحلنا و على إبلنا	4070
									رداء / برد	4073
									صبغت / صبغت / صبغت	4074
									لمطلق الأزرار / لمطلق	4082
									بزران / بزران	4084
									إني لا أتعاهد/ إلا أن أتعاهد	4085
									فاتخذنه / فاتخذنهن	4100
									خادمه/ خادمته	4114
									ينكشف/ تنكشف	4117
									فلان/ رجل	4131
									أتراها / أتراها	4131
									فلا يمشي/ فلا يمش	4137
									فابدؤوا بأيامنكم / بميامنكم	4141
									الذي ينام عليه/ التي ينام عليها	4146

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدى الفقهى.

			×						موشيا/ موشى	4150
				×					في نفسه / في نفسي	4157
		×							الارفاه / الارفاء	4160
			×						كان حبيبي / كان حيي	4164
			×						أومات / أومت	4166
			×						وأرسل / أرسلت	4189
			×						فكت / فككت	4213
			×					×	كابن آدم / كابني آدم/ كخبر ابن آدم	4257
								×	فليقل هكذا/ يعني فليمد عنقه	4260
					×				غرقت بالدم / عرقت	4261
								×	القتال / في قتال الحمل	4268
			×						في القتال/ في قتال	4268
					×				فاعتبط / فاعتبط	4270
		×							كلمة خفيفة / خفية	4280
								×	من الشام / من أهل الشام	4286
			×						فيقتلون/ فيقتلون	4293
			×						الأكلة / الآكلة	4297
							×		قوماً / قوم	4303
							×		مكتوبٌ/ مكتوباً	4316

الفصل الثّاني: اختلافه نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

×								هكذا قال / قال هكذا	4319
					×			حجراء / حجراء	4320
			×					لويس / التيس	4320
			×					خرج / أخرج	4325
					×			الخبز / الخبر	4327
							×	إن لا يكن هو/ إن لا يكن	4329
			×					دُنياً	4341
				×				الصبر فيه / فيهن	4341
							×	أيام الصبر فيه/ أياماً	4341
				×				أرأيتم / أرأيتمكم	4348
							×	كم نصف يوم/ ذلك اليوم	4350
							×	محاربا بالله/ محاربا لله	4351
							×	كلاهما سألا/ سأل	4354
			×					غرامة مثليه/ مثله	4390
							×	ومن سرق دون ذلك	4390
							×	لحد / الحد	4407
							×	فجزع / جزع	4419
					×			ليستتبت / ليستتیب	4420
					×			ينغمس فيها / ينغمس	4428

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهية.

									تفطيمه / تفطيمه	4442
									يحيى / يحيى	4450
									فيضروه بما / يضرهونها	4472
									أدي / أدري	4487
									لا أعفي	4507
									دم / دمأ	4520
									فأومت / فأومت	4527
									أرأيت / .....	4533
									ذكور / ذكوراً	4545
									أثلاثا / أثلاث	4551
									فتكون دمأ / فيكون دما	4565
									فقتلتها / فقتلتها وجنينها	4568
									فاختصما / فاختصموا	4568
									فمثله يطل / بطل	4574
									حذفت امرأة / حذفت	4578
									الحذف / الحذف	4578
									بعدت / نفذت	4584
									عليه / عليهم	4590
									عن / على	4590



الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

								×		بهما / بها	4737
								×		الجهنمين / الجهنميون	4740
								×		جزء / جزءاً	4746
									×	محمد يكم / محمدكم	4749
		×								من عذاب النار/من عذاب القبر	4751
									×	عن شيء غيرها/غيرهما	4751
									×	أو خير /أو أخير	4756
									×	تعلمون/ غير موجودة في نسخ	4757
									×	زيد الخليل/زيد الخير	4764
									×	يقولون من خير قول البرية / يقولون من قول خير البرية	4767
									×	لا تأكلوا على العمل / لتأكلوا	4768
									×	بجالسه/ يجالسه	4770
									×	إيه إيه / إنه إنه	4796
									×	ترتيل / ترسيل	4838
									×	يجلس / يُجلس	4844
									×	حسناء / حسناً	4850
									×	لهم حسرة / عليهم حسرة	4855
									×	باد / قتا	4904

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

						×				قتوا/ فنوا	4904
						×				عفرة/ قفرة	4956
			×							يُسمى / تسمى	4961
			×							تكنّوا/ تكتنوا	4965
								×		لا تقول للمنافق سيداً/سيداً	4977
						×				حشيشة / حشيشة	5040
						×				حجار / حجاب	5056
						×				جوار / جواز	5097
									×	نحن نخص / فنحن نخص	5097
			×							فجأة بلاء / فجاءة	5088
			×							فتتنحي / فيتنحي	5095
			×							الشياطين / الشيطان	5059
			×							وسلوا الله/ واسألوا	5097
			×							يؤمنني / يؤمّي	5098
						×				إذا رأى ناشئاً شيئا	5099
						×				لا أمكم / لايمكم	5161
									×	يمن / نماء	5162
			×							مايسوي / مايساوي	5168
			×							هكذا عنك (أو /و) هكذا	5174

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

			×						ولكن تسلم/ ولكن سلم	5182
					×				لم يؤمن/ لم يؤمر	5191
			×						يفسد/ يفسر	5192
					×				حجال / حجاب	5192
								×	لاتدخلوا الجنة / لاتدخلون	5195
								×	فليسلم عليه أيضا/فليسلم عليه	5200
		×						×	قبّل خد الحسن رضي الله عنه / الحسن بن علي عليهما السلام	5221
			×						وأنا فداك/ فداؤك	5226
		×							ثم قال يابلال قم/ قم يابلال	5233
					×				ليس فيهما/ ليس فيه	5233
								×	من حجرته / حجرته	5238
			×						يعودونه / يعودانه	5256

المطلب الثالث: الاختلاف في الأقوال النِّقدية.

نوع الاختلاف			الرقم
التَّقديم والتَّأخير	التَّمام والنِّقص	الإثبات والحذف	
	×		48
		×	49
	×		62
	×		63
		×	65
		×	74
		×	95
		×	113
	×		117
		×	131
		×	145
	×		158

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

		x	178
		x	185
		x	185
	x		200
	x	x	202
	x	x	204
	x		208
	x		213
		x	214
	x		234
			238
		x	245
	x		266
	x		287
		x	287
x		x	290
	x		297



الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

	×		300
	×		301
	×		304
		×	305
	×		306
		×	308
		×	309
	×		320
		×	330
	×		333
		×	334
		×	434
	×		436
		×	457
		×	479
		×	534
		×	551

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

	x		553
		x	584
x			643
		x	644
		x	666
		x	672
		x	684
		x	700
	x		703
		x	704
		x	748
	x		775
	x		813
		x	837
		x	870
	x		916
		x	940

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

	×		996
		×	1004
		×	1007
	×	×	1009
	×		1015
		×	1039
	×	×	1054
	×	×	1091
	×		1114
	×		1155
		×	1158
		×	1208
		×	1229
	×		1235
	×		1239
	×		1246
	×	×	1268

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	1331
	x		1351
	x		1362
	x		1376
	x		1391
		x	1403
		x	1407
		x	1413
	x		1427
		x	1502
	x	x	1556
	x		1574
		x	1580
		x	1596
		x	1604
	x		1605
	x		1612

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	1621
	x		1632
	x		1637
	x		1648
		x	1688
		x	1703
	x		1708
	x		1721
	x		1724
		x	1730
		x	1753
x			1763
		x	1789
		x	1796
		x	1829
	x		1851
x			1854



الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهية.

		x	1866
		x	1904
		x	1905
		x	1953
		x	1965
		x	2006
		x	2007
	x		2045
		x	2050
		x	2058
		x	2085
	x		2094
	x		2099
		x	2107
		x	2109
		x	2117
		x	2128

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

		×	2142
		×	2146
	×		2159
		×	2188
		×	2214
	×		2218
		×	2230
	×		2259
		×	2326
		×	2327
		×	2331
		×	2332
		×	2337
		×	2348
	×		2371
	×		2372
		×	2380

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

		×	2388
	×		2397
		×	2400
		×	2418
	×		2421
		×	2424
		×	2432
	×		2454
	×		2460
		×	2489
		×	2491
		×	2492
		×	2503
	×		2522
		×	2535
		×	2547
		×	2556

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

		x	2580
		x	2585
		x	2604
		x	2611
		x	2633
		x	2637
		x	2680
		x	2682
		x	2683
		x	2685
		x	2690
		x	2695
		x	2696
		x	2698
		x	2700
		x	2713
		x	2718

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	2724
		x	2730
		x	2778
		x	2788
		x	2791
		x	2793
		x	2799
		x	2802
		x	2825
		x	2826
		x	2837
		x	2838
		x	2851
		x	2867
		x	2868
		x	2874
	x		2900



الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	2917
		x	2923
		x	2953
		x	2958
		x	2963
		x	2972
		x	2974
		x	3024
	x		3040
		x	3070
		x	3093
		x	3097
		x	3098
	x		3099
		x	3107
		x	3111
		x	3118

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	3140
	x		3162
		x	3171
	x		3173
		x	3194
		x	3200
		x	3208
	x		3255
			4355
	x		3274
	x		3278
		x	3341
	x		3351
		x	3374
		x	3430
		x	3449
	x		3522

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		x	3529
		x	3563
		x	3566
	x		3600
		x	3604
		x	3620
		x	3675
		x	3678
		x	3689
		x	3713
		x	3719
		x	3734
		x	3741
		x	3752
		x	3764
		x	3768
		x	3778

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

	x		3779
		x	3790
		x	3809
		x	3865
	x		3885
		x	3888
		x	3927
		x	3949
		x	3952
		x	3960
		x	3965
		x	3971
		x	3972
		x	3973
		x	3981
		x	3996
		x	3998

		x	4001
--	--	---	------

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية



المطلب الرابع: الاختلاف في الأبواب.

نوع الاختلاف			
التقديم والتأخير	صيغة الباب والفاظه	الإثبات والحدف	الرقم
كتاب الطّهارة			
	×		01
	×		07
	×		08
	×		10
		×	15
		×	29
	×		30
		×	35
	×		38

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

	×		39
		×	91
	×		52
		×	78
	×		81
		×	84
	×		92
	×		100
	×		102
	×		106
	×		108
	×		110
		×	111
	×		115
	×		116
	×		120
		×	125

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

	×		128
	×		134
	×		144
كتابه الص لاة			
	×		1
	×		6
	×		8
	×		11
	×		15
		×	36
	×		37
		×	38
	×		44
	×		53
	×		67
	×		73

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهية.

		x	74
	x		78
	x		82
		x	84
	x		87
	x		99
	x		119
	x		125
		x	126
	x		137
	x		147
	x		148
	x		157
			160
		x	192
	x		194
	x		199

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

		×	204
		×	209
	×		216
	×		250
×			261
	×		266
	×		277
	×		286
	×		290
	×		308
		×	310
	×		332
	×		335
	×		353
	×		355
كتابه الركن			





الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

	×		27
	×		31
	×		35
كتاب الطّ _____ لاف			
	×		5
	×		25
كتاب الصّي _____ ام			
	×		3
	×		30
	×		53
	×		62
	×		64
	×		67
	×		72
كتاب الجه _____ اد			

الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

	×		1
	×		9
	×		11
	×		36
	×		37
		×	67
	×		86
	×	×	87
	×		90
		×	98
	×		118
	×		165
	×		170
	×		172
كتاب الذّب ————— ائ			
	×		1

كتاب الوصايا			
	x		1
	x		10
	x		11
	x		12
	x		15
كتاب الفرائض			
	x		1
		x	3
	x		4
كتاب الخراج			
	x		9
	x		13
	x		16
	x		24

	×		27
	×		34
	×		40
كتاب الجنائز			
	×		04
	×		07
	×		15
	×		16
	×		18
	×		26
	×		27
	×		38
	×		42
	×		62
	×		63
	×		67

الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهي.

	×		68
	×		73
	×		75
	×		83
	×		84
كتاب الأيم			
ان			
	×		03
	×		09
	×		10
	×		12
	×		16
	×		17
		×	26
×	×	×	27
		×	31
		×	32

كتاب البيوع			
	x		16
	x		33
	x		59
	x		74
كتاب الأقضية			
	x		20
	x		25
كتاب الأشربة			
	x		16
كتاب الأَطعم			
	x		06
	x		16
	x		24
	x		33



الفصل الثّاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النّقدي الفقهي.

	×		45
	×		51
كتاب الط			
	×		03
	×		06
	×		15
	×		22
كتاب العت			
	×		04
	×		07

المبحث الثالث: نماذج من الأثر النّقدي والفقهي للاختلاف بين النسخ.

المطلب الأوّل: نماذج من الأثر النّقدي.

الفرع الأوّل: نماذج من الإسناد.

النموذج الأوّل: إبدال راو براو.

9002 - روى قتادة، عن عبد الرّحمن بن سلمة، عن عمّه: أنّ أسلم، أتت النبي صلّى الله عليه وسلّم يوم عاشوراء، فقال: "صتمت يومكم هذا؟"، قالوا: لا قال: "فأتمّوا بقية يومكم، واقضوه".

أخبرناه أبو علي الرّوذباري قال: أخبرنا أبو بكر بن داسة قال: حدّثنا أبو داود قال: حدّثنا محمد بن المنهال قال: حدّثنا يزيد بن زريع قال: حدّثنا سعيد، عن قتادة، فذكره. ورواه أبو يوسف القاضي، وأبو قلابة، عن محمد بن المنهال، كما رواه أبو داود قال: عن سعيد، عن قتادة، وفي نسختي من السنن: "سعيد"، وفي نسخة عندي مقروءة على شيخنا: "حدّثنا شعبة، عن قتادة" فذكره.

وهذا هو الصّحيح "شعبة"، وكذلك رواه أبو يوسف القاضي، وأبو قلابة، عن محمد بن المنهال. كما رواه أبو داود في نسخة "السنن": "سعيد"، وفي نسخة مقروءة على شيخنا: "شعبة". ورواه أيضا أبو حاتم الرّازي، عن محمد بن المنهال، إلا أنّه لم يذكر الأمر بالقضاء. وكذلك رواه حجّاج بن محمد، عن شعبة، ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة نحو رواية يزيد بن زريع.

ورواه محمد بن بكر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الرّحمن بن سلمة، عن عمّه، دون الأمر بالقضاء.

وكذلك قاله عبد الوهاب بن عطاء، وروح بن عبادة، ومكّي بن إبراهيم، عن سعيد، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي، عن عمّه، وهو مجهول، ومختلف في اسم أبيه، ولا يدري من عمّه، والله أعلم<sup>(1)</sup>.

(1) - معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي: 360/6.

من الآثار:

- الاختلاف في الراوي عن قتادة.

- الاختلاف في الرواية عن الإمام أبي داود.

**النموذج الثاني: التقديم والتأخير في الإسناد.**

45 - حدّثنا إبراهيم بن خالد، حدّثنا أسود بن عامر، حدّثنا شريك - وهذا لفظه - (ح) وحدّثنا محمد بن عبد الله - يعني المخرمي -، حدّثنا وكيع، عن شريك، عن إبراهيم بن جرير، عن أبي زرعة<sup>(1)</sup>.

هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها تقدّم الإسناد الثاني (أي الذي بعد التحويلة).

من الآثار:

- الاختلاف في بيان مقصد الإمام في سوق السندين معا: فعلى الأوّل - وهو الأقرب -: يكون سوق الثاني لبيان متابعة وكيع لأسود بن عامر.

- وفيه كذلك بيان معرفته بطريق وكيع، وعدوله عن اختيار لفظه لنكتة عنده.

**النموذج الثالث: إدراج راو.**

1732 - حدّثنا مسدّد حدّثنا أبو معاوية محمد خازم، عن الحسن بن عمرو، عن مهران أبي صفوان، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من أراد الحجّ فليتعجّل"<sup>(2)</sup>. هكذا وقع الإسناد في بعض النسخ، ووقع في بعضها (والغريب أن من بينها نسخة الحافظ ولم ينبه عليه) بزيادة الأعمش بين أبي معاوية والحسن.

من الآثار:

- هذا إقحام من النسخ ولعله سلوك للجادة لكثرة دوران رواية أبي معاوية عن الأعمش، وعليه ينزل الإسناد.

- يتوهّم منه أن الأعمش روى عن الحسن بن عمرو، وهذا لا يوجد في شيء من الكتب الستة، ولا يعرف للأعمش شيخ بهذا الاسم، ولا تعرف تلمذة للأعمش عليه<sup>(3)</sup>.

(1) - "سنن أبي داود": 33/1.

(2) - السابق: 155/3.

(3) - تهذيب الكمال: 284/6.

- يتوهم منه سقط بين أبي معاوية والحسن، وقد يتهم أبو معاوية بالتدليس، سيما والرواية معننة، وهذا خطأ كبير.

#### النموذج الرابع: زيادة حرف في الإسناد.

- 100- حدّثنا الحسن بن علي، حدّثنا أبو الوليد، وسهل بن حمّاد. هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في بعضها: " حدّثنا الحسن بن علي، (و) حدّثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك، وسهل بن حمّاد" (1).

من الآثار:

- توهم أن الإمام أبا داود روى عن الثلاثة معا، وهذا خطأ.  
- انقلاب الإسناد من رواية الحسن عن أبي الوليد وسهل إلى روايته معهما (أي من التلمذة إلى الموافقة في الطبقة والرواية).

#### النموذج الخامس: زيادة صيغة تحمل.

- 89- حدّثنا أحمد بن محمد بن حنبل، وحدّثنا مسدّد ومحمد بن عيسى. هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: " حدّثنا أحمد بن حنبل ومسدّد ، ومحمد بن عيسى" (2).

من الآثار:

- التلفيق والجمع بين الشيوخ على الوجه الثاني، والتمييز على الوجه الأول.  
- توهم اتفاق مسدّد ومحمد في الرواية، وانفراد أحمد عنهما.

#### النموذج السادس: نقص إسناد.

- 235- وحدّثنا مخلد بن خالد حدّثنا إبراهيم بن خالد - إمام مسجد صنعاء - حدّثنا رباح عن معمر (3).

هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها هذا الإسناد غير موجود (نسخة الملك المحسن وهي من التفاسر بمكان).

(1) - "سنن أبي داود": 73/1.

(2) - السابق: 65/1.

(3) - السابق: 170/1.

من الآثار:

- في حذف السند إخلال بقصد الإمام أبي داود في سوقه لهذه الأسانيد مجتمعة في هذا الموضوع.

الفرع الثاني: نماذج من المتن.

النموذج الأول: إدراج الحديث تحت باب غير بابه.

- 1158 - حديث بكر بن مبشر الأنصاري<sup>(1)</sup>، وقع في بعض النسخ آخر حديث في باب "إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه، يخرج من الغد"، وفي بعضها في "باب الخروج إلى العيد من طريق ويرجع في طريق". وهو بالباب الثاني أنسب.

بعض الآثار:

- قال في عون المعبود: "واعلم أنّ حديث بكر بن مبشر هذا وجد في بعض نسخ الكتاب في هذا الباب أي: "باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد"، وهكذا في مختصر المنذري، ووجد في بعض النسخ هذا الحديث قبل هذا الباب أي: في "باب الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق"؛ فإدخال الحديث في الباب الأول - أي باب مخالفة الطريق - ظاهر لاخفاء فيه من حيث إنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خالف الطريق كما في حديث ابن عمر، وأقر على من يخالف كما في حديث بكر بن مبشر، لأن مخالفة الطريق من المندوبات والباب يشمل صورتين مع أنّ حديث بكر ضعيف.

وأما إدخاله في الباب الثاني فلا يستقيم، لأنّ قوله كنت أغدو ليس فعلا من الغد الذي أصله الغدوّ، وحذف الواو بلا عوض، ويدخل فيه الألف واللام للتعريف وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك أي ثاني يومك، فلا يقال كنت أغدو بمعنى كنت أسير وأذهب في اليوم الثاني بعد يومي هذا، ولا يستعمل بهذا المعنى في محاوراة العرب فلا يطابق الحديث من الباب بل هو من

تصرّفات التّساخ والله أعلم<sup>(2)</sup>.

(1) - "سنن أبي داود": 301/1.

(2) - عون المعبود: 15/4.

### النموذج الثاني: زيادة حديث.

- 3652 - حديث: "من قال في القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار" (1).

وجد هذا الحديث في بعض النسخ دون بعض (2).

والذي يظهر - والله أعلم - أنه ليس من رواية اللؤلؤي ولا ابن داسة، يستفاد هذا مما قاله

العراقي في تخريج الإحياء (3).

من الآثار:

- الخطأ في عزو الحديث لرواية اللؤلؤي.

- وجوده في بعض طبعات "السنن"، مع عدم عزوه لرواية ابن العبد.

### النموذج الثالث والرابع: الفصل بين أحاديث الباب بترجمة زائدة، والتقديم والتأخير في

ترتيب الأحاديث.

- 637 - حديث: "من أسبل إزاره في صلاته خيلاء، فليس من الله جل ذكره في حل ولا

حرام" (4).

وقع هذا الحديث في بعض النسخ مسبقاً بلفظ: "باب الإسبال في الصلاة"، وجاء في نسخة

أخرى تحت: "باب إذا كان الثوب ضيقاً"، وهو الباب السابق لهذا الباب.

وفي شرح أبي داود للعيني "باب الإسبال في الصلاة وليس في غالب النسخ: باب الإسبال في

الصلاة، بل ذكر حديث أبي هريرة الذي نذكره الآن عقيب حديث عبد الله بن بريدة، بلا

فاصل بينهما بباب ونحوه، وفي بعض النسخ الصحيحة الحديثان اللذان ذكرا عقيب حديث

جابر متصلًا بدون ذكر باب، و ذكر: باب من قال يتزر به عقيب هذين الحديثين" (5).

(1) - "سنن أبي داود": 495/5.

(2) - تحفة الأشراف: 423/4.

(3) - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، عبد الرحيم بن الحسين العراقي: 37/1.

(4) - "سنن أبي داود": 475/1.

(5) - 168-167/3.



من الآثار:

- الفصل بين أحاديث الباب الواحد.

- الخلط في ترتيب الأحاديث، ووضعها في غير محلها.

**الفرع الثالث: نماذج من الأقوال النقدية.**

**النموذج الأول: زيادة في القول النقدي.**

- 553- قوله: " وكذا رواه القاسم الجرمي عن سفيان"<sup>(1)</sup>، وقعت هذه العبارة على هذا الوجه في بعض النسخ عقب الحديث الأخير من باب **التشديد في ترك الجماعة**، ووقعت في بعض النسخ بزيادة قوله: " ليس في حديثه فحى هلا".

من الآثار:

- بناء عليها يختلف بيان مقصد الإمام أبي داود من إيراده لهذا القول، فلو اعتبرنا النص الأول فقط، فيقال: إنه ساقه لبيان متابعة القاسم الجرمي لابن أبي الزرقاء في لفظ الحديث، وإذا اعتبرنا النص مع الزيادة فيقال: إنهما سيقتا لبيان الاختلاف بين القاسم الجرمي وابن أبي الزرقاء، وبين النصين بون كما هو ظاهر. ولعل الأقرب إثبات العبارة الأولى لأنها من رواية اللؤلؤي استنادا إلى أنها آخر ما أملى الإمام أبو داود - مع بقاء احتمال سقوطها سهوا من روايته، أو عدم روايته لها-، وأما العبارة الثانية فهي من رواية ابن داسة المتقدمة زمننا على رواية اللؤلؤي، ويؤيد ما قيل أن اللؤلؤي عرض روايته على رواية ابن داسة ولم يثبتها فيقوى كون الإمام أبي داود تراجع عنها.

ويمكن الاستئناس بسياق العبارة فقوله: "وكذا" مما يفيد المشاكلة، فلو أراد الإمام سوق العبارة لبيان الاختلاف لاستعمل لفظ: "ورواه" التي تساق غالبا لبيان الاختلاف.

(1) - "سنن أبي داود": 415/1.

### النموذج الثاني: موضع القول النقدي.

- 644- قوله: "رواه عسل عن عطاء عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن السّدل في الصلاة"<sup>(1)</sup>، وقعت هذه العبارة في بعض النسخ عقب الحديث الأول من حديثي باب السدل في الصلاة، ووقعت في بعضها عقب الحديث الثاني، وجاءت عقبه زيادة قول أبي داود: "هذا يضعف ذلك الحديث".  
من الآثار:

- العبارة من رواية أبي عيسى الرّملي وهي عبارة هامة إذ تفيد تعليل المرفوع بالموقوف.  
- كونها عقب الحديث الأوّل أقرب لأنها تبيّن الاختلاف عن عطاء في الرواية، والحديث الثاني متعلّق بفعل عطاء والفرق بينهما واضح.

### النموذج الثالث: الاختلاف في ألفاظ القول النقدي.

- 1220- قوله: "ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده"<sup>(2)</sup>، وقعت هذه العبارة على هذا الوجه في بعض النسخ بعد آخر حديث من "باب الجمع بين الصلاتين"، ووقعت في بعضها: "هذا الحديث لم يرفعه إلا قتيبة، وليس في تقديم الوقت حديث قائم".  
من الآثار:

- العبارة الأولى أوضح وأقوى في بيان تفرد قتيبة بالحديث مطلقاً- وهي الموافقة للصواب-، والثانية مشعرة بأن قتيبة تفرد بالرفع فقط.  
- الزيادة الثانية فيها فائدة تعليل أبي داود لأحاديث تقديم الوقت.

### النموذج الرابع: زيادة القول النقدي.

- 2326- قوله: "رواه سفيان وغيره عن منصور، عن ربي، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لم يسمّ حذيفة"<sup>(3)</sup>، وقعت هذه العبارة في بعض النسخ عقب آخر حديث من "باب إذا أغمي الشهر"، وهي من رواية أبي عيسى، ولا توجد في باقي النسخ.

(1) - "سنن أبي داود": 481/1.

(2) - السابق: 413/2.

(3) - السابق: 17/4.

من الآثار:

- عدم إثباتها يفيد سكوت أبي داود عن الحديث فيكون صالحاً عنده، وهذا خلاف واقع الرواية، ويظهر أنّ الإمام ساق هذه الرواية بالذات لبيان الخطأ الواقع فيها وهو تسمية الصحابي فالرواية خطأ على هذا النحو، ولا يسكت عنها أبو داود.
  - وبوجود المقولة في هذه النسخة المذكورة ينتفي الحكم بصلاح الحديث عنده.
  - كما أن إثباتها مناسب لمقصد المؤلف، وهو الأولى هنا.
  - وهذا من فوائد جمع النسخ قبل نسبة الحكم للإمام أبي داود.
  - وكذا ينبغي عدم المبادرة لنسبة السكوت، إلا بعد جمع الروايات واعتماد ما اتفقت عليه<sup>(1)</sup>.
- النموذج الخامس: إدراج قول نقدي في نسخة لم تأت به.**

50- حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عنبة بن عبد الواحد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستن وعنده رجلان، أحدهما أكبر من الآخر، فأوحى الله إليه في فضل السواك، أن كبر، أعط السواك أكبرهما".  
- قال أحمد - هو ابن حزم - قال لنا أبو سعيد - هو ابن الأعرابي -: "هذا مما تفرّد به أهل المدينة"<sup>(2)</sup>.

وكانت هذه العبارة في نسخة ابن الأعرابي، فبعض النسخ لرواية اللؤلؤي اطلع على رواية ابن الأعرابي فأدرجها في نسخة اللؤلؤي<sup>(3)</sup>.

من الآثار:

- توهم أنّ القول من رواية اللؤلؤي.
- إثبات الحكم بالتفرّد من الإمام أبي داود.
- عدم سكوت أبي داود عن الحديث.
- ويمكن القول باحتمال حذف أبي داود لكلامه في العرضة الأخيرة.

(1) - تبه عليه في فتح المغيث: 103/1.

(2) - "سنن أبي داود"، ح 50: 13/1.

(3) - عون المعبود: 52/1.

### النموذج السادس: الزيادة من أحد رواة "السنن".

- 14- حدّثنا زهير بن حرب، حدّثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض".
- قال أبو داود: رواه عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس بن مالك -وهو ضعيف -<sup>(1)</sup>. أي: عبد السلام بن حرب.
- "قال أبو عيسى الرّملي: حدّثنا أحمد بن الوليد، حدّثنا عمرو بن عون، أخبرنا عبد السلام به"، هذه العبارة زائدة في بعض النسخ.

#### من الآثار:

- "وهذه إشارة من الرّملي إلى أن الحديث اتّصل إليه من غير طريق شيخه أبي داود ، فهذه العبارة من رواية أبي عيسى الرّملي لا من رواية اللؤلؤي عن أبي داود ، فلعلّ بعض النسخ لرواية اللؤلؤي اطلع على رواية الرّملي فأدرجها في نسخة اللؤلؤي ، ومراده بذلك أنه لما كانت رواية عبد السلام غير موصولة أشار بوصلها برواية أبي عيسى الرّملي"<sup>(2)</sup>.

### الفرع الرابع: نماذج من الأبواب.

#### النموذج الأول: زيادة أبواب.

#### - باب البول في الجحر.

هذا الباب مثبت في بعض النسخ.

#### من الآثار:

- إشكال في ترتيب الأحاديث، وفصلها عن بعض.
- إقحام ترجمة لم يثبتها الإمام.

(1) - "سنن أبي داود"، ح4/1: 14.

(2) - عون المعبود: 18/1.

وهذا مثال آخر:

- باب في القعود بين الخطبتين.

هذا الباب مثبت في نسخة من طريق التّستري، ولا يوجد عند الخطيب، وإنما أدخله بعض النّسّاخ في روايته.

النّمودج الثّاني: الترتيب في الأبواب.

- باب البول في المستحم.

وقع هذا التبويب في نسخة من نسخ ابن داسة قبل حديث عبد الله بن مغفل، أي بعد "باب المواضع التي نهي عن البول فيها".

من الآثار:

- أفراد حديث بباب دون باقي الأحاديث مع أنّها في سياق واحد.

النّمودج الثّالث: زيادة ترجمة من طريق أخرى.

- باب في الصلاة على النبي صلّى الله عليه وسلّم وزيارة قبره.

هذه الترجمة زائدة في نسخ التّستري من رواية اللؤلؤي، ولا توجد عند الخطيب من رواية اللؤلؤي.

من الآثار:

- الخلط بين الروايتين في التبويب.

النّمودج الرّابع: زيادة ترجمة من رواية أخرى

- باب زيارة القبور.

ثابت من رواية ابن داسة، ولا يوجد في رواية اللؤلؤي وإنما أدخله النّسّاخ.

من الآثار:

- التلفيق بين النّسخ في الأبواب.

- لعلّ الباب مما أعرض عنه الإمام في آخر عرضة، فأقحامه هنا مشكل.

### التمودج الخامس:

#### - باب في الوتر قبل النوم.

وقع هذا التّبويب في نسخة ابن داسة قبل حديث أبي سعيد الخدري، وهو الأنسب والأوفق، ووقع في نسخة اللؤلؤي بعده، فيكون حديث أبي سعيد داخلا تحت باب الدعاء بعد الوتر، ومتن الحديث لا يتناسب مع عنوان الباب.

#### من الآثار:

- عدم التناسب بين الباب والحديث.

### التمودج السادس: دمج بابين في باب واحد.

#### - باب الكنز وماهو؟ وزكاة الحلبي.

هكذا وقع في نسخ اللؤلؤي دمج البابين معا، والذي وقع عند ابن داسة الفصل بين البابين فبواب: "باب الكنز وماهو؟" وذكر تحته حديثا، ثم بواب: "وزكاة الحلبي". وأدرج تحته ثلاثة أحاديث.

#### من الآثار:

- توهم الاشتراك بين الكنز والحلي، إن في المعنى أو في الحكم.

- خلط أحاديث زكاة الحلبي بزكاة الكنز.

### المطلب الثاني: نماذج من الأثر الفقهي.

#### الفرع الأول: التمودج الأول.

- 121- حديث المقداد بن معدي كرب الكندي في الوضوء، وفيه: "ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم تمضمض و استنشق ثلاثا"<sup>(1)</sup>.

هكذا وقع في أغلب النسخ بتقديم غسل الذراعين على المضمضة والاستنشاق، ووقع في بعض النسخ (نسخة دار الإفتاء السعودية مثلا) بتقديم المضمضة والاستنشاق.

(1) - "سنن أبي داود": 87/1.



من الآثار:

بناء على هذا وقع الخلاف في وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء.  
- قال السيوطي (ت911هـ): "احتجّ به من قال الترتيب في الوضوء غير واجب لأنه أخصر المضمضة والاستنشاق عن غسل الذراعين وعطف عليه بثمّ، وقال النووي (ت676هـ) في شرحه: يتأولون هذه الرواية على أن لفظة (ثم) ليست هنا للترتيب، بل لعطف جملة على جملة، لأن المراد ذكر الجمل لا صفة الترتيب، ولهذا لم يذكر غسل الرجلين في هذه الرواية، قال: ولو ثبت عدم الترتيب فيهما لم يلزم منه عدمه في الأعضاء الأربعة الواجبة، ولهذا جوّز بعض أصحابنا ترك الترتيب في المسنونات في الوضوء، أو لعلّه نسي المضمضة والاستنشاق في بداية الوضوء فأتى بهما عند تدكّرهما لتحصيل السنّة قضاء، أو لإزالة ما في الفم والأنف من الأذى"<sup>(1)</sup>.

وقال صاحب العون (ت1329هـ): "هذه رواية شاذة لا تعارض الرواية المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة و الاستنشاق على غسل الوجه"<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: النموذج الثاني.

- 243- حديث عائشة في الاغتسال، وفيه: "ثم غسل مرافقه".  
هكذا جاء اللفظ في بعض النسخ - وهو الصواب -، ووقع في بعضها: "مرافقه"<sup>(3)</sup>.

من الآثار:

اعتماد اللفظة الثانية يغير الحكم مطلقاً، إذ قد يقع القاريء على النسخة التي أثبتت لفظ "المرافق" فيتوهم أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم غسل مرفقيه بعد غسل الكفين، وسياق الحديث يقضي بخطأ لفظ "المرافق"، ثمّ ما الحاجة لتخصيص غسل المرفقين مع شمول الوضوء لهما فيما بعد؟.

(1) - مرقاة الصعود إلى "سنن أبي داود"، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: 106/1-107.

(2) - عون المعبود: 146/1.

(3) - "سنن أبي داود": 177/1.

ولعلّ هذا اللفظ وقع تصحيحاً: إمّا من جهة السّماع فالحرفان متقاربان نطقاً، أو من جهة النّظر فهما متقاربان خطّاً.

### الفرع الثالث: النّموذج الثالث.

- 80 - حديث ابن عمر في الوضوء، وفيه: "كنا نتوضأ نحن والنّساء على عهد رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - من إناء واحد ندلي فيه أيدينا"<sup>(1)</sup>.  
هكذا وقعت العبارة في بعض النّسخ، وفي بعضها زيادة "ونغتسل" هكذا: "كنا نتوضأ نحن والنّساء ونغتسل" - وهي رواية ابن داسة وابن الأعرابي.

من الآثار:

بناء على هذه اللفظة يقع إشكال كبير، كيف يجتمع الرّجال والنّساء على الاغتسال من إناء واحد؟ وعبرت بلفظ الاجتماع لأنّه مثار إشكال وبحث في الحديث، وبه تندفع هذه الزّيادة. والقول: يرد على الاجتماع على الوضوء إشكال أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة<sup>(2)</sup>:  
- أن الاجتماع على الوضوء كان قبل نزول الحجاب.

- أنّ معنى الاجتماع إنّما يكون مع المحارم - ولعلّه من أقوى ما أجيب به -.

- أنّ الاجتماع في المحل لا في نفس الوقت، أي يتوضؤون من مكان واحد بالتناوب.

- أنّ الاجتماع إنّما يكون لجملة الرّجال وحدهم، وجملة النساء وحدهنّ.

هذا في الوضوء فكيف بالاغتسال، فالجوابات السّابقة - على ضعف بعضها - لا تقوى

للجواب على هذه اللفظة - مع بقاء لفظ الاجتماع في الحديث قائماً -، حتى فيما قيل مع المحارم، فلا يقبل هنا إلاّ أن تكون الرّوجة، وهذا يرده سياق الحديث.

فالحلّاص أن هذه اللفظة هنا في هذا الحديث مدرجة من النّسخ، والله أعلم .

أما عن جواز اغتسال الرّجل مع زوجه فشاهده حديث عائشة رضي الله عنها.

(1) - "سنن أبي داود": 60/1.

(2) - بذل المجهود: 437/1. بتصرف وزيادة.

### الفرع الرابع: النموذج الرابع.

- 1350 - حديث عائشة في الوتر، جاء فيه: "يوتر بتسع"<sup>(1)</sup>.

هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في بعضها "يوتر بسبع".

من الآثار:

وبناء عليه: يشكل عدد الركعات التي ذكرت في هذا الحديث أي ثلاث عشرة ركعة، فالوتر

سبع، والركعتان بعده وركعتا الفجر يكون المجموع أحد عشر ركعة.

إلا أن يقال: "يكون من الثلاث عشرة الركعتان الخفيفتان اللتان كان يبدأ بهما صلاة الليل،

ولذا قال الراوي عن عائشة أو كما قالت"<sup>(2)</sup>.

ولكن يشكل عليه الحديث الذي صرحت فيه عائشة -رضي الله عنها- عدول رسول الله -

صلّى الله عليه وسلّم- عن الثلاث عشرة ركعة إلى إحدى عشرة ركعة، بقولها: "ثم إنه صلّى

إحدى عشرة ركعة".

والذي يظهر -والله أعلم- أن التأسخ اختلط عليه حديث السبع والتسع وهما حديثان

منفصلان، فجعل بدل حديث الوتر بتسع الوتر بسبع.

ويمكن أن يقال قد تصحفت اللفظة على الناسخ أو الراوي.

### الفرع الخامس: النموذج الخامس.

- 3191 - حديث: "من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له"<sup>(3)</sup>.

هكذا وقعت العبارة في بعض النسخ وفي بعضها: "فلا شيء عليه".

من الآثار:

- الاختلاف في حكم الصلاة على الجنازة في المسجد، وهل لفاعله أجر؟.

- قال الخطابي (ت388هـ): "الحديث الأول أصح، وصالح مولى التوأمة ضعفوه وكان قد نسي

حديثه في آخر أمره.

(1) - "سنن أبي داود": 507/2.

(2) - المنهل العذب المورود، محمود محمد حطاب السبكي: 281/7.

(3) - "سنن أبي داود": 101/5.

وقد ثبت أن أبا بكر وعمر صلّي عليهما في المسجد، ومعلوم أن عامّة المهاجرين والأنصار شهدوا الصّلاة عليهما ففي تركهم إنكاره دليل على جوازه. وقد يحتمل أن يكون معناه إن ثبت الحديث متأولاً على نقصان الأجر وذلك أن من صلى عليها في مسجد فإن الغالب أن ينصرف إلى أهله ولا يشهد دفنه، وأن من سعى في الجنائز فصلّى عليها بحضرة المقابر شهد دفنه فأجر القراطين، وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: "من صلى على جنازة فله قيراط من الأجر ومن شهد دفنها فله قيراطان والقيراط مثل أحد".

وقد يؤجر على كثرة خطاه فصار الذي يصلّي عليها في المسجد منقوص الأجر بالإضافة إلى من صلّى عليها برا<sup>(1)</sup>.

- قال العيني (ت855هـ): "قوله: 'فلا شيء له' رواه أبو داود بهذا اللفظ، ورواه بن ماجه ولفظه: 'فليس له شيء'، وقال الخطيب المحفوظ فلا شيء له، وروي فلا شيء عليه، وروى فلا أجر له وقال بن عبد البر رواية فلا أجر له خطأ فاحش"<sup>(2)</sup>.

- قال في عون المعبود: "ومعنى قوله: 'فلا شيء عليه' أي لا شيء على المصلّي من الإثم فيها وقيل معنى قوله: 'فلا شيء له' أي لا شيء للمصلّي من زيادة الفضل في أداء صلاة الجنائز في المسجد، بل المسجد وغيره في هذا سواء وبهذا يندفع التعارض بين الحديثين"<sup>(3)</sup>.

### الفرع السادس: التّمودج السادس.

تنبیه: بقية التّمادج أمثلة على التّحريف المتعمّد في نسخ "السنن" والذي ترتّب عليه حكم فقهي بعد ذلك.

تحرّيف في الحكم على حديث في "سنن أبي داود"<sup>(4)</sup>.

قال أبو داود في "باب من لم يذكر الرفع عند الركوع":

(1) - معالم السنن: 312/1.

(2) - شرح العيني: 128/6.

(3) - 333/8.

(4) - هذا التّمودج مأخوذ من كتاب عنوانه مؤلّفه بـ: "الطوائم المرعشة في بيان تحريفات أهل الرّأي المدهشة"، والحق أني تصرّفت في تخفيف حدّة عبارته وتلطيفها، والعهدّة عليه فيما اختار من ألفاظ.

- 748 - حدّثنا عثمان بن أبي شيبة، أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم - يعني ابن كليب - عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟" قال فصلّى فلم يرفع يديه إلا مرة<sup>(1)</sup>.  
قال أبو داود: "هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ".  
العبرة الأخيرة وقع اختلاف بين النسخ في إثباتها، وما ثبتت فيها اختلفت كذلك في لفظة: "على هذا اللفظ أو على هذا المعنى".

#### من الآثار:

- لما نشر الشيخ فخر الحسن الحنفي الكنكوهي (ت) من الديوبندية في الهند "سنن أبي داود"، حذف قول أبي داود في هذا الحديث من السنن، ليكون خاليا من جرحه، ويستقيم دليلا صحيحا لعدم رفع اليدين في الصلاة إلا في تكبيرة الإحرام الذي هو متمسك الحنفية. وتابعه على حذفه عالم ديوبندي آخر هو الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في "بذل الجهود في حل "سنن أبي داود"، وشكك في صحّة نسبته إلى أبي داود بعد نقل العبارة بقوله: "... وفي نسخة: "على هذا المعنى" أي بدل: "على هذا اللفظ"، وهذه العبارة ليست في النسخ الموجودة من النسخ المطبوعة الهندية، والنسخة المصرية إلا على حاشية النسخة المجتباية". فعلى هذا، هذه العبارة مشكوك فيها بأن يكون من المصنّف أو من غيره".

#### أدلة هذا الحذف:

نقل العلماء في كتبهم حكم أبي داود في آخر هذا الحديث من "سنن أبي داود" قديما وفيما يلي بيان ذلك:

— ابن عبد البر (ت463هـ) في: "التمهيد" (220/9) وفيه: على هذا المعنى، بدل على هذا اللفظ.

— والخطيب التبريزي (ت737هـ) في: "مشكاة المصابيح" (254/1 رقم 809 الألباني)، وفيه على هذا المعنى.

— وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في: "التلخيص الحبير" (222/1).

(1) - "سنن أبي داود": 65/2.

— وقد أثبت حكم أبي داود هذا على الحديث: العلامة شمس الحق العظيم آبادي في " سنن أبي داود" (448/2 رقم 734)، وقال في شرحه: "عون المعبود": " واعلم أن هذه العبارة موجودة في نسختين عتيقتين عندي، وليست في عامّة نسخ أبي داود الموجودة عندي".  
— وكذلك أثبت هذا الحكم على الحديث الشيخ: محمود الحسن الديوبندي في "حاشية" سنن أبي داود" الطبعة المجتباية، التي طبعت بتصحيحه.

### الفرع السابع: النموذج السابع.

— 1429- حدّثنا شجاع بن مخلد، حدّثنا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن أنعمرين الخطّاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلّي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في التّصف الباقي فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى بيته، فكانوا يقولون: أبق أبي" (1).  
وقع في جميع الطّبعات من "سنن أبي داود" وفي جميع الشّروح هذا الحديث بلفظ " فكان يصلّي لهم عشرين ليلة"

وجاء في حاشية بذل المجهود، قول محمّد زكريا بن يحيى الكاندهلوي: في نسخة بدله: "ركعة" كذا في نسخة مقروءة على الشيخ مولانا محمّد إسحاق رحمه الله تعالى.  
ووقعت أيضا "ركعة" في الطّبعة الهندية بحاشية محمود الحسني الحنفي فوق في الحاشية لفظ: "ركعة".

### من الآثار:

— أحدث خلافا في مشروعية صلاة عشرين ركعة في التّراويح.  
ومن هنا أدخلت بعد ففرح بها متعصّبة الحنفيّة واستدلوا بها على مشروعية صلاة عشرين ركعة في صلاة التّراويح.  
وكان آخر من استدل بهذا اللفظ المحرّف الأستاذ محمّد علي الصابوني في كتابه: "الهدى النبوي الصّحيح لصلاة التّراويح"، حيث أورد الحديث محرّفا، واستدل به على مشروعية عشرين ركعة في صلاة التّراويح.

(1) - "سنن أبي داود": 568/2.



و بالإضافة إلى أنّ هذا الخبر الذي استدل به الحنفية على ما ذكر مصحّف فإنّه ضعيف أيضا لأنه مرسل، أرسله الحسن المولود سنة 21هـ، عن عمر رضي الله عنه المتوفى سنة 23هـ<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثامن: التّمودج الثامن.

تحريف لترجمة باب في "سنن أبي داود".

قال الإمام أبو داود في كتب الصلاة من سننه: "باب من رأى القراءة إذا لم يجهر".

هكذا نصّ ترجمة هذا الباب في جميع الطّبعات الهندية: كالمحمّدية، والقادرية، كلتاها بدلهي، والمجيدية، والطبعت المصرية القديمة أيضا.

ولكن الشّيخ محمود الحسن الديوبندي، أزال هذه التّرجمة من الطّبعة المجتباية بدلهي، واستبدل بها "باب من كره القراءة بلفاتحة إذا جهر الإمام".

من الآثار:

بناء على هذا التحريف:

- اضطرّ إلى تحريف آخر لإثبات هذا التّحريف، فقال في الحاشية: يوجد هذا الباب أيضا بترجمتين أخريين في نسختين أخريين:

\* الأولى: باب من ترك القراءة فيما جهر الإمام.

\* والثانية: باب من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام.

وقد نص الشّيخ خليل السّهارنفوري الحنفي في بذل الجهود على هذا التّحريف ولكنّه قرره من جهة مطابقته لأحاديث الباب وقال:

"باب من كره القراءة بفتحة الكتاب إذا جهر الإمام"، وليست هذه الترجمة إلا في النّسخة

المجتباية وعلى الحاشية نسختان أخريان:

\* الأولى: "باب من ترك القراءة فيما جهر الإمام"، وهذه التّرجمة مثل الترجمة السّابقة ولم توجد إلا في حاشية المجتباية.

(1) - التصحيف وأثره في الحديث، جمال أسطيري: 255، الطوام المرعشة، بديع الدين الراشدي: 89. نعم الشهود على

تحريف الغالين في سنن أبي داود، محمود الحسن الجميري، وهو بحث مخصّص في هذه المسألة.

\* والثانية: " باب من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام " وهذه التّرجمة موجودة في جميع النّسخ الموجودة، واختارها صاحب "العون"، ولم يذكر غيرها...<sup>(1)</sup>.

– وفيها تغيير للحكم، من جواز القراءة فيما لم يجهر فيه الإمام، إلى كراهة قراءة الفاتحة فيما جهر به.

---

<sup>(1)</sup> - ضمیمة كتاب الطوام المرعشة، صلاح أحمد: 136.

# مقدمة

جامعة الأمير  
عبدالقادر للطب  
الإسلامية

## الخاتمة

- الحمد لله الذي أذن بتمام هذا البحث....
- بعد تناول موضوعات هذا البحث بالدراسة، خرجت بهذه النتائج:
- 01 - وثيقة النصوص النبوية من التحريف أو التبديل، ووقوف علماء الأمة في مجابهة أي محاولة من هذا القبيل.
  - 02 - المزاوجة بين المشافهة والكتابة في نقل السنة وحفظها.
  - 03 - المنهجية العلمية الدقيقة المتبعة في التعامل مع النسخ وكبير أثرها في حفظ تراث الأمة وكتب الحديث خصوصاً.
  - 04 - علم التحقيق المعاصر ما هو إلا حلقة من سلسلة جهود علماء الأمة السابقين.
  - 05 - أشهر روايات السنن: رواية اللؤلؤي وابن داسة، وقد لاح لي نوع تعصب بين المشاركة والمغاربة في انتصار كلٍّ للرواية المشهورة عندهم.
  - 06 - كل طبعات سنن أبي داود الموجودة ملققة من عدة روايات، لذا وقع الاختلاف بينها.
  - 07 - تميّز المنهجية النقدية عند الإمام أبي داود في استيعاب مناهج شيوخه ومعاصريه.
  - 08 - الوصول إلى الحالة التي ترك عليها صاحب المصنّف مصنّفه ليست صعبة، إنما تحتاج إلى جهد جاد وصبر في التتبع.
  - 09 - الاختلاف يكون بين النسخ الرواية الواحدة كما يكون بين نسخ روايات عديدة.
  - 10 - الاختلافات بين النسخ لا يستلزم بالضرورة الحكم بخطأ بعضها، وإنما قد يكون ذلك الاختلاف من قبيل تنوع الرواية.
  - 11 - ليست كل الاختلافات - وإن صحّت - مؤثّرة، إن من الجانب الفقهي، أو المنهجي، أو التقدي.
  - 12 - الاختلافات الواقعة بين النسخ لا تقدر في صحة نسبة شيء إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لمصاحبة الرواية لها، فهي تخضع لها.
  - 13 - خطورة التلّفيق بين الروايات والنسخ والجمع بينها في سياق واحد.
  - 14 - عدم الجزم بحكم أبي داود على حديث من الأحاديث إلا بعد مراجعة الأصول الخطية.

- 15 - تتبّع النسخ والمقارنة بينها يحدث نقلة في دراسة وفهم مناهج المؤلفين.
- 16 - وجوب التّريث في إصدار الأحكام والإطلاقات العلمية، وعدم الجزم والقطع بها إلا بعد مراجعة الأصول المخطوطة.
- 17 - من الخطأ الحكم بصحّة أو ضعف حديث بمجرد الاعتماد على النسخ فقط، بل أكمل شيء في ذلك الاعتماد على الرواية والنسخ معاً.
- 18 - القيمة العلمية لكتب الفهارس والأثبات وما شاكلها في حفظ أسانيد كثير من كتب التراث.
- 19 - عدم الركون إلى أعمال السابقين والالتكال عليها والتّسليم لها، بل لا بد من المعالجة والتحقيق.
- التوصيات:**
- 01 - إفراد دراسة الاختلاف بين نسخ كتب الحديث كنوع من أنواع علوم الحديث.
- 02 - برمجة دراسة اختلاف نسخ الكتاب الحديثي على طلبة الدراسات العليا في التّخصص.
- 03 - إعادة طبع كتب السنّة على أيدي متخصصين في مراكز بحثية متخصصة، بحيث يكون كل كتاب مُفرد الروايات، أو تقرير ذلك على دفعات بحثية في الدّراسات العليا.
- 04 - ضرورة الاعتناء بالمقارنة بين روايات كل كتاب من كتب السنّة.
- 05 - ضرورة إفراد عناية كل شارح من شراح كتب السنّة ببحث مستقل.
- 06 - ضرورة الاعتناء بالفروق بين النسخ في جانب الأقول التقديرية، لما له من عظيم التّفعة وكبير الفائدة.
- 07 - الاعتناء بكتب الفهارس والأثبات، وحض طلبة الدّراسات العليا على تحقيقها ودراستها في مشاريعهم العلمية.
- 08 - توجيه هم الطلبة لكشف المخبوء من المخطوطات وإعادة بعث التّراث.

# الخطاب

جامعة الإمام  
القائد  
العلوم الإسلامية



**\* فهرس الآيات القرآنية \***

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك	67	المائدة	أ
يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت	106	المائدة	55

\* فهرس الأحاديث النبوية \*

الصفحة	الراوي	طرفة الحديث
54	أبو موسى	أتينا رسول الله نستحمه
81	أبو هريرة	إذا اختلفتم في الطريق
78	كعب بن عجرة	ألا أهدي لك هدية
90	عائشة	أمرها أن تغتسل
89	أبو هريرة	إن تحت كل شعرة جنابة
87	جابر بن عبد الله	إن محشة إن شاء الله أن أنهي
73	عبد الله بن عمر	انطلق مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في رهط
90	ابن عباس	بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلانا
234	المقداد بن معدي كربة	ثم غسل ذراعيه
55	ابن عباس	خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري
88	مزينة	دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الفتح
75	البراء بن عازب	وأبى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رفع يديه

58	جابر بن عبد الله	رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يواكئ
74	عمر بن الخطاب	سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة
89	المغيرة بن شعبة	صلى بنا المغيرة بن شعبة
224	عبد الرحمن بن سلمة عن عمه	صمتكم يومكم هذا؟
98	وائل عن أبيه	فكان يسلم عن يمينه
96	عائشة	قولبي اللهم إنك عفو
232	ابن عمر	كان إذا أراد الحاجة
102	ابن عمر	كان إذا افتتح الصلاة
231	عائشة	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن وعنده رجلان
54	ابن عمر	كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام في الركعتين
79	ابن عباس	كنا نعرفه انقضاء
83	أبو جهيم	لو يعلم المارّ بين يدي المصلي
56	العالية بنت سبيع	مرّ على النبي - صلى الله عليه وسلم - رجال من قريش
225	ابن عباس	من أراد الحج فليتعجل.

228	ابن مسعود	من أسبل إزاره في صلاته.
59	علي بن شيبان	من بات على ظهر بيت
85	ابن عمر	من حلف فاستثنى
238	أبو هريرة	من صلى على جنازة فله قيراط
56	أبو هريرة	من صلى على جنازة في المسجد
60	أبو هريرة	من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له
59	زيد مولى النبي	من قال أستغفر الله الذي لا إله إلا هو
78	أنس بن مالك	من قال حين يصبح
228	ابن عباس	من قال في القرآن من غير علم.
230	أبو هريرة	نهى عن السدل.
87	ميمونة	وضعت للنبي - صلى الله عليه وسلم - غسلًا
75	عمران	يدخل الجنة من أمتي
236	عائشة	يوثر بتسع.

\* فهارس الآثار \*

الصفحة	قائله	الأثر
06	عمر بن الخطاب	شَرُّ الكتابة المشق
240	الحسن	أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي
100	ابن عمر	وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء

**\* فهرس الأعلام المترجم لهم \***

الصفحة	العلم
27	أبو القاسم، خلفه بن القاسم الأندلسي
20	أبو بكر الخلال
16	أبو علي الحسين بن محمّد الغساني
28	أبو محمّد بن يربوع
02	أحمد بن صالح المصري
34	أحمد بن علي بن محمّد بن منجوية
06	عبد الملك بن عبد الحميد الميموني
11	عبد الله بن الزبير الحميدي
20	علاء بن عبد الصمد
33	القاسم بن أصبغ القرطبي
19	محمّد ابن منزه الأصبهاني
33	محمّد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي
19	محمّد بن مخلد الكوفي



06	مروان بن محمد الطاطري
----	-----------------------

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**\* فهارس الأماكن البلدان \***

الصفحة	البلد
107	الأحساء
120	إستانبول
140	أمريكا
134/133/127	باريس
168/167	بولين
140	برنستون
17/16/15	البصرة
16	بغداد
18/16	بلن
112	تركيا
142	الجزائر
17/16	حران
107/17/16	حلب
17/16	حمص

241	دلهي
107/106/18/16	دمشق
107/ 105	الرياض
16/14	سجستان
161/129/115/114/113/107	القاهرة
112	القسطنطينية
17/16	الكوفة
148	المدينة المنورة
18/16	مصر
17/16	مكة
142	ميعة
149/16	نيسابور
239	الهند

**\*فهرس المصادر والمراجع\***

1. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، ت: عادل الهدبا ومحمد علوش، ط1، 1422-2001، دار العطاء، الرياض.
2. أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، تقي الدين الندوي، ط3، 1996/1417، دار القلم، دمشق.
3. أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، معوض العوفي، 1980، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
4. أبو داود، حياته وسنته، محمد لطفي الصبّاغ، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: 1، ص340/261.
5. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي، ط1، 1420، دار الوطن، الرياض.
6. الاتفاق والاختلاف في متون ما أخرجها الشيخان من طريق واحد، حسن عبه جي، بحث نشر في مجلة جامعة الملك سعود.
7. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل، ط1، 2000، دار عمّار، الأردن.
8. أحكام الجناز وبدوها، محمد ناصر الدين الألباني، ط1، 1412-1992، مكتبة المعارف، الرياض.
9. الأحكام الوسطى من حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، ت: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، ط1416-1995، دار الرشد، السعودية.
10. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، أحمد شاکر، ط1، 1422-2002، دار الآثار، القاهرة، مصر.
11. اختلاف أقوال مالك وأصحابه، يوسف بن عبد البر أبو عمر، ت: حميد محمد لحر وميكلوش موراني، ط1، 2003، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

12. الاختلاف بين رواة البخاري عن الفريري ورواياته عن إبراهيم النسفي، جمال الدين يوسف بن حسن المعروف بابن المبرد، ت: صلاح فتحي، ط1، 1420-1999، دار الوطن، الرياض، السعودية.
13. أدب الإملاء و الاستملاء، عبد الكريم الصنعاني، ت: ماكس فايسفايلر، ط1، 1401-1981، دار الكتب العلميّة، بيروت.
14. أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي الماوردي، ت: محمد كريم راجح، ط4، 1405-1985، دار إقرأ، بيروت.
15. الأذكار، يحيى بن شرف النووي، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط1391-1971، دار الملاح للطباعة والنشر.
16. إرشاد الساري، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ط7، 1323هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.
17. أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة 01 1427 هـ - 2006 م ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.
18. إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد الخطّابي، ط، 1987، دار الشّهاب، باتنة.
19. أصول التّخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطّحان، دار القرآن الكريم، بيروت.
20. أصول الحديث ومصطلحه وعلومه، محمد عجّاج الخطيب، ط4، 1401هـ، دار الفكر، بيروت.
21. أصول نقد النّصوص ونشر الكتب، جوتلهف برجستراسر، ت: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض.
22. إعارة الكتب أحكامها و آدابها في الفقه الإسلامي، صالح الرّشيد، ط1، 1999/1420، دار الصّميعي، الرياض، المملكة العربيّة السّعودية.
23. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الخطيب الشرييني ت: مكتب البحوث والدراسات، 1415، دارالفكر، بيروت.

24. إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، عياض بن موسى اليحصبي، ت: يحيى إسماعيل، ط1، 1419، دار الوفاء، مصر.
25. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، عياض بن موسى اليحصبي، ت: أحمد صقر، ط1، 1379-1970، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس.
26. الأنساب، عبد الكريم السمعاني، ت: عبد الرحمن المعلمي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.
27. الإيجاز في شرح سنن أبي داود، يحيى بن شرف النووي، ت: مشهور سلمان، الدار الأثرية، ط1، 2008، الأردن.
28. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت: عبد الله التركي، دار هجر.
29. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي أبو حفص ابن الملقن الشافعي، ت: جمال السيد، ط1، 1414، دار العاصمة، الرياض، السعودية.
30. بذل المجهود في حلّ أبي داود، خليل أحمد السهاري، ت: عبد الرحمن عادل، ط1، 2007، الكتب العلمية، لبنان.
31. بذل المجهود في ختم سنن أبي داود، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: عبد اللطيف الجيلاني، ط1، 1424-2003، أضواء السلف.
32. بستان المحدثين، عبد العزيز الدهلوي، ط1، 2002، دار الغرب الإسلامي.
33. البصائر والدخائر، علي بن محمد أبو حيان التوحيدي، ت: وداد القاضي، ط4، 1999/1419، دار صادر، بيروت، لبنان.
34. بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، ت: سهيل زكار، دارالفكر.
35. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: لحازم القاضي، ط2، 1424-2003، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، السعودية.
36. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن القطان، ت: حسين آيت السعيد، ط1، 1997، دار طيبة، الرياض.



37. تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ت: عبد الحليم النّجار، ط5، دار المعارف، القاهرة.
38. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمّد بن عثمان الدّهبي، ت: عمر عبد السلام، ط2، 1410-1990، دار الكتاب العربي، بيروت.
39. تاريخ التّراث العربي، فؤاد سيزكين، ط1403، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة.
40. تاريخ علماء الأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمّد بن الفرضي، ط1966، الدّار المصريّة للنّشر والتّأليف.
41. تاريخ مدينة السّلام (تاريخ بغداد)، أحمد بن عليّ البغدادي، ت: بشّار عواد، ط1، 1422 / 2001، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.
42. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم عليّ بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: محب الدّين العمروي، دار الفكر.
43. تحفة الأبرار بنكت الأذكار، عبد الرحمن السيوطي، ت: محيي الدين مستو، ط1، 1407-1987، مكتبة التّراث، المدينة المنورة.
44. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن أبو العلا المباركفوري، دار الكتب العلميّة، بيروت.
45. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرّحمن أبو الحجّاج المزي، ت: عبد الصّمد شرف الدّين، المكتب الإسلاميّ.
46. تحقيق النّصوص ونشرها، عبد السّلام هارون، ط2، 1418، مكتبة الخانجي، القاهرة.
47. تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، جلال الدّين السيوطي، ت: نظر الفريابي، ط7، 1425، دار طيبة.
48. تذكرة الحقاظ، محمّد بن عثمان الدّهبي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان.
49. تذكرة السّامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلّم، محمّد بن جماعة الكنايني، ت: عبد السّلام سهيل، ط1، 1423-2002، دار الضيّاء، طنطا، مصر.
50. تصحيح الدعاء، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط1، 1419-1999، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، الرياض، السعوديّة.

51. التّصحيح و أثره في الحديث والفقّه وجهود المحدثين في مكافحته، جمال أسطيري، دار طيبة.
52. التّعديل والتّجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، ت: أبو لبابة حسين، ط1، 1406 - 1986، دار اللّواء للنشر والتوزيع، الرياض.
53. مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتّعديل، عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازي، ت: عبد الرّحمن المعلّم اليماني، ط1، 1952/1371، دائرة المعارف العثمانية الهنّد، تصوير دار الكتب العلميّة.
54. تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، ت: يوسف العرش، ط2، 1984، دار إحياء السنّة النبويّة.
55. تقييد العلم، أحمد بن عليّ الخطيب، ت: سعد علي، ط1، 1429 - 2008، دار الاستقامة، مصر.
56. تقييد المهمل وتمييز المشكل، الحسين بن محمد الغساني، ط1، 1421، دار عالم الفوائد.
57. التّقييد لمعرفة الرّواة والسّنن والمسانيد، أبو بكر محمّد بن نقطة، ط1403 مجلس دائرة المعارف الهنديّة.
58. التّقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدّمة ابن الصّلاح، أبو الفضل عبد الرّحيم العراقي، مؤسّسة الكتب الثّقافية، ط5، 1997، لبنان .
59. التّليخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ط1، 1419 - 1999، دار الكتب العلميّة.
60. التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد البر أبو عمر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، 1387، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب.
61. تهذيب الأسماء و اللّغات، يحيى بن شرف النّووي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

62. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1، 1984/1404، دار الفكر، بيروت.
63. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزني، ت: بشار عواد معروف، ط2، 1403، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان.
64. عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، أحمد سيف، ط1، 1407-1987، دار المأمون للتراث، بيروت.
65. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، موفق عبد القادر، ط1، 1414، المكتبة المكيّة، مكّة المكرّمة.
66. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، ت: عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ط1، 1995، بيروت، لبنان.
67. ثبت ابن بلبان الحنبلي، محمّد بن بدر الدّين الخزرجي البلباني الدمشقي، ت: طالب نور الدّين، ط1، 2006/1427، دار النوادر، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان.
68. الثّقات، محمّد بن حبان البستي، ت: محمّد عبد المعيد خان، ط1 1973/1393، دائرة المعارف العثمانيّة، الهند.
69. جامع الأصول، ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط، ط1، 1968، مكتبة الحلواني، بيروت.
70. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، ت: محمّد عطا، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان.
71. جامع شروح مقدّمة ابن الصّلاح، جمع رضوان رضوان، دار الغد الجديد ط1، 2011، القاهرة.
72. الجامع لأخلاق الرّواي وآداب السّامع، أحمد بن علي الخطيب، ت: محمود الطّحان، مكتبة المعارف، الرياض.
73. الجرح والتّعديل، عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازي، ت: عبد الرّحمن المعلّمي اليماني، ط1، 1952/1371، دائرة المعارف العثمانيّة، الهند، تصوير دار الكتب العلميّة.

74. جهود محدّثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة الحديث، سهيل عبد الغفّار،  
75. الجوهر النّقي في الرد على البيهقي، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن  
التركمان، دار الفكر.
76. حاشية السندي على النّسائي، محمّد بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، ط2  
1986/1406، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب.
77. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمّد بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، ط2،  
دار الفكر، بيروت.
78. الحطّّة في ذكر الصّحاح الستّة، محمّد القنوجي، ط1، 1985، دار الكتب العلميّة،  
بيروت .
79. ختم سنن أبي داود، عبد الله بن سالم البصري، ت: محمّد محمّدي النّورستاني، ط1،  
2005/1425، أضواء السّلف، الرياض.
80. الدّر النّضيد في أدب المفيد والمستفيد، محمّد بن محمّد الغزّي، ت: نشأت بن كمال،  
ط 2009/1430، مكتب التّوعية الإسلاميّة للتّحقيق والنّشر والبحث العلمي.
81. درجات مرعاة الصّعود إلى سنن أبي داود، عليّ بن سليمان البجموعي، 1398،  
الوهبيّة، مصر.
82. دليل مؤلّفات الحديث الشّريف المطبوعة، محمّد خير يوسف ومجموعة، ط1،  
1995/1416، دار ابن حزم، بيروت، لبنان
83. ذخيرة الحقاظ المخرج على الحروف والألفاظ، محمّد بن طاهر المقدسي، ت: عبد  
الرّحمن الفريوائي، ط1، 1996، دار السّلف، الرّياض .
84. ذيل التّقييد في رواة السنن والمسانيد، تقي الدّين محمّد الفاسي، ت: كمال الحوت، دار  
الكتب العلميّة، بيروت.
85. الرّحلة في طلب الحديث، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، ت: نور الدين  
عتر، ط1، 1975، دار الكتب العلميّة، بيروت.

86. رسالة أبي داود لأهل مكة، أبو داود سليمان السجستاني، ت: عبد الفطّاح أبوغدة، ط1، 1995، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
87. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الكتّاني، ط4، 1986، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
88. رسائل الخوارزمي، محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي، ط1، 1297، مطبعة الجوائب، القسطنطينية.
89. روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية، جمعة فتحي عبد الحلّيم، ط1، 2013/1434، دار الفلاح للبحث العلمي والنشر والتوزيع، قطر.
90. روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري دراسة وتحليل، محمد بن عبّيد، ط1، 1426، دار إمام الدعوة.
91. رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان، مصدق أمين عطية الدوري
92. زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه، عبد العزيز بن مرزوق الطّرفي، ط1، 1426، مكتبة الرّشد.
93. سبل السّلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ط1، 1427-2006، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
94. سحر البلاغة وسرّ البراعة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثّعالبي، ت: عبد السّلام الحوفي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
95. سكوت أبي داود على الحديث في سننه مفهومه وآثاره، بحث: نهاد عبّيد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.
96. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، ط1، 1996، محمد ناصر الدّين الألباني، دار المعارف، الرياض.
97. سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة، محمد ناصر الدّين الألباني، ط1987، دار المعارف، الرياض.

98. السنّة قبل التّدوين، محمّد عجّاج الخطيب، ط1، 1963، مكتبة وهبة، مصر.
99. سنن ابن ماجه، محمّد بن يزيد القزويني، ت: بشّار عوّاد معروف، ط1، 1998/1418، دار الجليل، بيروت.
100. سنن أبي داود ونسخها رواية اللؤلؤي ونسخها نموذجاً، عبد العاطي الشّرقاوي، رسالة ماجستير من جامعة الشارقة.
101. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي أبو عيسى ت: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
102. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التّأصيل، ط1، 1435-2014، دار التّأصيل، القاهرة، مصر- بيروت، لبنان.
103. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: عزّة عبّيد الدّعّاس، ط1، 1997/1418، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
104. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التّأصيل، طبعة التّأصيل،
105. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط1، 1430-2009، دار الرّسالة العالمية، سورية.
106. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
107. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: محمد عوامّة، ط2، 1425-2004، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.
108. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني، ت: ط1، 1434-2013، دار الصّدّيق، الجبيل، السعودية



109. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، محمد بن علي الآجري، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، 1999/1418، مكتبة الاستقامة، المملكة العربية السعودية.
110. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة.
111. شرح صحيح البخاري، أبو الحسين علي بن خلف ابن بطلال، ت: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.
112. شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت: عبد اللطيف المهيم/ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
113. شرح التّقريب والتّيسير، محمد بن عبد الرحمن السّخاوي، ت: علي المرر، ط1، 2007، مؤسسة بينونة، أبوظبي.
114. تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني وأحمد بن قاسم العبادي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
115. شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد بدر الدين العيني، ت: عمرو بن محروش، ط1، 2007، الكتب العلمية، لبنان.
116. شرح سنن أبي داود، أحمد بن حسين ابن رسلان الرّملي، ط1، خالد الطباع ومجموعة، دار الفلاح.
117. شرح علل التّرمذي، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، ت: صبحي السّمراي، ط2، 1985، دار الكتب، بيروت.
118. شروط الأئمة، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن منده، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1، 1414، دار المسلم، الرياض.
119. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، محمد زهير الناصر، ط1، 1422، دار طوق النّجاة.
120. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1998، الرياض.

121. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الجيل/ دار الآفاق الجديدة، بيروت.
122. صيانة الكتاب، ذياب الغامدي، ط1، 1433، مركز ابن تيمية، الرياض، السعودية.
123. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو عثمان بن الصلاح، ت: موقّق عبد القادر، ط2، 1986، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
124. ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط1، 1991، المكتب الإسلامي.
125. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
126. الطوام المرعشة في بيان تحريفات أهل الرأي المدهشة، بديع الدين الراشدي، ط1، 1425-2004، مكتبة أهل الأثر، الكويت.
127. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري المعروف بابن العربي، ت: جمال مرعشلي، ط1، 1418-1997، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
128. علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت: فريق من الباحثين، ط1، 2006.
129. علوم الحديث، عثمان بن الصلاح، ت: نور الدين عتر، ط1، 1986، دار الفكر، بيروت.
130. عناية المحدثين بتوثيق السنة النبوية وأثره في تحقيق المخطوطات، محمد سيف، ط1، 1407-1987، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
131. عون المعبود شرح سنن أبي داود بهامشه تعليقات ابن القيم، محمد شمس الحق العظيم آبادي/ ابن القيم، ت: عصام الصبّاطي، 2001، دار الحديث، القاهرة.
132. عون المعبود شرح سنن أبي داود، دراسة في المنهج والمصادر، هويدا زغلول، جامعة الإسكندرية.

133. غاية المقصود في شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط1، 1414،  
المجمع العلمي كراتشي، باكستان.
134. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، أبو القاسم خلف بن عبد  
الملك بن مسعود بن بشكوال الأندلسي، ت: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين  
عز الدين ط1، 1407 عالم الكتب - بيروت.
135. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ط3،  
2000، دار السلام.
136. فتح الرحمن شرح لقطة العجلان، زكريا الأنصاري، ط1، 1328، مطبعة النيل،  
مصر.
137. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: عبد الكريم  
الخضير، ط1، 1426، دار المنهاج، السعودية.
138. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: علي حسن  
علي، ط1، 1424 / 2003، مكتبة السنة، مصر.
139. فهرس ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ت: محمد أبو  
الأحسان/محمد الزاهي، ط2، 1983، دار الغرب الإسلامي.
140. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، محمد عبد الحي  
الكتّاني، ت: إحسان عباس، ط2، 1982/1402، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
141. فهرسة ما رواه ابن خیر عن شیوخه، أبو بكر محمد الإشبيلي، ط2، 1979، دار  
الآفاق الجديدة، بيروت.
142. فيض الباري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، ت: محمد بدر عالم  
الميرتشي، ط1، 1426 هـ / 2005 م، دار الكتاب العلمي، بيروت، لبنان.
143. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في  
مؤسسة الرسالة بإشراف محمد العرقسوسي، ط8، 1426 / 2005، مؤسسة الرسالة،  
بيروت، لبنان.

144. قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدّين القاسمي، ت: مصطفى مصطفى، ط1، 2005، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان.
145. كتب برامج العلماء في الأندلس، عبدالعزيز الأهواني، مجلة معهد المخطوطات.
146. كشف المناهج والتّناقيح في تخريج أحاديث المصاييح، محمّد بن إبراهيم أبو المعالي المناوي، ت: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط1، 1425-2004، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
147. الكفاية في علم الرّواية، أحمد بن عليّ الخطيب، ت: أحمد عمر هاشم، ط1، 1405-1985، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
148. لسان العرب، محمّد ابن منظور، ط3، 1999، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
149. ما سكت عنه أبو داود في سننه دراسة تطبيقية، ندى خليل، 2011/1432، جامعة بغداد، كليّة العلوم الإسلاميّة.
150. مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية، ت: عامر الجزار وأنور الباز، ط4، 2011-1432، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
151. المجموع شرح المهذّب، يحيى بن شرف الدين النووي، ت: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.
152. المحدّث الفاصل، الحسن بن عبد الرّحمن الرامهرمزي، ت: محمّد عجاج الخطيب، ط3، 1404، بيروت، لبنان.
153. المخطوطات الدمشقيّة دراسة ومعجم، إيتاد الطّباع، ط2009، الهيئة العامّة السّورية للكتاب، دمشق، سورية.
154. مدخل الشّرع الشّريف على المذهب، أبو عبد الله محمّد بن الحاج المالكي، ط1981/1401، دار الفكر.
155. مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربيّ، محمود الطّناحي، ط1، 1984، مكتبة الخانجي، القاهرة.

156. المدخل إلى سنن الإمام أبي داود ، محمد النورستاني، ط1، 2008، مكتب الشؤون الفنية، الكويت.
157. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي، المكتبة العتيقة، تونس- دار التراث، القاهرة.
158. المصنّف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبه، ت: عبد الخالق الأفغاني، ط2، 1399-1979، الدار السلفية، الهند.
159. معالم السنن شرح سنن أبي داود ، حمد بن سليمان الخطّابي ، ت: محمد الطباخ، ط1، 1933، مطبعة الطباخ، حلب .
160. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّومي، ط2، 1995، دارصادر، بيروت.
161. معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، ت: إبراهيم شمس الدين، ط1، 1420 - 1999، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
162. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، 1412-1991، دار الوعي، القاهرة، وغيرها.
163. معرفة النسخ والصّحف الحديثيّة ، بكر أبو زيد ، ط1، 1992، دار الرّاية، السّعوديّة.
164. معرفة علوم الحديث ، أبو عبد الله الحاكم ، ت: معظم حسين، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
165. معرفة علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن الشهرزوري، ت: نورالدين عتر، 1406-1986، دار الفكر، سوريا.
166. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، أبو الفضل زين الدين عبد الرّحيم بن الحسين العراقي، أشرف بن عبد المقصود، ط1، 1415-1995، مكتبة طبرية، الرياض.
167. مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التّواب، ط1، 1985، مكتبة الخانجي، القاهرة.

168. المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، محمّد التّونجي، عالم الكتب.
169. المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النّووي، ط2، 1392، دار إحياء التّراث العربي، بيروت.
170. منهج تحقيق المخطوطات، إيّاد الطّباع، ط1، 2003/1423، دار الفكر، دمشق، سورية.
171. موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التّوحيدي، ط1، 1430-2009، بيت الأفكار الدولية.
172. موسوعة الوراق والورّاقين في الحضارة العربية الإسلامية، خير الله سعيد، ط1، 2011، الانتشار العربي، بيروت، لبنان.
173. الموطأ، مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي، ت: بشار عواد، ط2، 1427-1997، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
174. الموطأ، مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، رواية أبي مصعب الزهري، ت: بشار عواد ومحمود خليل، ط1412، مؤسسة الرسالة.
175. الموطأ، مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، رواية محمد بن الحسن، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية.
176. نتائج الأفكار، أحمد بن حجر العسقلاني، ت: حمدي عبد المجيد، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
177. نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود، سلطان محمود، تعريب: محمود الحسن الجميري، ط1420-1999، مركز الإمام ابن تيمية للبحوث العلمية، كراتشي، باكستان.
178. التّكت الوفيّة بما في شرح الألفيّة، برهان الدّين إبراهيم البقاعي، ت: ماهر الفحل، ط2، 2008، مكتبة الرّشد، السّعوديّة.
179. التّكت على ابن الصّلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، ت: مسعود السّعدي، ط1، 1994، الكتب العلميّة، بيروت.



180. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري، ط1، 1423، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
181. هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، ط1951، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
182. وراقوا بغداد في العصر العباسي، خيرالله سعيد، ط1، 1421-2000، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
183. الوراقون وأثرهم في الحديث، عبد الله مقاط، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، نوقشت سنة: 1436-2015.
184. وفيات الأعيان و أنباء الزمان، أحمد بن محمد ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

**\* فهرس الموضوعات \***

الصفحة	الموضوع
أ- ر	المقدمة
35 - 01	الفصل التمهيدي: جهود الأئمة في الحفاظ على السنة وطرائقهم في توثيقها، مع التعريف بالإمام وكتابه مختصراً.
03 - 01	المبحث الأول: شرح عنوان البحث
01	المطلب الأول: المراد بالاختلاف.
01	الفرع الأول: الاختلاف لغة.
01	الفرع الثاني: الاختلاف اصطلاحاً.
01	المطلب الثاني: المراد بالنسخ، والفرق بينها وبين الروايات.
01	الفرع الأول: النسخ لغة.
02	الفرع الثاني: النسخ اصطلاحاً.
02	الفرع الثالث: الفرق بين النسخ والروايات.
03	المطلب الثالث: المراد بالكتاب الحديثي.
03	الفرع الأول: الكتاب الحديثي لغة.
03	الفرع الثاني: الكتاب الحديثي اصطلاحاً.
11 - 04	المبحث الثاني: جهود الأئمة وطرائقهم في توثيق السنة.
04	المطلب الأول: حوصلة ما قيل في كتابة الحديث وتدوينه.
04	الفرع الأول: كتابة الحديث.
04	الفرع الثاني: الفرق بين الكتابة والتدوين.
05	المطلب الثاني: العناية بضبط الكتب، وطرائق الأئمة في توثيقها.
05	الفرع الأول: العناية بالكتابة والكتب.
06	الفرع الثاني: طريقة ضبط الكتب وتصحيحه.
06	الأولى: تحسين الخط.
07	الثانية: الشكّل والإجماع.

08	الثالثة: المعارضة (المقابلة).
08	الرابعة: التخريج وإلحاق السقط.
09	الخامسة: التصحيح.
10	الفرع الثالث: صيانة الكتب وحفظها.
10	المطلب الثالث: ضبط الكتب وعلاقته بعلم الجرح والتعديل.
10	الفرع الأول: باب التعديل.
11	الفرع الثاني: باب التخريج.
23 - 12	المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي داود.
12	ذكر بعض المصادر التي ترجمت للإمام أبي داود
13	المطلب الأول: الناحية الشخصية.
13	الفرع الأول: اسمه، وكنيته، ونسبه، ونسبته.
14	الفرع الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته.
14	تحديد مكان سبستان.
15	الفرع الثالث: أخلاقه وشمائله.
15	الفرع الرابع: وفاته.
16	المطلب الثاني: الناحية العلمية.
16	الفرع الأول: طلبه للعلم ورحلته فيه.
16	الفرع الثاني: شيوخه.
18	الفرع الثالث: مكانته العلمية.
19	الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه.
20	الفرع الخامس: تلاميذه.
23	الفرع السادس: مؤلفاته.
35 - 26	المبحث الرابع: التعريف بكتابه السنن.
26	المطلب الأول: تسميته، وموضوعه، ووقت تأليفه.
26	الفرع الأول: تسميته.

26	الفرع الثاني: موضوعه.
27	الفرع الثالث: وقت التأليف.
27	المطلب الثاني: مكانة الكتاب، وموقف العلماء منه.
27	الفرع الأول: مكانة الكتاب.
28	نقل كلام لأبي محمد بن يربوع، والجواب عليه.
28	الفرع الثاني: موقف العلماء منه.
29	الفرع الثالث: وصف الكتاب.
29	مكتوبات الكتاب وتبويبها.
30	المطلب الثالث: روايات السنن.
30	الفرع الأول: عددها.
30	تنبيه على كلام لابن بلبان في ثبته حول رواية ابن الأعرابي.
31	الفرع الثاني: أماكن انتشارها.
31	المطلب الرابع: الخدمات حول الكتاب.
31	الفرع الأول: الشروح.
33	الفرع الثاني: المختصرات والزوائد.
33	الفرع الثالث: المستخرجات.
34	الفرع الرابع: الطباعات.
103 – 37	الفصل الأول: اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وأثره النقدي الفقهية.
72 - 37	المبحث الأول: اختلاف النسخ وما يتعلق بها.
37	المطلب الأول: التدابير الوقائية.
37	الفرع الأول: شروط النسخ.
38	مراحل تطور الوراقة.
39	الشروط الأول: الترخيص في النسخ والإذن فيه والاعتماد.
39	الشروط الثاني: التخصص العلمي في المجال الذي ينسخ فيه.
40	الشروط الثالث: الأمانة العلمية.

42	الشَّرط الرَّابِع: خفة اليد وسرعة الكتابة.
43	الشَّرط الخامس: التَّثبيت والاحتياط.
43	الشَّرط السَّادس: حسن النية، ورعي الآداب العامة المتعلقة بالكتب.
44	الفرع الثَّاني: ضوابط النَّسخ المعتدَّ بها.
44	اعتبار الزَّمن، والمعارضة والسَّماعات، والإجازات، والنَّاسخ.
45	اعتبار الزَّمن، والمقابلة والسَّماعات، والنَّاسخ.
45	اعتبار الزَّمن، والمقابلة، وتام النَّسخة.
48	الرَّكيزة الأولى في اعتبار النَّسخ: الزَّمان.
48	الرَّكيزة الثَّانية في اعتبار النَّسخ: الجودة.
49	المطلب الثَّاني: موارد الكشف عن الاختلاف بين النَّسخ.
49	الفرع الأوَّل: المورد الأوَّل: المقابلة بين النَّسخ.
50	مناقشة كلام ابن الصَّلاح في تعدد الأصول.
52	فوائد المقابلة.
53	الفرع الثَّاني: المورد الثَّاني: كتب شرح الحديث.
56	الفرع الثَّالث: المورد الثَّالث: كتب أخرى اهتمت ببيان الفروق بين النَّسخ.
56	كتب الأطراف.
57	كتب الفهارس والبرامج.
58	كتب التَّخريج.
60	كتب المستخرجات، والرَّوائد.
60	الكتب التي تنصت في تقييد الفروق.
61	المطلب الثَّالث: أسباب الاختلاف ومصدره.
61	الفرع الأوَّل: السَّبب الأوَّل: الإمام نفسه (المصنّف).
62	الفرع الثَّاني: السَّبب الثَّاني: الرِّوَاة.

64	الفرع الثالث: السبب الثالث: النسخ.
65	المطلب الرابع: أجناس الاختلاف وصوره.
65	الفرع الأول: أجناس الاختلاف.
66	الفرع الثاني: صور الاختلاف.
69	المطلب الخامس: موقف العلماء من اختلاف النسخ وتعاطيهم معه.
69	الفرع الأول: المسلك الأول: التوجيه.
70	الفرع الثاني: المسلك الثاني: الترجيح.
96 - 72	المبحث الثاني: الآثار النقدية للاختلاف.
73	المطلب الأول: الآثار المتعلقة بالسند.
73	الفرع الأول: الوصل والقطع والعنونة والمزيد في متصل الأسانيد.
76	الفرع الثاني: القلب والإبهام.
78	الفرع الثالث: التحريف والتصنيف.
80	الفرع الرابع: أنواع مختلفة.
83	المطلب الثاني: الآثار المتعلقة بالمتن.
83	الفرع الأول: الإدراج.
84	الفرع الثاني: زيادة الثقة.
84	الفرع الثالث: الإدخال.
85	المطلب الثالث: الآثار المتعلقة بالأقوال النقدية.
87	الفرع الأول: الآثار المتعلقة بإثبات الأقوال النقدية أو حذفها.
88	الفرع الثاني: الآثار المتعلقة بتمام الأقوال النقدية أو نقصها.
90	الفرع الثالث: الآثار المتعلقة بموضع الأقوال النقدية ومحلها.
91	المطلب الرابع: الآثار المتعلقة بمناهج المؤلفين.
93	الفرع الأول: الآثار عدد الكتب، وترتيبها، وصيغها.
94	الفرع الثاني: عدد الأبواب، وترتيبها، وصيغها.
95	الفرع الثالث: عدد الأحاديث وترتيبها.



103 - 96	المبحث الثالث: الآثار الفقهية للاختلاف.
96	المطلب الأول: الاختلاف في إثبات الأحكام الفقهية.
96	الفرع الأول: النموذج الأول.
98	الفرع الثاني: النموذج الثاني.
98	تعليق على بحثي إثبات زيادة وبركانه في التسليم.
100	المطلب الثاني: الاختلاف في نفي الأحكام الفقهية.
100	الفرع الأول: النموذج الأول.
102	الفرع الثاني: النموذج الثاني.
242 - 105	الفصل الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود وأثره النقدي الفقهية
170 - 105	المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية ونماذج منها.
105	المطلب الأول: التعريف بنسخ رواية اللؤلؤي.
105	الفرع الأول: نسخة الملك المحسن ابن صلاح الدين الأيوبي.
105	أولاً: التعريف.
108	ثانياً: نماذج.
111	الفرع الثاني: نسخة مكتبة فيض الله أفندي في القسطنطينية بتركيا.
111	أولاً: التعريف.
115	ثانياً: نماذج.
118	الفرع الثالث: وصف نسخة مكتبة كوبريلي وهي نسخة الحافظ ابن حجر.
118	أولاً: التعريف.
121	ثانياً: نماذج.
125	الفرع الرابع: وصف نسخة المكتبة الوطنية بباريس.
125	أولاً: التعريف.
128	ثانياً: نماذج.

131	الفرع الخامس: وصف نسخة المكتبة الوطنية بباريس (نسخة ثانية).
131	أولاً: التعريف.
133	ثانياً: نماذج.
137	المطلب الثاني: التعريف بنسخ رواية ابن داسة.
137	الفرع الأول: وصف نسخة جامعة برنستون بأمریکا.
137	أولاً: التعريف.
140	ثانياً: نماذج.
145	الفرع الثاني: وصف نسخة المكتبة المحمودية.
145	أولاً: التعريف.
147	ثانياً: نماذج.
150	الفرع الثالث: وصف نسخة المكتبة الأزهرية.
150	أولاً: التعريف.
155	ثانياً: نماذج.
158	الفرع الرابع: وصف نسخة رواق المغاربة بالمكتبة الأزهرية.
158	أولاً: التعريف.
161	ثانياً: نماذج.
164	الفرع الخامس: وصف نسخة برلين.
164	أولاً: التعريف.
166	ثانياً: نماذج.
223 - 171	المبحث الثاني: اختلاف نسخ سنن الإمام أبي داود.
171	المطلب الأول: الاختلاف في الأسانيد.
175	المطلب الثاني: الاختلاف في المتن.
194	المطلب الثالث: الاختلاف في الأقوال النقدية.
211	المطلب الرابع: الاختلاف في الأبواب.
224	المبحث الثالث: نماذج من الأثر النقدي والفقهية للاختلاف بين

	النسخ.
224	المطلب الأول: نماذج من الأثر النقدي.
224	الفرع الأول: نماذج من الإسناد.
225	الفرع الثاني: نماذج من المتن.
227	الفرع الثالث: نماذج من الأقوال النقدية.
230	الفرع الرابع: نماذج من الأبواب.
232	المطلب الثاني: نماذج من الأثر الفقهي.
232	الفرع الأول: النّموزج الأول.
233	الفرع الثاني: النّموزج الثاني.
233	الفرع الثالث: النّموزج الثالث.
234	الفرع الرابع: النّموزج الرابع.
235	الفرع الخامس: النّموزج الخامس.
236	الفرع السادس: النّموزج السادس.
238	الفرع السابع: النّموزج السابع.
239	الفرع الثامن: النّموزج الثامن.
242	الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات
444	الفهارس
244	فهرس الآيات القرآنية
245	فهرس الأحاديث النبوية
248	فهرس الآثار
249	فهرس الأعلام المترجم لهم
251	فهرس البلدان
253	فهرس المصادر والمراجع
269	فهرس الموضوعات
278	ملخص باللغة العربية

279	ملخص باللغة الإنجليزية
-----	------------------------

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## مذكرة ماجستير

عنوان الرسالة: "اختلاف نسخ الكتاب الحديثي وأثره التقدي الفقهية".

- سنن الإمام أبي داود نموذجا -

كلية: أصول الدين

قسم: الكتاب والسنة

تخصص: الحديث النبوي وعلومه

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

- قسنطينة -

المشرف: أ.د صالح عومار

اسم الباحث: عبد الغفار نويوة.

### ملخص باللغة العربية

الدراسة في مجملها تحوي شقين: شق تنظيري وشق تطبيقي. تناول من خلالها الباحث مشكلة الاختلافات الواقعة بين النسخ الخطية للكتب الحديثية، ثم خصص الجانب التطبيقي على كتاب: "سنن الإمام أبي داود السجستاني". حيث بحث في الفصل التمهيدي: مسألة الكتابة والكتب، وعناية الأمة بهما، وبين طرائق العلماء في توثيق التراث، ثم أتبع ذلك بتعريف مختصر للكتاب محل الدراسة ولصاحبه. وتناول في الفصل الأول: موانع الوقوع في الاختلاف بين النسخ، وذكر جملة من التدابير الوقائية لذلك، ثم عالج بعد ذلك الأسباب المؤدية لوقوع الاختلاف بين النسخ، ومصدره، وصور الاختلافات بين النسخ، وموقف العلماء منها وتفاعلهم معها، مع ضرب أمثلة لذلك من مشهور كتب السنة.

ليأتي الفصل التطبيقي على الكتاب محل الدراسة: حيث عرّف الباحث ببعض نسخ السنن من روايتي: اللؤلؤي وابن داسة، ثم حاول جرد غالب الاختلافات بين نسخ السنن في جداول. ثم بيّن بعدها الأثر التقدي والفقهية لهذه الاختلافات في الكتاب. ثم ختم الدراسة بخاتمة أورد فيها أهم النتائج والتوصيات.

Different copies of the Hadithis book and idiosyncratic monetary impact

- Sunan Al-Imam Abu Dawood model -

By: Abdelghafar Nouioua.

Supervisor.

d.Salah Omar.

### Abstract

The study in its entirety contains two parts: theoretical and applied.

The researcher deal with problem of: "differences between the written copies (manuscripts) of books of ALHADITH. and he took: "SUNAN ABI-DAWOOD" as a model.

At first the researcher talk about the issue of writing and books; and the attention that took to them. and the methods of scientists at the Heritage Documentation, and then followed that brief definition of the book under study and its owner.



Secondly: he talk about the contraindications to fall into the differences between the copies, and mentioned a number of preventive measures for it.

then dealt with after that the reasons leading to the occurrence of the differences between the copies, the source kinds and the differences between the copies, , and the attitude of the scholars of them and interact with them, with the cited examples of the famous books of Hadiths narration.

Thirdly: he applied on the book under consideration, where the researcher give a definition for some copies of: "SUNAN ABI-DAWOOD", and then he try to inventory the majority of differences between copies of the Sunan in tables.

And then later he highlights monetary and idiosyncratic impact of these differences in the book.

finally , the researcher finish the study by mention the most important findings and recommendations.